

Distr.: General
7 October 2002
Arabic
Original: Russian

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨
من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقارير الدورية الثانية المقدمة من الدول الأطراف

قيرغيزستان*

* صدرت هذه الوثيقة بدون تحرير رسمي.

* للاطلاع على التقرير الأولي المقدم من حكومة قيرغيزستان، انظر CEDAW/C/KGZ/1،
الذي نظرت فيه اللجنة في دورتها العشرين.

مقدمة

هذه الوثيقة هي التقرير الدوري الثاني لجمهورية قيرغيزستان عن التدابير التي أُتخذت لتنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهو يشمل الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٢. وقد تم إعداد هذا التقرير على أساس المبادئ التوجيهية العامة لإعداد التقارير من جانب الدول الأطراف كما وردت في الوثيقة CEDAW/C/7/Rev.3. وقد استُخدمت في التقرير المعلومات المقدمة من الهيئات التنفيذية والإدارية الحكومية بجمهورية قيرغيزستان، المسؤولة عن المسائل المتصلة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومن المنظمات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية المعنية بهذه المسائل. ويشتمل التقرير على تعليقات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة كما وردت في الوثيقة CEDAW/C/1999/I/L.1/Add.3.

ويقدم الباب الأول من التقرير معلومات عامة عن جمهورية قيرغيزستان - سكانها، ونظامها السياسي، ومنظومة الهيئات التشريعية لحماية حقوق الإنسان بها، والجهود المضطلع بها في الجمهورية لنشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان.

ويقدم الباب الثاني، بالنسبة لكل مادة على حدة، معلومات عن التغييرات التي حدثت في الفترة التي يتناولها التقرير بالنسبة للتدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير التي اتخذتها قيرغيزستان للوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية، وعن التقدم المحرز والعقبات التي صودفت والتدابير المزمع اتخاذها للمضي في تنفيذ الاتفاقية.

وقد انضمت جمهورية قيرغيزستان إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ قامت قيرغيزستان بإعداد التقرير الدوري الأول عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، عقد المجلس الوطني للمرأة والأسرة والنهوض بالجنسين، وهو المجلس الذي يقدم تقاريره إلى رئيس جمهورية قيرغيزستان، اجتماعاً تم فيه إنشاء لجنة خاصة مؤلفة من ممثلي أجهزة الدولة والمنظمات غير الحكومية لإعداد التقرير الدوري الثاني. وقد أُرسِل مشروع التقرير بعد استكمالهِ إلى الوزارات والأجهزة الإدارية والمنظمات غير الحكومية لمناقشته، وأُخذت ملاحظات هذه الجهات ورغبتها في الاعتبار عند إعداد النص النهائي للتقرير.

الباب الأول - معلومات عامة

ألف - الأرض والناس (الخصائص العامة على أساس نوع الجنس)

جمهورية قيرغيزستان دولة مستقلة حديثة من دول آسيا الوسطى. ولها حدود مشتركة مع كازاخستان وطاجيكستان وأوزبكستان والصين، وتبلغ مساحتها نحو ١٩٩ ٩٤٥ كيلومتراً مربعاً، تشغل ٩٠ في المائة منها سلسلا جبال بامير - ألتي وتين شان. وتتألف الجمهورية من ٧ مناطق، و ٤١ مركزاً، و ٢٠ مدينة. وعاصمة قيرغيزستان هي بيشكيك.

ويبلغ عدد سكان جمهورية قيرغيزستان ٤ ٩٤٦ ٠٠٠ نسمة، يعيش ثلثهم في المدن والبلدات وثلثاهم في المناطق الريفية. ويبلغ عدد السكان من النساء ٥,٢ مليون نسمة، يؤلفن ٥٠,٦ في المائة من مجموع السكان. واستناداً إلى الإحصاءات العامة، فإن المرأة المتوسطة في قيرغيزستان تنتمي إثنياً إلى القيرغيز، ويبلغ عمرها ٢٧ سنة، وتعيش في المناطق الريفية، ولها طفلان، وعلى قدر من التعليم.

ومتوسط العمر المتوقع هو ٩,٦٤ سنة للرجل و ٤,٧٢ سنة للمرأة. ويرجع هذا الفرق البالغ ٥,٧ سنة إلى الفروق في معدلات الوفيات بالنسبة للجنسين. وترتبط الخسائر الرئيسية المحددة لهذا الاختلاف بارتفاع معدل الوفيات بين الرجال نتيجة للحوادث والتسمم والإصابات وأمراض الجهاز الدوري.

العمل والعمالة

- في عام ٢٠٠١، كان متوسط الأجر الشهري للمرأة ٦,٦٧ في المائة من متوسط الأجر الشهري للرجل. وكان سبب الاختلاف في مستويات الأجور هو أن أجور العمل في "القطاعات النسائية" من الاقتصاد أقل من الأجور التي تُدفع في القطاعات التي يعمل بها الرجال.
- يبلغ متوسط مستوى المعاشات التقاعدية للمرأة ٨٦ في المائة من متوسط مستويات المعاشات التقاعدية للرجل.
- في الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠، انخفض مستوى النشاط الاقتصادي بنسبة ٩,٤ في المائة بالنسبة للمرأة وبنسبة ٩,١ في المائة بالنسبة للرجل.

- أدى هذا التراجع الاقتصادي إلى انخفاض كبير في الطلب على العمال. وكانت أكثر قطاعات الاقتصاد تأثراً بهذه الأزمة هي القطاعات التي يغلب عليها استخدام المرأة. وخلال الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٩، انخفض عدد الوظائف التي يشغلها الرجال في القطاع المنظم من الاقتصاد بنسبة ٨٠ في المائة، بينما انخفض عدد الوظائف التي تشغلها النساء بنسبة ١٢٠ في المائة.
- البطالة بين النساء آخذة في الارتفاع المطرد. وتبلغ نسبة العاطلات من مجموع عدد المواطنين المتعطلين ٣, ٥٣ في المائة، ويعيش بالمناطق الريفية من هؤلاء المتعطلات ٠٠٠ ١٥ امرأة (٤٥ في المائة). ولمساعدة العاطلات، أخذت الجمهورية على نطاق واسع بأسلوب لتشجيع العاملات لحسابهن من خلال نظام للقروض والقروض الصغيرة.
- وتبلغ نسبة النساء بين من يملكون أعمالهم الخاصة نحو ١٨ في المائة، وفي المناطق الريفية تشكل النساء ١٥ في المائة من أصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة. وعلاوة على ذلك، فإن نحو ١٨ في المائة من الأسر ذات العائل الواحد هي أسر تتألف من نساء هن أطفال أو ليس هن أطفال.
- وتخصص المرأة في المتوسط ما يتراوح بين ٤ ساعات و ٥ ساعات يومياً للأعمال المنزلية، وبذلك تبذل أكثر من ٢٠ في المائة من مجموع الوقت المتاح في اليوم، بينما لا يزيد الرقم بالنسبة للرجل عن ٥ في المائة وهو ما يقل عن ساعة واحدة.
- في عام ١٩٩٠، كانت الحصة من اليوم التي تقضيها المرأة التي هي في سن العمل تمثل ٣٠ في المائة بالنسبة للأعمال المأجورة و ٢١ في المائة بالنسبة للأعمال غير المأجورة في المناطق الحضرية و ٢٥ في المائة بالنسبة للأعمال المأجورة و ٢٧ في المائة بالنسبة للأعمال غير المأجورة في المناطق الريفية. وبحلول عام ٢٠٠٠، أصبحت هذه النسب ٢٧ في المائة و ٢٥ في المائة في المناطق الحضرية و ١١ في المائة و ٣٢ في المائة في المناطق الريفية. ويبلغ الوقت الذي تقضيه المرأة غير العاملة في الأعمال المنزلية ضعف الوقت الذي تقضيه المرأة العاملة في هذه الأعمال.
- في عام ٢٠٠١، كان الإلغاء المبكر للحظر المؤقت المفروض على بيع الأرض وشرائها إشارة إلى بدء ظهور سوق للأرض. وقد خُصِّصت حصص من الأرض لنحو ٠٠٠ ٤٦٢ فرد، منهم ٨, ٥٠ في المائة من النساء. وتمتع المرأة قانوناً، في توزيع هذا المورد الاستراتيجي، بحقوق مساوية لحقوق الرجل بالنسبة لتملك الأرض والملكية الخاصة. على أن ما يحدث في الواقع هو أن الأفكار النمطية التقليدية الموجودة تحد من ممارسة المرأة لأهليتها القانونية في هذا المجال.

المرأة في عمليات صنع القرار

- لا تمثل المرأة، التي تؤلف ٥٢ في المائة من عدد الناحيين، سوى ٦,٧ في المائة من عدد أعضاء البرلمان في جمهورية قيرغيزستان. وما زال الاتجاه "الهرمي" مستمراً، حيث تمثل المرأة ١٢ في المائة من أعضاء المجالس على مستوى المناطق، و ١٣ في المائة على مستوى المراكز والبلديات، و ١٦ في المائة على مستوى القرى.
- في عام ٢٠٠١، لم تكن هناك سوى امرأتين بين وزراء قيرغيزستان البالغ عددهم ١٢ وزيراً؛ ولم تكن هناك نساء بين محافظي المناطق؛ وكان هناك مركز واحد ترأس إدارته امرأة؛ وكانت هناك ٢١ امرأة فقط بين رؤساء الآيل أو كموتو البالغ عددهم ٤٥٥ رئيساً.
- وطبقاً لبيانات عام ٢٠٠١، كان عدد النساء الشاغلات لوظائف حكومية عليا يمثل ١٤,٧ في المائة من عدد رؤساء السلطات والهيئات الإدارية و ٢٤,٧ في المائة من عدد رؤساء الشعب الفرعية والإدارات والدوائر التنظيمية.

التعليم

- لا توجد، بوجه عام، فروق كبيرة في المستويات التعليمية بين الرجل والمرأة، وإن كانت المرأة في المدن أكثر تعليماً من الرجل: حيث تبلغ نسبة النساء في التعليم العالي ١٧,٥ في المائة مقابل ١٥,٦ في المائة للرجال، وتبلغ النسبتان في التعليم الثانوي المتخصص ٩,١٦ في المائة و ٩,٩ في المائة على التوالي.

الرعاية الصحية

- في عام ٢٠٠١، بلغ معدل وفيات الأمومة ٩,٤٩ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود، وبلغ معدل وفيات الرضع ٦,٢١ في المائة. ويتبين من نمط وفيات الأمومة اتساع نسبة النساء اللاتي يمتن خلال فترة الحمل أو أثناء الوضع والنقاهاة.
- ازداد عدد النساء المصابات بالسل مرتين، وعدد المصابات بأنواع معينة من الأمراض التناسلية ٥ مرات، وعدد المصابات بالأنيميا خلال فترة الحمل بنسبة ٥٠ في المائة، وذلك كله مقابل ما كانت عليه الحالة في عام ١٩٩٤.
- يمثل الرجال ٦٧ في المائة من عدد المصابين بالسل النشط و ٨٦,٥ في المائة من عدد مدمني المشروبات الكحولية. وطبقاً للبيانات الصحيحة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، كان عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ١٧٣ من الرجال و ١٦ من النساء.

العنف الموجه ضد المرأة

- تبين من نتائج مسح اجتماعي أن شكل العنف الذي تتعرض له المرأة في معظم الأحيان هو العنف النفسي، وأن العنف البدني هو ثاني أوسع أشكال العنف انتشاراً، يليه في المرتبة الثالثة التحرش الجنسي، وهو شكل من أشكال العنف الجنسي.
- رفضت ٩, ٧٨ في المائة من النساء اللاتي تعرضن للعنف الذهاب إلى الجهات القائمة على تنفيذ القانون لطلب المساعدة. وكان ٦, ٦ في المائة فقط ممن ذهبن إلى هذه الجهات راضيات عن الإجراءات التي اتخذتها الشرطة، و ١, ٣٤ في المائة منهن غير راضيات و ٩, ٤٥ في المائة منهن وجدن صعوبة في الاستجابة.
- وطبقاً لمعلومات تم الحصول عليها من دراسة مستقلة، فإن نحو ٤٠٠٠ امرأة في قيرغيزستان يقعن ضحايا للاتجار بالبشر في كل عام. فالشركات "الوسيطات" تقدم وعوداً بدخول عالية وتقوم بالتصدير غير الشرعي للنساء (وهن عموماً من الشبابات بل إن بعضهن لا يكن قد بلغن سن الرشد) إلى البلدان الأخرى حيث يتم استغلالهن جنسياً.
- في الوقت الحاضر، توجد أكثر من ١٠ دوائر تقدم المساعدة للنساء اللاتي يتعرضن للعنف، وذلك في شكل مراكز للأزمات وفي شكل دور للإيواء. وخلال الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠، تقدمت نحو ٣٠ ٠٠٠ امرأة تعرضن لأشكال مختلفة من العنف إلى هذه الدوائر طلباً للمساعدة.

الجريمة

- ارتفع عدد النساء بين المدانين بارتكاب جرائم من ١ ٠٥٥ امرأة في عام ١٩٩٤ إلى ٠٨٤ ٢ امرأة في عام ٢٠٠١. وكانت السرقة والغش والاختلاس والاستيلاء بغير حق على الأموال المؤتمن عليها والجرائم المتصلة بالاستعمال غير المشروع للعقاقير تمثل ٧, ٥٢ في المائة من مجموع عدد الجرائم التي ارتكبتها المرأة. وفي عام ٢٠٠٠، ارتكب الرجال ٧, ٨٩ في المائة من جميع أنواع الجرائم وكانوا يمثلون ٨٩ في المائة من جميع الأشخاص المحكوم عليهم.

المصدر: مجموعات إحصائية موزعة حسب نوع الجنس "الرجال والنساء في جمهورية قيرغيزستان"، بيشكيك، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١.

باء - الهيكل السياسي العام

جمهورية قيرغيزستان جمهورية موحدة ديمقراطية علمانية ذات سيادة تقوم على سيادة القانون. ووفقاً لدستور جمهورية قيرغيزستان، فإن سلطة الدولة تستند إلى المبادئ التالية:

- سيادة سلطة الشعب، يمثلها ويرعاها رئيس دولة يشترك الشعب كله في انتخابه وهو رئيس جمهورية قيرغيزستان؛
 - تقسيم سلطة الدولة إلى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية وقيام هذه السلطات بوظائفها على أساس التنسيق والتفاعل فيما بينها؛
 - اعتبار أجهزة الدولة مسؤولة أمام الشعب والتزامها بممارسة سلطاتها بما يحقق مصالحه؛
 - وجود حدود واضحة بين وظائف سلطة الدولة والحكومة المحلية.
 - يمارس السلطة التشريعية في جمهورية قيرغيزستان برلمان الجمهورية Zhogorku Kenesh، وهو هيئة تمثيلية منتخبة على أساس نظام الأغلبية النسبية وتتألف من مجلسين:
 - الجمعية التشريعية، وهي هيئة دائمة تتألف من ٦٠ نائباً منتخباً يمثلون مصالح السكان ككل، بينهم ١٥ نائباً من الأحزاب السياسية؛
 - جمعية ممثلي الشعب، وتتألف من ٤٥ نائباً منتخباً يمثلون مصالح الأقاليم.
- وحكومة جمهورية قيرغيزستان هي أعلى جهاز تنفيذي في البلد، وتخضع لها الوزارات، واللجان الحكومية، والهيئات الإدارية، والإدارة المحلية.
- وإقامة العدل في جمهورية قيرغيزستان تتولاها المحاكم وحدها. ومكتب المدعي العام في جمهورية قيرغيزستان هو الجهة الوحيدة المكلفة بالتحقق من أن الصكوك التشريعية تتم مراعاتها بدقة وانتظام.
- ويجري باستمرار إدخال الإصلاحات الأساسية على مختلف جوانب الحياة في جمهورية قيرغيزستان من أجل تحقيق الظروف المناسبة لتوفير حياة كريمة لجميع المواطنين. وقد أعلنت الدولة، منذ الأيام الأولى لاستقلالها، أنها سوف تعمل على تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

جيم - الضمانات التشريعية والدستورية

لحقوق الإنسان في جمهورية قيرغيزستان

تنعكس المبادئ الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان انعكاساً كاملاً في دستور جمهورية قيرغيزستان المعتمد في ٥ أيار/مايو ١٩٩٣. ولما كانت قيرغيزستان قد نصّت دستورياً على الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، وكذلك على حقوقه من المرتبتين الثانية والثالثة، فقد استطاعت أن تتغلب على ظاهرة أولوية الدولة على الفرد التي تميز بها النظام السوفييتي، وأن ترسي الأسس القانونية والمؤسسية لحماية وضمان حقوق الإنسان بشكل معقول، بما في ذلك حقوق المرأة.

وكان تصديق قيرغيزستان فيما بعد على أكثر من ٣٠ اتفاقية دولية وبروتوكولاً دولياً في مجال حقوق الإنسان تعزيزاً للمبدأ الدستوري الذي يقرر أسبقية القانون الدولي على القانون المحلي، كما أن ذلك قد يسّر التوسع الكبير في تفهم الدولة والمجتمع المدني لمفهوم "حقوق الإنسان" في اتجاه احترام حقوق الإنسان للمرأة والاعتراف بأن هذه الحقوق تتصل اتصالاً لا انفصام له بالديمقراطية والقانون والنظام.

وتتمتع قيرغيزستان اليوم بالتعددية السياسية وحرية التعبير، وهناك أكثر من ٣٠ حزباً سياسياً تمارس نشاطها على وجه تام وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية. ويطلق على قيرغيزستان في آسيا الوسطى اسم بلد المنظمات غير الحكومية، لأن عددها قد وصل الآن إلى ٣١٩ منظمة منها نحو ١٥٠ منظمة غير حكومية للمرأة.

وقد تقرر الحقوق والمصالح الأساسية للمرأة في الوثائق التالية من الوثائق التشريعية لقيرغيزستان:

- دستور جمهورية قيرغيزستان
- قانون العمل
- قانون الأسرة
- قانون المساعدات المالية التي تقدمها الدولة
- قانون حماية صحة شعب قيرغيزستان
- القانون المدني
- القانون الجنائي

ويتبين من تحليل هذه الوثائق أن التمييز على أساس الجنس أو الدين أو الأصل الإثني محظور في قيرغيزستان بمقتضى الدستور، وأن الحماية القانونية متوفرة للمرأة في مجالات الحياة الشخصية، وعلاقات العمل، والأسرة، والعلاقات الاجتماعية، وأنه توجد نصوص تقرر المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي يُعتدى فيها على حياة المرأة أو صحتها أو حريتها أو كرامتها.

وفي عام ١٩٩٦، وفي أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة، تم التركيز بصفة خاصة على إبراز المشاكل المتعلقة بحماية حقوق المرأة وعلى بلوغ المستويات القانونية المقررة دولياً في هذا المجال. وبمبادرة من رئيس الجمهورية، صدّقت قيرغيزستان على أربع اتفاقيات للأمم المتحدة تتصل مباشرة بمسائل المرأة. وهذه الاتفاقيات هي:

- اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة؛
- اتفاقية الرضاء بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج؛
- اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي عام ٢٠٠٢، انضمت جمهورية قيرغيزستان إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة باعتماد قانون يتعلق بانضمامها إلى هذا البروتوكول. ولما كانت قيرغيزستان قد سبق لها أن وقّعت على البروتوكول التكميلي للاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، وهو ما يعني القبول بآلية الشكاوى الفردية، فإن هذه الخطوة قد أتاحت التوسع في استخدام النظم الدولية للحماية القانونية للمرأة في قيرغيزستان.

وكان من العوامل الهامة التي ساعدت على تعزيز وضع الحركة النسائية في قيرغيزستان إمكانية اللجوء إلى اللجنة الدولية لحقوق الإنسان وإلى وكالات الحماية القانونية مثل منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة، ومنظمة رصد حقوق الإنسان: مشروع حقوق المرأة، ولجان الأمم المتحدة المقابلة، عارضةً اقتراحاتها فيما يتعلق بتحسين وضع المرأة ورصد أنشطة المنظمات والوكالات الوطنية وعبر الوطنية والدولية التي قد تؤدي سياساتها إلى انتهاك حقوق المرأة.

ويتم تنفيذ مبدأ المساواة المنصوص عليه في دستور جمهورية قيرغيزستان من خلال تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في حق المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات، واكتساب الجنسية وتغييرها والاحتفاظ بها، والحصول على التعليم والرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية

والاستحقاقات الاجتماعية، والعمل المستقل، والزواج وتربية الأطفال، والحصول على إجازة الوالدية لرعاية الأطفال، والدخول في علاقات ملكية وعلاقات تملك محددة، والتمتع بمجموعة واسعة من الحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية.

وعلى المستوى التشريعي، فإن من الآليات الفعالة لمراعاة مبدأ المساواة في الحقوق والقضاء على أي تمييز ظاهر أو مستتر على أساس الجنس، تحليل التشريعات من حيث وضع الجنسين لتحديد مدى الأخذ في التشريعات الداخلية بالمعايير والنواميس الدولية التي تكفل المساواة بين الجنسين. كما أن هذه الآلية تتيح الفرصة لتحليل شؤون الدولة فيما يتعلق بحساسية الهيئات التشريعية والتنفيذية وحساسية المجتمع ككل لقضايا الجنسين، وتيسر على العموم وضع سياسة لا تكتفي بتقرير المساواة في الحقوق والمسؤوليات، ولكنها تتيح فرصاً متساوية للرجال والنساء وهذا هو الأهم. وحتى عام ٢٠٠٠، كان قد تم تقويم ثمانية قوانين من قوانين جمهورية قيرغيزستان تتعلق بحقوق المرأة من حيث معالجتها لقضايا الجنسين، ونتيجة لهذا التقويم اقترح الخبراء ٨٤ تعديلاً وتوصية ولكن لم يتم حتى الآن سوى إدخال تعديل واحد على القانون الجنائي لجمهورية قيرغيزستان.

ومن الناحية العملية، فإن التشريعات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة تطبقها في قيرغيزستان المحاكم ذات الاختصاص العام وكذلك المحكمة الدستورية بجمهورية قيرغيزستان، وعدد من المؤسسات غير القضائية مثل اللجنة الخاصة لحقوق الإنسان التي تقدم تقاريرها إلى برلمان جمهورية قيرغيزستان، ولجنة حقوق الإنسان التي تقدم تقاريرها إلى رئيس جمهورية قيرغيزستان، ومجموعة من اللجان التي أنشأتها السلطات التنفيذية وهي:

- اللجنة المشتركة بين الإدارات المعنية باللاجئين وغيرهم من فئات المهاجرين، وهي تقدم تقاريرها إلى حكومة جمهورية قيرغيزستان؛
- لجنة الرأفة التي يرأسها رئيس جمهورية قيرغيزستان؛
- اللجنة الحكومية المعنية بالشؤون الدينية، التي تقدم تقاريرها إلى حكومة جمهورية قيرغيزستان.

ويجري حالياً وضع مشروع قانون بشأن ممثل لحقوق الإنسان (أمين مظالم) في جمهورية قيرغيزستان، والغرض من هذا القانون هو أن تُنشأ في قيرغيزستان آلية لرصد احترام حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة (ينص مشروع القانون على أنه سيكون من بين نواب أمين المظالم أمين مظالم لشؤون المرأة).

وعمقتضى الأمر الرئاسي رقم ٩٦ المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠١، تم إنشاء مجلس وطني لشؤون المرأة والأسرة والنهوض بالجنسين، وهو مجلس يتبع رئيس جمهورية قيرغيزستان وبه هيئة عاملة وأمانة، ويؤلف شعبة فرعية من ديوان رئيس جمهورية قيرغيزستان. وقد تم إلغاء المجلس الوطني للسياسات المتعلقة بالجنسين الذي كان يقدم تقاريره إلى رئيس جمهورية قيرغيزستان والذي كان يعمل منذ عام ١٩٩٨، كما تم إلغاء اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والشباب التي كانت تقدم تقاريرها إلى جمهورية قيرغيزستان والتي كانت تعمل منذ عام ١٩٩٦. ويمارس المجلس الوطني سلطاته على أساس اللائحة التي تم اعتمادها بالمرسوم الجمهوري رقم ٤٦ المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

وفي جلسة استماع خاصة عقدتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة في نيسان/أبريل ١٩٩٩، اعتبرت قيرغيزستان إحدى الدول العشر الأولى التي أوفت بالالتزامات التي تعهدت بها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين وأدخلتها كأولويات في برنامج "آلنات"، وهو البرنامج الوطني للنهوض بالمرأة. وقد تم إجراء عدد من التقويمات بشأن هذا البرنامج في عام ٢٠٠٠ مما أتاح تقويم منجزاته وتأكيد أن تنفيذ البرنامج قد يسّر:

- اعتراف المجتمع الدولي وموافقته على أهداف وغايات الحركة النسائية في قيرغيزستان.
- تحقيق التعاون الإقليمي بين النساء في آسيا الوسطى.
- تطوير إمكانيات المرأة في الجمهورية، وتوسيع الفرص المتاحة لها، وإقامة علاقة اجتماعية جديدة في المجتمع المدني، في شكل منظمات نسائية غير حكومية، وهيئات حكومية على جميع المستويات.
- وقد ساعدت على ذلك عوامل مثل:
- تخصيص اعتمادات للبرنامج في ميزانية الجمهورية؛
- المساعدة المالية المقدمة من المنظمات الدولية؛
- وجود عدد كبير من المنظمات النسائية غير الحكومية؛
- التعاون بين المنظمات النسائية غير الحكومية وأجهزة الدولة؛
- الإمكانيات الفكرية العالية للمرأة والمستوى العالي لتعليمها في قيرغيزستان؛
- التأثير الضعيف نسبياً لجميع الطوائف الدينية؛
- احتواء الثقافة على معايير تتعلق بالجنسين.

- وقد تبين من التقويمات، بالإضافة إلى تأكيد التقدم الذي أحرزته الحركة النسائية، وجود مشاكل وعقبات أهمها ما يلي:
- عدم استقرار الآلية المؤسسية، وخاصة الصعوبات التي تواجهها فيما يتعلق بالميزانية وتوفير الموظفين؛
 - الممارسة المتعلقة بالتمويل الجزئي للبرنامج الوطني "آيازات"؛
 - انخفاض مستوى تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار؛
 - عدم وجود نظام لتدريب المرأة لتأهيلها لمناصب الإدارة العليا؛
 - الفقر والبطالة اللذان كان لهما تأثير سلبي على وضع المرأة؛
 - زيادة الإصابة بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وتدهور الحالة الصحية للرجل والمرأة؛
 - زيادة عدد النساء اللاتي يمارسن تجارة المخدرات ويتعاطين المخدرات؛
 - الزيادة السريعة في الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في البلد؛
 - زيادة نطاق العنف الموجه ضد المرأة والاستغلال الجنسي لها، بمن في ذلك من هن في سن الطفولة والحدادة؛
 - القيام، قسراً أو غشاً، بتصدير النساء والأطفال إلى البلدان الأخرى لاستغلالهم جنسياً أو استغلالهم بأي شكل آخر؛
 - عدم وجود منظورات متعلقة بالجنسين في السياسات أو في الوعي الشعبي وعدم تفهم طبيعة قضايا الجنسين وأهميتها؛
 - الاحتفاظ بهيكل أبوي يعزز وضع التبعية الذي توجد فيه المرأة تقليدياً؛
 - عدم وجود منهجية خاصة للتحليل القائم على أساس نوع الجنس وعدم وجود آلية لإدماج المنظورات المتعلقة بالجنسين في أعمال المجتمع؛
 - عدم وجود نظم لرصد مسائل الجنسين وتقويم مدى استخدام نتائج هذا الرصد في تحليل السياسات؛
 - عدم وجود شبكات إعلامية أو نظم اتصالات خاصة بالمرأة.

ومن المسلم به في قيرغيزستان أن الوضع الحالي فيما يتعلق بقضايا الجنسين يتميز بوجود عوامل تباشر تأثيراً متزايداً على الوضع سواء بالنسبة للمرأة أو للرجل. وتشمل هذه العوامل على وجه الخصوص عملية العولمة التي لها آثار ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية وتباشر تأثيرها على طبيعة القيم الثقافية، وعلى أنماط الحياة، وعلى أساليب الاتصال، وعلى مواصلة التطور المستقر في قيرغيزستان. ولهذا الأمر أهميته الخاصة بعد أن أصبحت الصراعات العسكرية ظاهرة تشغل قيرغيزستان بشكل مباشر، وأبرزت مدى إلحاح القضايا المتعلقة بحماية المرأة في مناطق الصراع ومشاركتها في عمليات صنع السلام. كذلك أتاحت ثورة المعلومات والتحول التكنولوجية التي حدثت في السنوات الأخيرة فرصاً جديدة لتعزيز مركز المرأة، وإن كانت قد ظهرت مشاكل جديدة فيما يتعلق بالوصول إلى مصادر المعلومات وفيما يتعلق بالتعليم الذاتي.

ومع مراعاة العوامل المشار إليها أعلاه، ومراعاة المنجزات والعقبات التي صودفت في تنفيذ سياسة تحقيق المساواة بين الجنسين، تم وضع واعتماد خطة عمل وطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين في جمهورية قيرغيزستان للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وقد قام بوضع هذه الخطة المجلس الوطني للمرأة والأسرة والنهوض بالجنسين، الذي يقدم تقاريره إلى رئيس جمهورية قيرغيزستان، والذي تتعاون معه أجهزة الدولة والقطاع غير الحكومي والقطاع الأكاديمي. وقد حددت خطة العمل الوطنية الاتجاهات الاستراتيجية التالية لتنفيذ السياسة المتعلقة بالجنسين في جمهورية قيرغيزستان:

- وضع آلية مؤسسية لتحقيق المساواة بين الجنسين.
- مراعاة التوازن بين الجنسين على جميع مستويات صنع القرار.
- إيجاد عنصر يتعلق بالمساواة بين الجنسين في التنمية الاقتصادية في مجالات العمل والعمالة والحماية الاجتماعية.
- مراعاة الجوانب المتعلقة بالجنسين في الرعاية الصحية.
- مراعاة التكافؤ بين الجنسين في التعليم والثقافة.
- الإقلال من جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة.

وتأكيداً لالتزام جمهورية قيرغيزستان باحترام حقوق الإنسان الأساسية، وقع رئيس جمهورية قيرغيزستان في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ على مرسوم بشأن التدابير التي تُتخذ لزيادة الفعالية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وحماية الحقوق والحريات المدنية الأساسية في جمهورية قيرغيزستان. وقد أُشير في المرسوم إلى أن عام ٢٠٠١ يُعتبر بداية

مرحلة جديدة في تنفيذ سياسة الدولة في جمهورية قيرغيزستان، وهي مرحلة الهدف فيها هو زيادة فعالية الضمانات الخاصة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وفقاً لدستور جمهورية قيرغيزستان. وفي الوقت نفسه فإن من الأهداف ذات الأولوية للسياسة التشريعية لسلطات الدولة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ وضع واعتماد صكوك قانونية معيارية تتضمن نصوصاً لتشجيع وتطوير التنفيذ الفعال للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الحقوق والحريات النابعة من الكرامة الطبيعية للفرد.

وبالمرسوم الرئاسي الصادر في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، تم التصديق على البرنامج الوطني "حقوق الإنسان" للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠. وأهداف هذا البرنامج هي:

- تحديد الخطوط الرئيسية لتطوير الممارسة التشريعية والتطبيق العملي للقانون في قيرغيزستان بما يساعد على إعمال حقوق الإنسان، وإيجاد نظام موحد متكامل لحماية هذه الحقوق، وتحقيق التوافق بين التشريعات الوطنية في مجال حقوق الإنسان وبين المعايير الدولية؛
- التنسيق الوثيق بين حماية نظام حقوق الإنسان المحلي (الوطني) ونظم القانون الدولي؛
- التشجيع على إقامة وتطوير أشكال للتثقيف القانوني حتى يصبح كل مواطن على وعي بحقوقه وحرياته وقادراً على ممارسة هذه الحقوق والحريات وحمايتها؛
- تحديد أضعف فئات السكان التي يجب على الدولة أن تحمي حقوقها، وتحديد وسائل الأداء الأمثل في هذا المجال.

دال - حماية حقوق الإنسان على أساس المعايير الدولية

الاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والتي صدّقت عليها جمهورية قيرغيزستان في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ هي:

١ - اتفاقية منظمة العمل الدولية (٨٧) المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي

(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢)

٢ - اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بحق التنظيم والمطالبة الجماعية

(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢)

- ٣- اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم ١٠٠) المتعلقة بالمساواة بين العمال والعاملات في الأجر عن العمل المتساوي في القيمة
(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢)
- ٤- اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم ١١١) المتعلقة بالتمييز في العمالة والمهن
(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢)
- ٥- اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم ١٢٢) المتعلقة بالسياسات المتصلة بالعمالة.
(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢)
- ٦- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
(صدّقت عليه قيرغيزستان في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)
- ٧- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
(صدّقت عليه قيرغيزستان في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)
- ٨- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين
(صدّقت عليها قيرغيزستان في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)
- ٩- البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
(صدّقت عليه قيرغيزستان في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)
- ١٠- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن مساواة مواطني البلاد والأجانب والأشخاص عديمي الجنسية في مجال الضمان الاجتماعي
(صدّقت عليها قيرغيزستان في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)
- ١١- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦)
- ١٢- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦)
- ١٣- اتفاقية حقوق الطفل

- (صدّقت عليها قيرغيزستان في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)
- ١٤- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٦ آذار/مارس ١٩٩٦)
- ١٥- اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة
(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٦ آذار/مارس ١٩٩٦)
- ١٦- اتفاقية الرضاء بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج
(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٦ آذار/مارس ١٩٩٦)
- ١٧- اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة
(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٦ آذار/مارس ١٩٩٦)
- ١٨- الاتفاقية رقم ٣٠ ١٥ المتعلقة بحماية الأمومة
(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٦ آذار/مارس ١٩٩٦)
- ١٩- اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير
(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦)
- ٢٠- الاتفاقية المعنية بمركز اللاجئين
(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)
- ٢١- البروتوكول المتعلق بمركز اللاجئين
(صدّقت عليه قيرغيزستان في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)
- ٢٢- اتفاقية اليونسكو المتعلقة بمكافحة التمييز في مجال التعليم
(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٥)
- ٢٣- اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها
(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦)
- ٢٤- الاتفاقية المتعلقة بالرق الموقع عليها في جينيف في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٢٦
(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦)

٢٥- الاتفاقية التكميلية لإلغاء الرق وتجارة الرق والنظم والممارسات المشابهة للرق

(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦)

٢٦- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها

(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦)

٢٧- الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية

(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦)

٢٨- اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم ٢٩) المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلزامي

(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦)

٢٩- اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير

(صدّقت عليها قيرغيزستان في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦)

وبالإضافة إلى ذلك، صدّقت جمهورية قيرغيزستان على اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وعلى بروتوكولين إضافيين لعام ١٩٩٧ يتعلقان بالحاربين والأسرى والمدنيين في المنازعات المسلحة.

المصادر: وزارة الخارجية بجمهورية قيرغيزستان؛ وزارة العمل والرعاية الاجتماعية؛ المكتب القيرغيزستاني-الأمريكي لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

هاء - الإعلان والنشر في مجال حقوق الإنسان

يتم نشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان في قيرغيزستان من خلال المؤتمرات، والحلقات الدراسية، والموائد المستديرة، ونشر الكتب الدراسية، والمعينات الدراسية، والمقالات والنشرات العلمية، وتقرير المقررات الدراسية بالمدارس والجامعات، الخ. وخلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١، كانت أهم الأحداث هي:

١- عقد حلقة دراسية وطنية عن "تسوية المنازعات الانتخابية"، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ١٩٩٩، بيشكيك.

٢- عقد مائدة مستديرة عن "الضمانات الأساسية للحقوق الانتخابية للمواطنين والانتخابات والاستفتاءات في جمهورية قيرغيزستان". KRSU، ١٩٩٩، بيشكيك.

- ٣- عقد مائدة مستديرة عن "جوانب الحكم المتعلقة بقضايا الجنسين"، KRSU، كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.
- ٤- عقد مائدة مستديرة عن "التحليل القائم على نوع الجنس للتشريعات المدنية في جمهورية قيرغيزستان"، KRSU، ١٩٩٩، بيشكيك.
- ٥- عقد مائدة مستديرة عن "دور المنظمات غير الحكومية في الإعلام في مجتمع ديمقراطي مفتوح والترويج لفكرة المساواة بين الجنسين في جمهورية قيرغيزستان"، ٢٠٠٠، بيشكيك.
- ٦- تخصيص مائدة مستديرة لمناقشة مشروع القانون المتعلق بالمساواة بين الجنسين، ومشروع قانون الأسرة، والمسائل المتصلة بوضع المرأة في قيرغيزستان، ٢٠٠٠، بيشكيك.
- ٧- عقد حلقة دراسية عن "فرص المرأة في الحصول على الأرض"، معهد الدراسات الإقليمية، ٢٠٠٠، بيشكيك.
- ٨- عقد حلقة دراسية عن تنفيذ القانون الإنساني الدولي في جمهورية قيرغيزستان، ٢٠٠٠، بيشكيك.
- ٩- عقد حلقة دراسية عن المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في قيرغيزستان، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٠، بيشكيك.
- ١٠- عقد حلقة دراسية عن "الآليات القانونية لحماية حقوق الإنسان"، ٢٠٠٠، إيسيل-كول.
- ١١- عقد مائدة مستديرة عن "منع ومكافحة الاتجار في المرأة والأطفال في قيرغيزستان"، منظمة الهجرة الدولية، ٢٠٠١، بيشكيك.
- ١٢- تنظيم محفل عن "العمل معاً من أجل الطفولة"، عرض مقدّم في برنامج "الجيل الجديد" الخاص بتنظيم حقوق الطفل في قيرغيزستان، ٢٠٠١، بيشكيك.
- ١٣- عقد حلقة دراسية عن "وقوف المرأة ضد العنف"، سفارة الولايات المتحدة، إدارة العلاقات العامة، معهد الدراسات الإقليمية، ٢٠٠١، بيشكيك.
- ١٤- مؤتمر تحضيرى دولي عن "المرأة خلال القرون"، ٢٠٠١، بيشكيك.
- ١٥- تنظيم مؤتمر وطني عن "دور المرأة في إقامة الديمقراطية في قيرغيزستان"، ٢٠٠١، بيشكيك.

- ١٦ - عقد مائدة مستديرة عن "الظروف والمشاكل المتصلة بإعمال الحقوق المتعلقة بالصحة التناسلية والصحة الجنسية لمواطني قيرغيزستان، معهد تكافؤ الحقوق والفرص"، ٢٠٠١، بيشكيك.
- ١٧ - تنظيم مؤتمر عن "مؤسسة أمين المظالم"، جوغوركو كينيش بجمهورية قيرغيزستان، ٢٠٠١، بيشكيك.
- ١٨ - عقد مائدة مستديرة عن "مشاكل وآفاق قيام دولة قائمة على سيادة القانون في جمهورية قيرغيزستان"، ٢٠٠٢، بيشكيك.
- ١٩ - حلقة دراسية وطنية عن "المشاكل المتعلقة بتنفيذ القانون الإنساني الدولي"، ٢٠٠١، بيشكيك.
- ٢٠ - حلقة دراسية تعليمية عن برنامج "نحن والقانون - قانون الشارع" لموظفي الوكالات القائمة على تنفيذ القانون، ٢٠٠١، بيشكيك.
- ٢١ - عقد مائدة مستديرة عن "المشاكل المتعلقة بالتصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في جمهورية قيرغيزستان"، الجلسة الأولى، ٢٠٠١، بيشكيك.
- ٢٢ - عقد مائدة مستديرة عن "المشاكل المتعلقة بالتصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في جمهورية قيرغيزستان"، الجلسة الثانية، ٢٠٠٢، بيشكيك.
- أما فيما يتعلق بالمنشورات، فقد حظيت المؤلفات والكتب الدراسية والمعينات الدراسية الآتية بأعظم الاهتمام:
- ١ - مؤلف بعنوان "حقوق الإنسان. النظرية والتطبيق" (Sydykova, L.Ch., ed.)، بيشكيك، ١٩٩٨، ٢٩٢ صفحة.
- ٢ - الفرد والقانون (Alisheva, A.R., ed.)، بيشكيك، ١٩٩٩، ١٦٠ صفحة.
- ٣ - حياة بلا عنف، بيشكيك، ١٩٩٩، ١٤٥ صفحة.
- ٤ - آيالات أكوكتاري - حقوق المرأة (Aitmatova, R.T., ed.)، بيشكيك، ١٩٩٩، ٢١٠ صفحات.
- ٥ - نيكيفوروف، م.: حقوق الطفل (الجوانب القانونية)، (Sydykova, L.Ch., ed.)، بيشكيك، ٢٠٠٠، ٦٧ صفحة.

- ٦- أليشيفا، أ. ر.، شكولنيك، ف. أ.، الفرد في الدولة، معينات دراسية، الصف العاشر، بيشكيك، ٢٠٠٠، ١٦٣ صفحة.
- ٧- نيكيفوروف، م.، غافريلوفا، إ.، "نحن والقانون"، الصندوق الاجتماعي من أجل "العمل على إقامة البنية الأساسية القانونية والتثقيف القانوني"، بيشكيك، ٢٠٠٠، ٢٥٦ صفحة.
- ٨- نيكيفوروف، م.، غافريلوفا، إ.، "نحن والقانون"، معينات للمدرسين، الصف التاسع، الصندوق الاجتماعي من أجل "العمل على إقامة البنية الأساسية القانونية والتثقيف القانوني"، بيشكيك، ٢٠٠٠، ٣٣٢ صفحة.
- ٩- منع العنف الموجه ضد المرأة ومكافحة آثاره، مُعينات دراسية للعاملين بوكالات تنفيذ القانون (Tugelbayeva, B.G., ed.)، بيشكيك، ٢٠٠١، ٣٧١ صفحة.
- ١٠- "آليات أعمال الحقوق التناسلية والجنسية للفرد في قيرغيزستان"/ملخصات IRPVK، بيشكيك، ٢٠٠١، ٢٥١ صفحة.
- ١١- حقوق المرأة في قيرغيزستان: التقاليد والقيم الإسلامية والقانون المعاصر (برنامج لمحو الأمية القانونية)، Sydykova, L.Ch., ed.، بيشكيك، ٢٠٠١، ٣٣٤ صفحة.
- ١٢- بوروباشيف، ب. إ.، القانون الإنساني الدولي، مُعينات دراسية، بيشكيك، ٢٠٠٢.
- ١٣- كسب التأييد للمبادرات المدنية، Tugelbayeva, B.G., ed.، بيشكيك، ٢٠٠٢، ٤٩ صفحة.

الباب الثاني - المعلومات المتصلة بتنفيذ المواد من ١ إلى ١٦ من الاتفاقية

المادة ١ - تعريف التمييز ضد المرأة

عملية تنفيذ أحكام الاتفاقية في التشريعات الوطنية بجمهورية قيرغيزستان عملية مستمرة. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، اعتمد في قيرغيزستان قانون يتعلق بحماية حقوق القصر، تقوم بمقتضاه الدولة بالحفاظ، بدون أي تمييز، على جميع حقوق القصر بغض النظر عن الجنس أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقدات السياسية أو غيرها من المعتقدات، أو الخلفية الإثنية أو الاجتماعية، أو الوضع من حيث الملكية، أو الحالة الصحية للقاصر.

وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، اعتمد قانون بشأن انضمام جمهورية قيرغيزستان إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

المادة ٢ - الالتزامات المتعلقة بالقضاء على التمييز

تؤخذ أحكام الاتفاقية في الاعتبار عند وضع مشاريع القوانين الوطنية وعند وضع برامج التنمية الوطنية، ولكن لم تُنشأ في قيرغيزستان آلية خاصة لرصد تنفيذ الاتفاقية.

ووفقاً للمرسوم الرئاسي رقم ٣٦٣ الصادر في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن إعادة تنظيم أجهزة الدولة المركزية، تم إدخال تغييرات مؤسسية فيما يتعلق بسياسة الدولة بالنسبة لوضع المرأة. وبمقتضى الأمر الرئاسي رقم ٩٦ الصادر في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠١، تم تحويل المجلس الوطني للسياسات المتعلقة بالجنسين الذي كان موجوداً فيما سبق والذي كان يقدم تقاريره إلى رئيس جمهورية قيرغيزستان، إلى المجلس الوطني للمرأة والأسرة والنهوض بالجنسين الذي يقدم تقاريره إلى رئيس جمهورية قيرغيزستان، وهو هيئة تنسيقية استشارية بالنسبة لتنفيذ سياسة الدولة فيما يتعلق بالمرأة والأسرة والنهوض بالجنسين. وقد تم تعيين مجموعة جديدة من الأعضاء بهذا المجلس تشمل رؤساء الوزارات والإدارات ومؤسسات التعليم العالي والمنظمات غير الحكومية الرئيسية. وتعزيزاً لوضع المجلس الوطني، تم تعيين وزير دولة لجمهورية قيرغيزستان رئيساً له.

وبممارسة المجلس الوطني سلطاته على أساس القرار الذي تمت الموافقة عليه بالمرسوم الرئاسي رقم ٤٦ الصادر في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢ والذي حدد المهام الرئيسية للمجلس الوطني كما يلي:

تنسيق الإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين؛

المساعدة في تنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بتعزيز الأسرة؛

القيام برصد مراعاة جمهورية قيرغيزستان للالتزامات الدولية في مجال النهوض بالجنسين، بما في ذلك تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية المتعلقة بحقوق المرأة، وإعداد التقارير الوطنية وفقاً للمتطلبات الدولية؛

تنظيم رصد نشاط الوزارات والإدارات وأجهزة الدولة في مجال تنفيذ خطة العمل الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين؛

ضمان إدماج المنظورات الجنسانية في السياسة الوطنية وفي الاستراتيجيات وفي برامج الدولة؛

المساعدة في التحليل القائم على نوع الجنس للوثائق القانونية والمعارية؛

تشجيع الشراكات مع المجتمع المدني والتعاون الفعال مع المنظمات الدولية في مجال النهوض بالجنسين في جمهورية قيرغيزستان؛

تنسيق الاستخدام الهادف للموارد المالية في الميزانية والاستثمارات الأجنبية. بما يحقق تنفيذ استراتيجية الدولة فيما يتعلق بالجنسين؛

تعزيز مشاركة المرأة واستخدام إمكانياتها في إدارة الدولة وزيادة تمثيلها على كل مستويات صنع القرار؛

تشجيع إنشاء الآليات اللازمة لضمان المساواة والإنصاف بين الجنسين في جميع مجالات الحياة الاجتماعية-الاقتصادية والحياة الاجتماعية-السياسية؛

تعميم النتائج الإيجابية في مجال سياسات الأسرة لتوفير الدعم للأسرة وحماية الأمومة والطفولة.

وقد تم بمقتضى الأمر الرئاسي المشار إليه أعلاه إنشاء هيئة عاملة تتبع المجلس الوطني، وهي أمانة المرأة والأسرة والنهوض بالجنسين، باعتبارها تنظيمياً شعبةً فرعيةً بإدارة رئيس جمهورية قيرغيزستان. وقد أنشئت هذه الأمانة لتحل محل اللجنة الحكومية للأسرة والمرأة والشباب التي كانت تقدم تقاريرها إلى حكومة جمهورية قيرغيزستان والتي كانت تباشر عملها في الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠.

ولا شك في أن تعزيز وضع الآلية المؤسسية كان عاملاً هاماً جداً من حيث ضمان درجة عالية من الاستقرار لهذه الآلية وضمان بعدها عن التغييرات التي تتم في حكومة الجمهورية. وفي الوقت نفسه فإن استمرار عملية إعادة التنظيم لفترة سنة كاملة كان له تأثير سلبي على الاستمرارية فيما يتعلق بموظفي الآلية وفيما يتعلق بعملها وبتحويل أية أنشطة أخرى لتحقيق المساواة بين الجنسين.

وقد تمت الموافقة على خطة العمل الوطنية الجديدة لتحقيق المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ بالمرسوم الرئاسي الصادر في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٢. وتأخذ هذه الخطة في الاعتبار المشاكل والعقبات التي ظهرت عند تنفيذ البرنامج الوطني السابق للنهوض بالمرأة "آيالزات"، كما أنها تعطي أولوية لإدماج المنظورات الجنسانية في جميع مجالات نشاط الدولة والمجتمع. ومن الخصائص التي تتميز بها خطة العمل الوطنية وجود مؤشرات أساسية وضعت من أجل رصد وتقييم التقدم المحرز في السياسة المتعلقة بالجنسين.

وقد تم التنسيق بين هذه الخطة الوطنية والاستراتيجية الوطنية العامة، "الإطار الإنمائي الشامل لجمهورية قيرغيزستان حتى عام ٢٠١٠"، الذي يستهدف تحقيق الرفاه السياسي والاجتماعي والرخاء الاقتصادي للشعب في ظروف تسود فيها مبادئ الحرية والكرامة الإنسانية والفرص المتساوية للجميع. وفي القسم الرابع من الإطار الإنمائي الشامل المعنون "استراتيجية التجديد الوطني"، وردت بالفقرة ٤-٢ المعنونة "مجتمع عادل يكفل الأمن والتنمية البشرية" أحكام تحت البند ٤-٢-٧ بشأن "السياسة المتعلقة بالجنسين" تقرر أن العمل سوف يستمر ويزداد اتساعاً من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين واتخاذ الإجراءات التي تستهدف كفالة المساواة للمرأة، والقضاء على التمييز ضد المرأة في التوظيف والفصل من العمل، وإشراك المرأة على نحوٍ أنشط في عمل أجهزة الدولة، والمحافظة على وضعها الوظيفي وتعزيزه.

كذلك تم إدماج التدابير المطلوبة بمقتضى خطة العمل الوطنية في الاستراتيجية الوطنية لتخفيف وطأة الفقر في قيرغيزستان في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥.

وقد تمت بالمرسوم الجمهوري الصادر في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ الموافقة على برنامج "حقوق الإنسان" الوطني للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠. ويُسلّم هذا البرنامج، على وجه الخصوص، بأن التحرش الجنسي في مكان العمل أو في مكان الدراسة يُعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان. كذلك تتضمن خطة تنفيذ هذا البرنامج أحكاماً تنص على:

استعراض المسؤولية الجنائية للموظفين عن التحرش الجنسي للنساء العاملات في وظائف بالمكتب أو بمكان العمل؛

توفير الحماية القانونية المتساوية للمرأة في التحقيقات وفي الدعاوى التي تنظر فيها المحاكم فيما يتعلق بجرائم العنف المرتكبة ضد المرأة، بما في ذلك العنف داخل الأسرة، الذي لا يجوز لسلطات الشرطة اعتباره مسألة خاصة؛

القيام بجمع جميع البيانات الإحصائية المتاحة في البلد عن حالات العنف داخل الأسرة (بما فيها البيانات التي يتم الحصول عليها من الخطوط الساخنة للمرأة) التي تُبين الظروف التي ارتُكبت فيها الجرائم، ونسبة الجرائم التي انتهت إلى العرض على المحاكم، ومدى صرامة الأحكام الصادرة بشأنها؛

التعاون الدولي في مكافحة جميع أشكال الاتجار بالنساء والأطفال، بما في ذلك الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي، والتقاط الصور الفاضحة، والبغاء، والسياسة الجنسية؛ توفير الخدمات القانونية لضحايا الجريمة.

وفي المرسوم الرئاسي الصادر في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بشأن التدابير المتعلقة بزيادة فعالية ضمانات الحقوق والحريات الإنسانية والمدنية الأساسية في جمهورية قيرغيزستان تم تكليف جهة الادعاء بمهمة اتخاذ التدابير الفعالة لإعمال المبدأ الدستوري الخاص بالحماية الكاملة المباشرة غير المشروطة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومنع أية تجاوزات للقانون في هذا المجال، وإصلاح أي وضع تم فيه مثل هذا التجاوز. وضماناً لتنفيذ المهام المشار إليها، واستناداً إلى المرسوم الرئاسي الصادر في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ بشأن التدابير التي تُتخذ لتعزيز الرقابة التي تمارسها جهات الادعاء وزيادة تعزيز سيادة القانون في جمهورية قيرغيزستان، تم إنشاء إدارات خاصة في نظام الادعاء بالجمهورية لمراقبة احترام حقوق الإنسان وحرياته. وقد أتاح هذا الجهات الادعاء توجيه مزيد من العناية لمشكلة تحقيق المساواة بين الجنسين ومشكلة العنف الموجه ضد المرأة، وخاصة في داخل الأسرة. وقد بدأ العمل لإدخال تغييرات في نظام تقديم التقارير الإحصائية من أجل إعداد إحصاءات عن الجرائم موزعة على أساس نوع الجنس، ووضع الصكوك التشريعية التي تعمل على توسيع حقوق الضحايا في الإجراءات الجنائية، وتعزيز الضمانات الخاصة بحماية حقوق المواطنين الذين يقعون ضحايا للأفعال الإجرامية. ويجري، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، وضع مقترحات لتطوير التشريعات بالجمهورية من أجل التغلب على الأفكار النمطية السلبية المتعلقة بالجنسين في الثقافة والتقاليد.

ويتبين من تحليل الجرائم التي ارتُكبت ضد المرأة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ وجود زيادة مطردة في عدد الجرائم التي تدخل في فئة الجرائم المرتكبة ضد الفرد. وهنا يوجد اتجاه متزايد في عدد الاعتداءات المتعمدة التي أدت إلى أضرار يسيرة بالصحة (٢٤٠ حالة و ٢٦٧

حالة على التوالي) وإلى أضرار جسيمة بالصحة (٣٣ حالة و ٤٢ حالة على التوالي)، وإكراه المرأة على الزواج (٧ حالات و ١٨ حالة) وارتكاب أفعال عنيفة ذات طبيعة جنسية (حالة واحدة و ٦ حالات). وما زال عدد القتلى من النساء مرتفعاً جداً، حيث وصل إلى ٦٨ حالة في عام ٢٠٠١، تمثل ما يقرب من ١٧,٥ في المائة من المجموع الكلي لعدد حالات القتل المسجلة. أما عدد حالات الاغتصاب فقد انخفض إلى حدٍ ما (من ٢٤٧ حالة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٧٣ حالة في عام ٢٠٠١). وقد أدت الظروف المذكورة أعلاه إلى ضرورة اتخاذ مجموعة من التدابير لمنع حوادث العنف الجنائي المرتكبة ضد المرأة، وقد صُمِّنت هذه التدابير في خطة العمل الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين في جمهورية قيرغيزستان للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦.

أما فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكبها المرأة فإن نقص إحصاءات الجرائم الموزعة على أساس نوع الجنس تجعل من المستحيل الحصول على بيانات كاملة عن نمط هذه الجرائم. وحتى ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (أي خلال الشهور الثلاثة الأولى من هذه السنة)، كانت هناك ٦٩٤ امرأة تمت إدانتهم بارتكاب جرائم في قيرغيزستان. وكانت الجرائم التي تمت إدانتهم بارتكابها ١٢٣ جريمة قتل، وجريمة اغتصاب واحدة، و ١٥ جريمة سرقة بالإكراه، و ٣٤ جريمة سطو، و ١٢ جريمة تخريب، و ١٧٢ جريمة إنتاج أو نقل أو توزيع مخدرات، و ٣٧ جريمة اقتصادية، بالإضافة إلى ٨ نساء هربن من أماكن الحرمان من الحرية. وكما يتبين مما سبق فإن معظم هؤلاء النساء تمت إدانتهم في جرائم تتصل بالمخدرات وفي جرائم تنطوي على العنف، كما أن بعض هذه الجرائم كانت جرائم مأجورة. وارتفاع معدل الجريمة بين النساء مبعث قلق كبير في الجمهورية، ويقتضي منع الجريمة أو الإقلال منها بين النساء إجراء دراسة معمّقة من دراسات علم الجريمة في جميع جوانب هذه الظاهرة. ومن أجل ذلك بدأت وزارة الشؤون الداخلية بجمهورية قيرغيزستان في إعداد كتيبات عن "الخصائص الإجرامية وأسباب الجريمة بين النساء" وعن "مسائل إشكالية في مكافحة البغاء".

وفي قيرغيزستان، تقضي جميع المحكوم عليهم فترة العقوبة في مستعمرة إصلاحية للنساء (OP 36/2) أو في واحدة من ١٨ مستوطنة. وعلى الرغم من القاعدة الواردة في قانون العقوبات بجمهورية قيرغيزستان والتي تنص على أن تقضي القاصرات المدة المحكوم بها عليهن في أماكن مستقلة عن أماكن البالغات (المادة ٤٩ من قانون العقوبات بجمهورية قيرغيزستان)، فإن انعدام الموارد اللازمة لإيواء القاصرات في مؤسسة إصلاحية مستقلة قد أدى إلى عدم تنفيذ هذا النص القانوني.

ومفتشية العمل الحكومية بجمهورية قيرغيزستان هي المسؤولة عن رصد ومراقبة مدى الامتثال لقوانين العمل وحماية العمال في المشاريع والمؤسسات بقيرغيزستان، بغض النظر عن

الشكل القانوني للمؤسسة. وخلال الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠١، أُجري ما يزيد على ٢ ٨٠٠ تفتيش، تم خلالها اكتشاف ١٥ ٠٠٠ حالة انتهاك لقوانين العمل. وقد أُجري ٤٢ تفتيشاً تتعلق بحقوق العمل بالنسبة للمرأة وتبين وجود ٢٢٧ مخالفة. وكانت المخالفات الرئيسية هي الفصل غير القانوني، وعدم دفع الأجور، وعدم منح الضمانات والتعويضات التي يقرها القانون في الحالات التي يتم فيها الاستغناء عن العمال بسبب إغلاق المشروع أو تخفيض عدد العاملين، وعدم الالتزام بالترتيبات المتعلقة بساعات العمل، وعدم دفع أجور العمل الإضافي.

وفيما يتعلق بمعاملة المساحقة كجريمة جنسية، ينبغي ملاحظة أن التشريعات الجنائية الحالية في جمهورية قيرغيزستان لا تحيز اعتبار المساحقة سبباً للمسؤولية الجنائية إلا في الحالات التي لا تتم فيها هذه الممارسة بالرضى أو تنطوي على استخدام القوة الجسدية أو النفسية، أو على استغلال لضحية عزلاء يثبت عدم قدرتها على المقاومة أو الإعراب عن عدم الرضى. أما المساحقة التي لا تنطوي على استخدام القوة فلا عقوبة عليها في قيرغيزستان.

المادة ٣ - التنمية والنهوض بالمرأة

دخلت قيرغيزستان، شأنها شأن جميع الدول التي انضمت إلى منهاج عمل بيجين، في التزامات تتعلق بالنهوض بالمرأة في جميع مجالات النشاط التي تزاوها الدولة، وخاصة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وضمان هذا النهوض عن طريق اتخاذ التدابير التشريعية المناسبة. وكانت جمهورية قيرغيزستان قد قامت قبل ذلك بتوفير الصكوك التشريعية والمعارية الكافية التي اعترفت بحقوق الإنسان وحياته الأساسية بغض النظر عن الهوية الجنسية.

وعندما انتهت الفترة المقررة لتنفيذ "آيالزات"، وهو البرنامج الوطني للنهوض بالمرأة والذي استمر تنفيذه من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٠، أُجري تقييم لمعرفة مدى النجاح في تنفيذ البرنامج. وقد اشتركت في هذا التقييم أجهزة الدولة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المانحين. وكان هذا، بوجه عام، اختباراً جيداً للطريقة التي ينبغي أن يجري بها العمل في تنفيذ برامج الدولة وللطريقة التي ينبغي لأجهزة الدولة أن تقدم بها تقاريرها إلى الشعب والإعلان عن نتائج ما تم القيام به من عمل.

وقد تبين من تلخيص نتائج البرنامج الوطني "آيالزات" في المؤتمر الدولي الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٠١ وتناول موضوع "المرأة خلال القرون" أنه حدث تقدم هام في مجالات مثل وضع الآلية المؤسسية للنهوض بالمرأة، وتحسين التشريعات الوطنية في مجال حقوق المرأة

وفي مجالات التعليم والرعاية الصحية، والإقلال من جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة، وتوفير الدعم للفتيات، والتوسع في الفرص الاقتصادية بالنسبة للمرأة بما في ذلك المرأة في المناطق الريفية.

وفي الوقت نفسه، وجّه الانتباه إلى العقبات التي تحول دون تحقيق تقدم في النهوض بالمرأة وتحقيق التوازن بين الجنسين وهي: عدم استقرار الآلية المؤسسية، وعدم الاستمرارية في موظفيها، وانعدام التمويل الكامل من البرنامج الوطني "آيالزات"، الذي لم يقدم سوى ٣٠ في المائة من مجموع المطلوب، وازدياد الفقر والبطالة بين النساء، وانعدام المنظورات الجنسانية في السياسة وفي الوعي الشعبي، والإبقاء على هياكل السيطرة الأبوية، وعدم التوصل إلى وضع نظام لتدريب القيادات النسائية وما ترتب على ذلك من انخفاض تمثيل المرأة على مستوى اتخاذ القرارات، والجهل فيما يتعلق باستخدام طرق البحث التي تأخذ في الاعتبار مسائل الجنسين، والجهل بنظم الرصد والتقييم في تحليل السياسات.

وكان هذا التحليل هو الأساس الذي اعتمد عليه في وضع استراتيجية جديدة لتحقيق المساواة بين الجنسين، استناداً إلى حقيقة أن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان العامة. وفي خطة العمل الوطنية الجديدة لتحقيق المساواة بين الجنسين في جمهورية قيرغيزستان للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، فإن الهدف الرئيسي لسياسة الدولة فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة هو ضمان مشاركتها الكاملة وعلى قدم المساواة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة. وتركز حكومة جمهورية قيرغيزستان، انطلاقاً من خطة العمل الوطنية، على المسائل التي تُعتبر أكبر مصادر القلق في قيرغيزستان اليوم. وهذه المسائل هي، على وجه الخصوص، تحسين الآلية المؤسسية، والقضاء على التمييز ضد المرأة في العمل، والتخفيف من وطأة الفقر بين النساء، وتحسين صحة المرأة وزيادة فرصها في الحصول على الخدمات الطبية الجيدة، والتوسع في إشراك المرأة في السياسة، والإقلال من جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة.

ولسوء الحظ، فإنه على الرغم من المستوى المرتفع نسبياً للتشريعات، فإنه لا يوجد في الواقع في كثير من القوانين الحالية نص على آليات توفر للمرأة فرصاً مساوية لفرص الرجل. ويمكن الإشارة، على سبيل المثال، إلى القانون المتعلق بالخدمات الحكومية. وعلاوة على ذلك، فإن هناك عقبة رئيسية تحول دون تنفيذ مبادئ المساواة بين الجنسين وهي انخفاض مستوى الوعي بين النساء أنفسهن فيما يتعلق بحقوقهن واستمرار تأثير الأنماط الثقافية الجارمة التي تعتبر المهمة الرئيسية للمرأة هي الحفاظ على قيم الأسرة. ولهذا السبب، فإن ممارسة توريث الممتلكات، ومنها الآن توريث الأرض أيضاً، للذكور فقط ما زالت مستمرة، كما

أن اشترك المرأة في العمليات المالية وفي القيام بالأنشطة الاقتصادية لا يلقيان ترحيباً كبيراً، وهكذا يتم تدريجياً إقصاء المرأة عن القطاعات ذات الدخل المرتفع. وعلى سبيل المثال، فقد كانت المرأة تمثل ٤, ٧٥ في المائة من العاملين في مجال الأعمال المصرفية والتأمين والمعاشات التقاعدية في عام ١٩٩٩ ثم انخفضت هذه النسبة إلى ٩, ٥٣ في المائة في عام ٢٠٠٠. وفي الوقت نفسه، فإن كفة المرأة هي الراجحة عموماً فيما يتعلق بممارسة حقوق ومسؤوليات تربية الأطفال في حالات الطلاق، وهو ما يفرض مسؤولية كبيرة عليها.

وفي هذا السياق، فإن عدم مراعاة ما ظهر في المجتمع من انعدام التوازن بين وضع الرجل ووضع المرأة قد جعل ما يتسم به كثير من القوانين والتشريعات الوطنية من حياد فيما يتعلق بالجنسين أمراً محجفاً بالمرأة، وأصبح من الأمور العادية أن تجد المرأة نفسها أسوأ حالاً عندما تسعى إلى الحصول على العمل أو مصادر التمويل أو الائتمان أو الأرض أو الممتلكات أو المراكز السياسية العالية، وعندما تسعى إلى ممارسة حقوقها في التملك وفي الميراث. ولما كانت المرأة والرجل لا يبدأان من خط تتحقق فيه المساواة بينهما فإن المرأة تكون هي الخاسرة في مباراتها الاقتصادية والسياسية مع الرجل.

وقد أبرز هذا الوضع الحاجة الملحة إلى إجراء تحليل قائم على نوع الجنس للقوانين وللبرامج الحكومية وإعداد مشاريع قوانين أو مقترحات جديدة، وإدخال تعديلات على القوانين المطبقة بحيث تصبح أكثر حساسية لمصالح المرأة، وتأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة لوضعها الراهن، وتيسر تنفيذ سياسة أكثر إيجابية فيما يتعلق بقضايا الجنسين، وتحدث في الوعي الشعبي آثاراً تستهدف تغيير المعايير المتعلقة بالجنسين.

ومن الواضح اليوم أنه لا يكفي مجرد إعلان المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والحريات وإعلان الالتزام السياسي بهذا. فمن الأمور البالغة الأهمية أن يكون هناك تأييد حقيقي لسياسة تحقيق المساواة بين الجنسين يتمثل في تعديل التشريعات، ووضع آليات محددة لتحقيق هذه المساواة تأخذ في الاعتبار الوضع الذي ظهر في التطبيق، وتقليل أثر العوامل والأنماط الفكرية الثقافية السلبية، وإدخال آليات إضافية مثل تحديد حصص معينة للمرأة لتعزيز فرصها.

المادة ٤ - الإسراع بتحقيق المساواة بين الجنسين

لا تُتخذ في قيرغيزستان حالياً تدابير مؤقتة خاصة بالعمل الإيجابي للقضاء على آثار التمييز ضد المرأة، ولكن ثمة حواراً يجري في الوقت الحاضر حول إمكانية تحديد حصص

للمرأة في الهيئات الحكومية بحيث لا يكون هناك، مثلاً، أكثر من ٦٠ في المائة من موظفي أية مؤسسة من جنس واحد.

كذلك ينظر برلمان الجمهورية في مشروع قانون بشأن الضمانات التي تقدمها الدولة فيما يتعلق بالحفاظ على المساواة بين الجنسين. والغرض من هذا المشروع هو تنظيم المسائل المتعلقة بمنح الحقوق وتوفير الفرص المتساوية للجنسين في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها من مجالات الحياة لحماية المرأة والرجل من التمييز على أساس الجنس. ويستهدف مشروع القانون إيجاد علاقات ديمقراطية تقدمية بين النساء والرجال على أساس التقاليد الوطنية، كما ينص على ضمانات تقدمها الدولة للمساواة في الحقوق بين الجنسين. وسوف يؤدي اعتماد هذا القانون إلى إدخال المبدأ المتعلق بالمساواة في الحقوق والفرص بين الرجل والمرأة في التشريع الوطني.

المادة ٥ - الأدوار والأفكار النمطية الجارمة فيما يتعلق بالجنسين

تحاول وسائل الإعلام أن تقدم صورة واقعية جديدة عن المرأة في قيرغيزستان، وهناك برنامج إذاعي للمرأة، آيالزات، تتم إذاعته منذ عدة سنوات بعدد من اللغات (القيرغيزستية والأوزبكية)، كما أن صحيفة "آيالزات" تعتبر من الصحف الناجحة. وتغطي قنوات التلفزيون مشاركة المرأة في العمليات السياسية في الجمهورية، كما تنظم اجتماعات دورية لقيادات الحركة النسائية مع ممثلي وسائل الإعلام، وتزيد تدفق المعلومات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية وعن سياسة الدولة فيما يتعلق بتحسين وضع المرأة في قيرغيزستان.

وقد زادت أغلب الصحف في الجمهورية ما تنشره من مواد عن المرأة، كما أنها تبرز جوانب النجاح والإخفاق في عمل الحركة النسائية، كما تبرز المشاكل المتصلة بتعليم المرأة وصحتها وحالتها الاقتصادية مع التركيز على البطالة والفقر بين النساء. وقد ازدادت مشاركة النساء من بين المشتغلين بالسياسة والعلماء والتربويين ومنظمي المشاريع في التقارير التي تقدمها وسائل الإعلام. وفي العام الماضي، زادت كتابات الصحفيين زيادة كبيرة عن المسائل المتعلقة بمشاركة المرأة في الاقتصاد والسياسة وتنظيم الأعمال، وعن العنف الموجه ضد المرأة داخل الأسرة وفي المجتمع، وعن ارتكاب الجرائم وممارسة البغاء بالنسبة للمرأة.

وقد خصص كثير من المنشورات الإعلامية الرئيسية أعمدة منتظمة لبحث العلاقة بين الجنسين في المجتمع وفي الأسرة، كما حُصِّصت في التلفزيون والإذاعة برامج عن "المرأة" و"الأسرة". وقد تغير النمط الحقيقي لدخل الأسرة ودور المرأة والرجل في تشكيل ميزانية الأسرة تغيراً كبيراً في السنوات العشر الأخيرة، ومن غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى عودة

الأنماط الفكرية الجامدة التي سادت في مجتمع الرجل عن دور المرأة في المجتمع. فقد أصبحت غالبية النساء في الواقع مشاركات في كسب عيش الأسرة وأصبحن يقمن بأنواع من النشاط الاقتصادي مثل التجارة التي يمارسها "التجار الرجل" وغيرها من أنواع السفر المتصل بالعمل، وهي أنشطة لا يمكن الجمع بينها وبين "التفرغ للبيت". أما الرجال الذين فرضت الأنماط الفكرية التقليدية عليهم أن يقوموا بدور المتكفل والمتكسب، فقد أثبتوا عدم قدرتهم على التكيف مع الواقع الجديد الذي أدت إليه الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، كما أنهم يعانون فقراً شديداً وشعوراً بضغط النمط الفكري التقليدي الجامد. على أن من الإنصاف أن نقول إن صورة المرأة والرجل في وسائط الإعلام هي بوجه عام صورة غير واقعية.

وعموماً فإن وسائط الإعلام لا تبدي تمييزاً واعياً ضد المرأة، ولكنها مع ذلك ما زالت تشتمل على أنماط فكرية تقليدية فيما يتعلق بالجنسين قوية نسبياً.

والنموذج الإيجابي لسلوك المرأة يكون محل ترحيب خاص في مدارس الحياة الأسرية. والأعمدة الصحفية المخصصة للعلاقات بين الذكور والإناث تقدم عادة نصائح فيما يتعلق بالطرق التي تستطيع بها المرأة أن تبدو مغرية وأن تحتفظ بشبابها أو بوزنها، وتعطي وصفات سيكولوجية عن الكيفية التي تستطيع بها المرأة أن تستخدم قدراتها على السيطرة على انفعالاتها، وتحدث عن كيفية مساندة الزوج في التفرغ لعمله، وعن كيفية التربية الصحيحة للأطفال. وهناك عدد من البرامج التلفزيونية من النوع الذي يمكن أن يُطلق عليه تعبير "ما أحمل البيت"، وهي برامج تقدم أنواع شتى من النصائح المتعلقة بالطهو والأزياء، الخ. وبعبارة أخرى فإن وسائط الإعلام تعكس في معظم الحالات جميع الأنماط الفكرية التقليدية المتعلقة بالجنسين التي تكون فيها المرأة كائناً سلبياً وسلعة وموضوعاً لمصالح الآخرين ورغباتهم أو فرداً يقتصر دوره في المجتمع على دوري الأم والزوجة في الأسرة أو على دور أقل شيوعاً وهو دور المساعدة والموظفة المطيعة في مكان العمل.

ويجري تعزيز الأنماط الفكرية التقليدية المتعلقة بالجنسين في مجال الإعلان بصفة خاصة، حيث تظهر المرأة في الأغلبية الساحقة من الحالات كموضوع للرغبة أو كسلعة أو كتجسيد للجنس البيولوجي.

وقد ظهر في وسائط الإعلام اتجاه جديد يبعث على القلق وهو أن المواد التي تقدّم تشجيعاً للمساواة بين الجنسين تقدم كحقائق علمية أفكاراً عن الطبيعة الديمقراطية التقليدية القديمة للعلاقات بين الجنسين في المجتمع القيرغيزستاني وعن وجود أساس لها في الإسلام، وأفكاراً تتحدث عن أن حقوق المساواة أمور مستقرة في ضمير شعب قيرغيزستان، رجالاً

ونساء، على الصعيد الوراثي، وأفكاراً عن أن الإسلام الصحيح يعدل بين الجنسين ويحقق التوازن بينهما وعن أن النبي محمداً كان أول من دعا إلى المساواة بين الجنسين.

وإلى جانب هذا الهجوم "المستتر" للتقاليد الإسلامية المتخفي في صورة نظرية عن الجنسين، هناك أشكال متطرفة أخرى للدعاية المتصلبة في وسائط الإعلام تستهدف تعزيز الأنماط الفكرية التقليدية التي تجعل المرأة إنساناً من الدرجة الثانية وتضعها في موضع التبعية. وهكذا، وباسم الإسلام، يقوم البرنامج التلفزيوني الرجعي "كولومتو"، الذي يُذاع على قناة تلفزيونية وطنية تديرها الدولة، بحملة تدعو المرأة إلى العودة إلى طريقة الحياة الصحيحة. كما أن هناك مزيجاً غريباً من القيم والمبادئ الأبوية والقيم والمبادئ الدينية المحافظة المتعلقة بدور المرأة في المجتمع يُدعى إليها في بعض البرامج التلفزيونية والإذاعية الأقل تطرفاً مثل "Ai yl Kachteri" و "Zhalan Kyzdar Zhana Men"، التي تقول إن مكان المرأة هو المطبخ وتقيس قيمة حياتها بعدد من أنجبت من الأطفال.

ولسوء الحظ فإن الطريقة التي تعمل بها الصحف النسائية المتخصصة تتميز بعدم الاستقرار نتيجة للصعوبات المالية ولكونها تمر بمرحلة انتقال. وعلى سبيل المثال، فإن مجلة Avalzat والبرنامج التلفزيوني "Ak-Bosog" وقد استمرا لفترة قصيرة ومجلة Sovremen-nitsa وصحفية Zhenskoye delo قد توقف توزيعهما.

أما المطبوعات التي تصدرها المنظمات غير الحكومية والتي يتمثل نشاطها في مشاريع قصيرة الأجل تمولها منح من المنظمات المانحة الدولية فإنها توزع لفترة ثم تختفي. ومن النشرات التي تصدر عن المرأة ومن أجلها والتي يجري توزيعها حالياً Is hker Ayym (التي تُنشر برعاية رابطة مساندة منظمات المشاريع)، والنشرة التي يصدرها مركز الأزمت بعنوان Shans [الفرصة]، والنشرة التي تصدرها الشبكة النسائية لمشروع OD IHR التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والنشرة التي يصدرها صندوق كونراد آديناور بعنوان Zhenschchiny mogut vsyo! [المرأة قادرة على كل شيء!]، وعدد من النشرات الأخرى. وأثر منشورات المنظمات غير الحكومية هو عادة أثر محدود نتيجة لضآلة حجم الجماعات المستهدفة إذا ما قورنت بالمجتمع ككل ونتيجة لمستوى هذه المنشورات وهو مستوى الهواة.

ويمكن القول بوجه عام بأن الجهود التي تُبذل في قيرغيزستان من أجل النهوض بوعي الناس في مجال حقوق الإنسان وإيجاد تصور غير تقليدي لكل من الرجل والمرأة هي جهود غير كافية.

ومن الحملات التي تستحق الذكر من بين الحملات الإعلامية الخاصة الحملة الإقليمية من أجل منع العنف الموجه ضد المرأة "الحياة بلا عنف حق لنا"، التي جرت في قيرغيزستان في

الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ برعاية صندوق الأمم المتحدة للتهوؤ بالمرأة ومشاركة منظمات دولية مثل صندوق سوروس-قيرغيزستان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرهما من الشركاء. وكجزء من الحملة يتم إعداد تمثيلات اجتماعية وبرامج خاصة تتم إذاعتها على التلفزيون وفي الإذاعة، وتُجرى مسابقات لأحسن المقالات الصحفية التي كُتبت عن موضوع منع العنف، الخ.

أما فيما يتعلق بالتقاليد والعادات المنطوية على التمييز، فإن عادات مثل سرقة العرائس وتعدد الزوجات وجدت كأمر واقع وما زالت مستمرة حتى اليوم دون أية ملاحقة قانونية جادة لها. وفي كل عام تدمر سرقة العرائس حياة كثير من الفتيات اللاتي يُسرَقن ويُفرض عليهن الزواج على غير رغبتهن. وكثيراً ما يتم تشجيع هذه الجريمة من جانب أقارب الضحية الذين يقنعون الفتاة بأن تبقى في أسرتها الجديدة "إخفاءً للعار". ووفقاً لبعض الدراسات، فإن نسبة هامة من المتزوجات في المناطق الريفية يبدأن حياتهن الزوجية على هذا النحو بالذات. وعلى الرغم من أن إكراه المرأة على الزواج مُسلم به كجريمة تستحق العقاب فإن واقع الحال هو أن المجتمع والدولة يتخذان موقفاً متساهلاً إلى حد ما تجاه سرقة العرائس. ووفقاً لبيانات من وزارة الشؤون الداخلية بجمهورية قيرغيزستان، فقد سُجِّلَت ١٨ حالة من هذه الحالات في عام ٢٠٠١، وهو ضعف العدد المسجل في عام ٢٠٠٠.

وفيما يتعلق بتعدد الزوجات في بيت واحد، فإن هذه الظاهرة ما زالت تحدث على الرغم من أنها جريمة مُعاقب عليها بالسجن لمدة أقصاها سنتان. والمرأة التي تجد نفسها في وضع الزوجة الثانية تتعرض للاستغلال ويفرض عليها العمل بلا أجر، كما أنه يتم في كثير من الأحيان الاعتداء على حقوقها القانونية لأن زواجها لا يكون مسجلاً. ويزيد الوضع تعقيداً أن نسبة هامة من السكان تعتبر تعدد الزوجات إحدى "المزايا" التي يتمتع بها المسلم الصحيح، وخاصة إذا كان من موسري الحال، وإن كانت فكرة أغلبية السكان عن المعتقدات والواجبات الأساسية فكرة غامضة إلى حد بعيد. ولا يتم القيام في الواقع بأي عمل لتبصير الناس أو لمكافحة تعدد الزوجات.

وأياً كانت الحجج التي يتستر وراءها دعاة تعدد الزوجات (ومن أكثرها ترديداً الإشارة إلى توفير الأمن للفقيرات من النساء والحاجة إلى زيادة معدل المواليد بين طبقة ملاك الأراضي)، فإن هذه الممارسة تتعارض مع حقوق الإنسان ومع الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والتي أقرتها قيرغيزستان، كما أنها دليل واضح على تعصب الرجال وعلى انعدام المساواة بين الجنسين.

وهناك ١٣ منظمة غير حكومية في قيرغيزستان تتولى برامج ومشاريع تقدم خدمات مباشرة لضحايا العنف من النساء والقيام بنشاط عملي في هذا المجال. وقد قامت ١٠ من هذه المنظمات بإنشاء وحدات متخصصة - مثل مراكز الأزمات ودور الإيواء - كما قامت ٣ من المنظمات بإنشاء مراكز لتقديم النصح والمشورة أو تقديم العلاج الوقائي. وتقدم مراكز الأزمات ودور المأوى لمن هن ضحايا للعنف، وبناءً على طلبهن، الخدمات الطبية (الإسعافات) والسيكولوجية والقانونية وغيرها من الخدمات المجانية، مثل المساعدة في الحصول على عمل أو الالتحاق بأماكن إعادة التدريب لتمكينهن من اكتساب مهارات جديدة. وتستطيع المرأة أن تقيم بدور المأوى هي وأطفالها لمدة أقصاها شهر واحد. أما مراكز تقديم النصح والمشورة والعلاج الوقائي فتقام أساساً من أجل الشابات والنساء اللاتي كن ضحايا للاتجار غير المشروع. كذلك تعمل هذه المنظمات في مجال زيادة الوعي العام بمشكلة العنف الموجه ضد المرأة، وبطرق منعه وبأنواع المساعدة المتاحة لضحايا العنف. وما زالت الشراكة قائمة وآخذة في النمو بين مراكز الأزمات ودور المأوى والمنظمات النسائية غير الحكومية والسلطات المحلية والمؤسسات التعليمية. وعلى هذا يمكن القول بظهور مبادرة مدنية في المقاطعات تستهدف تنظيم القوى المعارضة للعنف من أجل وقفه وسد الطريق عليه ومنعه.

ومنذ عام ٢٠٠٠، تم تنفيذ برامج جنسانية خاصة لمؤسسات الرعاية الصحية في قيرغيزستان عن مشكلة توفير الحماية للمرأة التي تكون ضحية للعنف. وبالتعاون مع منظمة غير حكومية، هي رابطة "الجوهرة"، بدأ تدريب ضباط الشرطة العاملين وأعضاء مكاتب الادعاء، وتم إعداد ونشر كتيب عن مؤسسات الرعاية الصحية بعنوان "العنف الموجه ضد المرأة: منعه ومكافحة آثاره". والتعاون وإقامة الشراكات مع قطاع المنظمات غير الحكومية جزء لا يتجزأ من برنامج وزارة الشؤون الداخلية الخاص بالتدابير التنظيمية الرئيسية لعام ٢٠٠٢. وعلى وجه الخصوص، فإن وكالات الوزارة ستعمل بنشاط مع مراكز الأزمات ودور المأوى بالنسبة للنساء اللاتي يتعرضن للعنف. واستناداً إلى موارد المؤسسات الأكاديمية، يجري العمل على تكييف التدريب المشار إليه أعلاه بحيث يمكن استخدامه في مجال الشؤون الداخلية وفي وكالات الادعاء بالجمهورية، وهو ما يمكن الهيئات التنفيذية والإشرافية من تنفيذ السياسات المتعلقة بالجنسين تنفيذاً متسقاً.

وسوف يساعد على تيسير ذلك أيضاً اعتماد قانون روعيت فيه الاعتبارات المتعلقة بالجنسين، وقامت بوضعه المنظمات غير الحكومية وتناولت فيه الحماية الاجتماعية والقانونية من العنف داخل الأسرة. ويشتمل القانون على آلية فعالة كما يشتمل على أمر الحماية وعلى نهج متكامل يقوم على إشراك الجمهور لمكافحة العنف في الأسرة بطريقة تحقق نتائج.

ويجري وضع استراتيجية جديدة لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة في قيرغيزستان، وهي استراتيجية تأخذ في الاعتبار الطابع الخاص لقيرغيزستان كبلد جبلي أغلب سكانه يعيشون في الريف. ويتضمن ذلك القيام على الصعيد المحلي بتوفير الإمكانيات اللازمة لمواجهة العنف عن طريق حشد جهود جماعات المساعدة الذاتية وناشطات وقيادات الحركة النسائية والوكالات والسلطات المحلية القائمة على تنفيذ القانون وممثلي محاكم الشيوخ لمنع انتهاك القانون وتقوية النظام الاجتماعي. ولما كانت هذه الاستراتيجية تأخذ في الاعتبار ضآلة فرصة المرأة الريفية في الحصول على المساعدة في مراكز الأزمات بسبب عدم التطوير الكافي للاتصالات والبنية الأساسية في المناطق الجبلية، فإنها ستجعل من الممكن لا توفير فرص الحماية لها من العنف فحسب ولكنها تؤدي أيضاً إلى تعزيز التطوير الشامل للمسؤولية المدنية في المقاطعات.

ويمكن القول بوجه عام إنه قد تم التوصل إلى وعي بضرورة مكافحة العنف القائم على نوع الجنس في قيرغيزستان، وأنه يمكن توقع حدوث تطورات إيجابية هامة من حيث الامتثال لتوصيات منهاج عمل بيجين الخاصة بالإقلال من جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس. على أنه يوجد أيضاً عدد من المشاكل فيما يتعلق بتطبيق هذه السياسة في قيرغيزستان. وعلى الخصوص فإن القانون الجنائي في قيرغيزستان يضع العنف داخل الأسرة في فئة العنف المنزلي كما كان مفهوماً في الفترة التي كانت فيها الجمهورية جزءاً من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وهو ما يجعل من الصعب تقدير مدى انتشاره بطريقة يطمأن إليها ورصد ما حدث من تغيرات. كذلك فإن الإحصاءات التي يتم الحصول عليها من مراكز الأزمات ومن دور المأوى لا تأتي في صورة موحدة، وهو ما يزيد في صعوبة تحليل المسألة. وتواجه الضحايا من النساء عدداً من العقبات في ممارسة حقهن في الحماية. وتشمل هذه العقبات عدم توفير المشورة القانونية المجانية الكافية، وخاصة بالنسبة لنساء الريف، والأفكار النمطية التقليدية التي لا زالت توجد في الوكالات القائمة على تنفيذ القانون فيما يتعلق بذب الضحية. كذلك يُلاحظ ضعف تغطية مشكلة العنف القائم على نوع الجنس في وسائل الإعلام والنقص العام في المواد الإعلامية المتعلقة بالتدابير الوقائية وبالمرافق التي تقدم المساعدة لضحايا العنف من النساء. على أن المشكلة الرئيسية هي عدم كفاية التمويل الذي توفره الدولة للبرامج والمشاريع الإنمائية المتعلقة بمشكلة العنف الموجه ضد المرأة. وعلى سبيل المثال، فإن جميع المنظمات غير الحكومية قد أعربت عن رأي مؤداه أن العقبة الرئيسية التي تعترض إقامة شبكة قوية مستقرة من مراكز الأزمات هي نقص التمويل، حتى ولو كان التمويل المقدم في الميزانية المحلية لا يتعلق إلا بجزء من المشروع.

المادة ٦ - استغلال المرأة

لم يصبح البغاء ممارسةً يميزها القانون في قيرغيزستان، ولكن تطبيق القانون الجنائي فيما يتعلق بالاغتصاب لا يتوقف على وضع الضحية وينطبق بالنسبة للمؤسسات على قدم المساواة.

وثمة قلق متزايد من زيادة حجم الاتجار بالمرأة والأطفال في الجمهورية. ومن سوء الحظ فإنه لا يوجد حتى اليوم نظام في جمهورية قيرغيزستان لرصد (تتبع) إرسال النساء إلى الخارج لأغراض الاتجار غير الشرعي. وفي هذا الصدد، قامت المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإجراء دراسة مستقلة في عام ٢٠٠٠ عن "الاتجار بالنساء والأطفال"، كانت أغراضها الرئيسية هي تحديد العوامل التي تسهم في زيادة الاتجار بالمهاجرين المغادرين لقيرغيزستان، وجمع معلومات عن مدى اتساع الاتجار بالمهاجرين والأساليب المستخدمة في تنظيمه، والوقوف على أية حالات تنطوي على انتهاك لحقوق الإنسان فيما يتعلق بضحايا الاتجار، وتقويم القاعدة التشريعية القائمة لحماية ضحايا الاتجار ونظام معاقبة المجرمين.

وطبقاً لمعلومات تم الحصول عليها من إدارة خدمات الهجرة بوزارة خارجية جمهورية قيرغيزستان، بلغ إجمالي المهاجرين من قيرغيزستان ٣٦٧ ٨ مهاجراً في عام ١٩٩٩. وقد هاجر أكثر من ثلثي هؤلاء إلى بلدان كومنولث الدول المستقلة وهاجر الباقون وعددهم ٨٨١ ١ مهاجراً إلى بلدان أبعد من ذلك^١. ولسوء الحظ فإن عدم وجود سجلات يجعل من المستحيل تحديد النسبة المئوية للنساء بين هؤلاء المهاجرين من الجمهورية. وطبقاً لتقدير مستقل وضعته منظمة الهجرة الدولية عن عدد حالات تصدير النساء بطريقة غير شرعية من قيرغيزستان بلغ عدد هذه الحالات ٤٠٠ حالة في نفس السنة وهي سنة ١٩٩٩.

والسبب الأساسي الذي يكمن وراء وجود هذه المشكلة في قيرغيزستان هو وجود ثغرات في القاعدة التشريعية وفي نظام مراقبة الحدود. ومن العوامل التي تسهم في زيادة الاتجار بالمرأة الوضع الاقتصادي الصعب في الجمهورية، وارتفاع معدل البطالة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الحراك بين النساء وعدم اكتمال الحماية القانونية للمواطنين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قيرغيزستان قد أصبحت ممراً رئيسياً للاتجار غير المشروع بالمخدرات في طريقها من جنوب آسيا إلى البلدان الغربية، وجماعات الجريمة المنظمة، التي تُستخدم أيضاً للاتجار في البشر، التي تعمل في أراضيها. وهذا لا يقتصر على استغلال المتجرين بالبشر لقيرغيزستان

^١ "الاتجار بالنساء والأطفال". - المنظمة الدولية للهجرة. - ٢٠٠٠.

كنقطة عبور في نقل البشر من بلدان شرق وجنوب آسيا، بل يمتد إلى استغلالها كمصدر للمواد الخام للاتجار بالمهاجرين إلى البلدان الأخرى قريبا وبعيدا.

ومن الناحية الإسمية، فإن الغلبة بين المهاجرات إلى الخارج هي للنساء المنتميات إلى أصل سلافي (٤٩ في المائة) على حين تمثل المرأة القيرغيزية ٢٣ في المائة والمنتميات إلى قوميات أخرى ٢٨ في المائة. ويتبين من وجود نسبة عالية من النساء المنتميات إلى أصل سلافي أن هذه الفئة يكثر عليها الطلب في بلدان مثل تركيا والإمارات العربية المتحدة. على أنه إذا أخذ بمعيار السن فإن أصغر النساء سناً هن المنتميات إلى القومية القيرغيزية.

وبوجه عام، فإن الفتيات (نحو ٥٠ في المائة) يسافرن للعمل بالخارج كسائحات عن طريق الوكالات السياحية. وحتى عام ٢٠٠١، كان يُسمح لشركات السياحة بأن ترسل الأفراد إلى الخارج بشرط أن تكون هذه الشركات مرخصاً لها بذلك (بدون تحمل للمسؤولية). وطبقاً لبيانات تم الحصول عليها من اللجنة الحكومية لسياسات السياحة والرياضة والشباب، فإن ٥٠ وكالة سياحية كانت لديها هذه الترخيصات. وقد أدى ما حدث في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ من إلغاء شرط الترخيص بحق تشغيل مواطني جمهورية قيرغيزستان في وظائف في الخارج إلى توفير الظروف الملائمة لتصدير عدد كبير من الفتيات والنساء إلى الخارج. وطبقاً لتقرير للفتنصلية العامة لجمهورية قيرغيزستان في الإمارات العربية المتحدة عن الحالة في عام ٢٠٠١، فقد كان في الإمارات العربية المتحدة نحو ١٠٠٠ امرأة من قيرغيزستان يحملن وثائق مزورة أو لا يحملن أية وثائق على الإطلاق. وهذا الوضع غير القانوني لهؤلاء النساء يزيد في تعقيد إقامتهن بأراضي ذلك البلد ويترتب عليه أثر سلبي فيما يتعلق بالحماية التي تستطيع أن تمنحها لهن الفتنصلية العامة لجمهورية قيرغيزستان بالإمارات العربية المتحدة. وفي الفترة من عام ١٩٩٩ إلى أيار/مايو ٢٠٠١ وحدها تم ترحيل ٥٤ فتاة من الإمارات العربية المتحدة.

ولإحكام السيطرة ومنع الاتجار بالأشخاص، بمن فيهم النساء، تم اعتماد سلسلة من التدابير. فقد أنشأ القرار الحكومي رقم ٤٧٤ المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١ لجنة عاملة برئاسة نائب وزير شؤون الداخلية بجمهورية قيرغيزستان للبت في المسائل المتصلة بمنع وقمع الاتجار بالنساء والأطفال في جمهورية قيرغيزستان. وبمقتضى هذا القرار انتقلت المسؤولية عن معرفة المتجرين بالنساء وإلقاء القبض عليهم ومعاقبتهن إلى دائرة الأمن القومي ووزارة الشؤون الداخلية بجمهورية قيرغيزستان. وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ صدر مرسوم رئاسي بشأن التدابير التي تُتخذ لمكافحة التصدير غير القانوني للأشخاص والاتجار بهم في جمهورية قيرغيزستان، وفي هذا المرسوم تم التصديق على برنامج عمل يستهدف مكافحة الاتجار

بالأشخاص ويتوخى إشراك الوزارات وأجهزة الدولة في تنفيذ النقاط المتصلة بتبادل المعلومات بما يؤدي إلى زيادة فعالية المعركة ضد الاتجار بالأشخاص.

كذلك تم في القرار الحكومي رقم ٦٣١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ التصديق على أحكام تتعلق بالقواعد التي تحكم نشاط الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في جمهورية قيرغيزستان الذين يقومون بتشغيل مواطني جمهورية قيرغيزستان في وظائف خارج الحدود، والقواعد التي تحكم الأنشطة المتعلقة بتوظيف المواطنين الأجانب والأشخاص عديمي الجنسية داخل جمهورية قيرغيزستان. وهذه القواعد تلزم الوكالات التي تقوم باجتذاب العمال الأجانب أو بإرسال مواطني الجمهورية للعمل في وظائف بالخارج بالتسجيل لدى إدارة خدمات الهجرة.

وخلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ قامت الوكالات القائمة على تنفيذ القانون في الجمهورية بتقديم ٤ قضايا جنائية إلى المحاكم بمقتضى المادة ١٢٤ من القانون الجنائي بجمهورية قيرغيزستان المتعلقة باستدراج الأشخاص بقصد استغلالهم، كما تم في عام ٢٠٠٠ عرض ١٢ قضية جنائية على المحاكم وُجِّهَتْ فيها إلى ١٦ امرأة تم بمقتضى المادة ٣٤٦ من القانون الجنائي لجمهورية قيرغيزستان المتعلقة بعبور حدود الدولة بطريقة غير قانونية.

المادة ٧ - الحياة السياسية والاجتماعية

تُعتبر منظومة الدوائر الحكومية والدوائر البلدية، والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية، وهيئات الحكم الذاتي المحلية، وهيئات الإدارة المحلية، أموراً هامة من حيث إشراك المرأة في عملية الحكم.

ومنظومة الدوائر الحكومية هي جزء بالغ الأهمية من إدارة الدولة. وهنا، وقبل أي شيء آخر، يتعين أن تكون الفرصة متكافئة ومتاحة للرجل والمرأة في العمل بالحكومة، وأن تكون فرص الترقى في العمل الحكومي متاحة على قدم المساواة لجميع المواطنين.

ويتبين من تحليل البيانات الإحصائية أنه على الرغم من تساوي الأعداد تقريباً بالنسبة للنساء والرجال العاملين في جهاز الدولة في عام ٢٠٠٠ (٩٠٦٨ و ٩٠٧٨ على التوالي)، فإن وظائف الإدارة العليا التي تشغلها المرأة ظلت، كما كانت من قبل، متركزة في الشريحتين الدنيا والمتوسطة من شرائح الإدارة. ويتبين هذا في الاختلال الكبير بين الجنسين في توزيع الوظائف الحكومية بالأجهزة الإدارية المركزية للدولة حسب الوظيفة. ويتجلى هذا الاختلال بشكل واضح في وظائف الإدارة العليا ووظائف الإدارة الوسطى العليا، حيث تشغل المرأة ٧,١٤ في المائة من مجموع هذه الوظائف ويشغل الرجل ٣,٨٥ في المائة منها وحيث تشغل

المرأة ٤, ٢٧ في المائة ويشغل الرجل ٦, ٧٢ في المائة من وظائف الإدارة الوسطى العالية. ولا يظهر اتجاه إلى التوازن بين الجنسين في هيكل الوظائف إلا في الوظائف الدنيا (١, ٥١ في المائة و ٩, ٤٨ في المائة). ويظهر أوضح اختلال بين الجنسين هنا في ديوان رئيس جمهورية قيرغيزستان ومكتب رئيس الوزراء والجمعية التشريعية (Zhogorku Kenesh) بجمهورية قيرغيزستان، حيث لا تشغل المرأة سوى ما يتراوح بين ٨ في المائة و ١٠ في المائة من الوظائف العليا، وفي نظام وكالات الدولة بالجمهورية حيث لا يكاد يوجد للمرأة وجود في الوظائف العليا.

كذلك يتميز الاختلال بين الجنسين من فحص التوزيع الرأسي لهما بين موظفي الحكومة في الفرع التنفيذي، ابتداءً من الصعيد المحلي (الريفي) حتى الصعيد الوطني. وعلى سبيل المثال، فقد كان موظفو الحكومة على الصعيد الوطني في عام ٢٠٠٠ يشملون ١٠٢ امرأة و ٩٢٥ رجلاً، بينما كان عدد النساء ٩٣٠ امرأة وعدد الرجال ١٢٤٠ رجلاً على الصعيد الريفي. وفي التوزيع الجغرافي لموظفي الحكومة، تظهر غلبة الرجال في جميع مناطق الجمهورية تقريباً، ولكن هذا واضح على وجه الخصوص في مناطق باتكين وإيسيك-كول ونارين، حيث لا تمثل المرأة بين موظفي الحكومة إلا ما يتراوح بين ١٧ في المائة و ١٨ في المائة.

الجدول ١- موظفو الحكومة في الأجهزة الإدارية المركزية للدولة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، حسب المرتبة والجنس

نساء					
حسب المرتبة، في المائة				موظفو الحكومة	
الوظائف الدنيا	الوظائف المتوسطة الدنيا	الوظائف المتوسطة الوظائف	الوظائف العليا		
٥١,١	٤٨,٤	٢٧,٤	١٤,٧	٤١,٣	المجموع
٠,٠	٢٤,٥	٢٢,٢	٨,١	٢١,٥	الجمعية التشريعية
٠,٠	٦٥,٠	٣٦,١	٠,٠	٣٧,٧	جمعية ممثلي الشعب
٠,٠	٥٩,٣	١٠,٩	١٠,٥	٢٥,٠	ديوان رئيس الجمهورية
٠,٠	٤٥,٧	٣٢,٠	٨,٠	٣٠,٩	مكتب رئيس الوزراء
٥٥,٧	٥٣,٨	٢٦,٦	١٧,٦	٤٩,٢	الوزارات
٦٠,٠	٦٤,٦	٦٣,٩	١١,١	٦١,٥	اللجان الخاصة
٦٩,٧	٥٧,١	٣٠,٦	١٧,٤	٤٧,١	اللجان العامة
٦٠,٠	٥٨,٣	٢٠,٨	٠,٠	٤٧,٩	الوكالات
٥٧,٧	٤٤,٧	٣٥,١	١٢,٥	٤٢,٧	المفتشيات
٣٦,١	٣٧,٥	١٨,٦	٢٥,٦	٢٩,٣	جهات أخرى
الرجال					
حسب المرتبة، في المائة				موظفو الحكومة	
الوظائف الدنيا	الوظائف المتوسطة الدنيا	الوظائف المتوسطة الوظائف	الوظائف العليا		
٤٨,٩	٥١,٦	٧٢,٦	٨٥,٣	٥٨,٧	المجموع
٠,٠	٧٥,٥	٧٧,٨	٩١,٩	٧٨,٥	الجمعية التشريعية
٠,٠	٣٥,٠	٦٣,٩	١٠٠,٠	٦٢,٣	جمعية ممثلي الشعب
٠,٠	٤٠,٧	٨٩,١	٨٩,٥	٠,٠	ديوان رئيس الجمهورية
٠,٠	٥٤,٣	٦٨,٠	٩٢,٠	٦٩,١	مكتب رئيس الوزراء
٤٤,٣	٤٦,٢	٧٣,٤	٨٢,٤	٥٠,٨	الوزارات
٤٠,٠	٣٥,٤	٣٦,١	٨٨,٩	٣٨,٥	اللجان الخاصة
٣٠,٣	٤٢,٩	٦٩,٤	٨٢,٦	٥٢,٩	اللجان العامة
٤٠,٠	٤١,٧	٧٩,٢	١٠٠,٠	٥٢,١	الوكالات
٤٢,٣	٥٥,٣	٦٤,٩	٨٧,٥	٥٧,٣	المفتشيات
٦٣,٩	٦٢,٥	٨١,٤	٧٤,٤	٧٠,٧	جهات أخرى

وقد لوحظ انخفاض في تمثيل المرأة في الأجهزة القضائية والمحاكم بالجمهورية. ففي عام ١٩٩٩ كان عدد النساء ١ ٠٠٤ امرأة ثم انخفض في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٢٩ امرأة، بينما ارتفع عدد الرجال من ٨٢٩ رجلاً إلى ١ ٢٨٦ رجلاً.

الجدول ٢ - عدد موظفي الحكومة في الأجهزة التنفيذية والإدارية للدولة حسب الجنس

١٩٩٩		٢٠٠٠	
النساء	الرجال	النساء	الرجال
مجموع العاملين في إدارة الدولة			
٨ ٣٧٠	١٠ ٩٩٥	٩ ٠٦٨	٩ ٠٧٨
أجهزة الدولة العامة			
٥ ١٢٣	٩ ٢٠٨	٦ ٠٣٢	٦ ٩٦٠
منها:			
٦	٩٩	٧	٩٨
أعمال تشريعية			
٥ ١١٧	٩ ١٠٩	٦ ٠٢٥	٦ ٨٦٢
منها:			
أعمال الأجهزة التنفيذية والإدارية للدولة			
١ ٥٧٢	٣ ١٩٥	٢ ٤٧٨	٢ ٨٤٩
منها عل الصعيد:			
٧٩	١٩٢	١٠٢	٩٢٥
الوطني			
٤٠٢	٧٦٧	٤٤٦	٦٨٤
الإقليمي، المراكز (البلديات)			
١ ٠٩١	٢ ٢٣٦	١ ٩٣٠	١ ٢٤٠
الريفي			
٨٢١	١ ٦٨٩	٨١٦	٦٨٣
أعمال متصلة بالضرائب			
٢٠٥	١ ٠٧٧	٢٠٢	٨٦٣
أعمال جمركية			
٢ ٥١٩	٣ ١٤٨	٢ ٥٣٥	٢ ٥٦٦
إدارة اجتماعية-اقتصادية			
٤٧	٥٤	٤٠	٧١
أعمال دولية			
١ ٠٠٤	٩٩٢	٨٢٩	١ ٢٨٦
أجهزة قضائية ومحاكم			
٢ ١٩٦	٧٤١	٢ ١٦٧	٧٦١
تأمين اجتماعي إجباري			

وقد أُجري تحليل على أساس نوع الجنس للقانون المتعلق بالخدمة الحكومية تبين منه أن القانون محايد بين الجنسين. وعلى ذلك فقد قُدِّمت مقترحات الغرض منها إدخال عنصر

جنسائي في الصكوك المعيارية والتشريعية المنظمة لإجراءات شغل الوظائف الشاغرة وترقية موظفي الحكومة. على أنه لم يتحقق حتى الآن تقدم في هذا الشأن.

وقد قامت اللجنة الحكومية المعنية بالأسرة والمرأة والشباب، التي كانت تقدم تقاريرها إلى حكومة جمهورية قيرغيزستان والتي كانت تعمل في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠، بتنفيذ إجراءات محددة تستهدف تحسين فرص المرأة في الترقى إلى الوظائف ذات السلطة وإلى تحقيق توازن بين الجنسين في وظائف الهيئات الحكومية. وخلال الحملة التي سبقت انتخابات عام ٢٠٠٠ وُجِّه نداء إلى رئيس الجمهورية وإلى الحكومة والسلطة التشريعية تضمن اقتراحاً بإنشاء آلية تقضي بتخصيص حصة مؤقتة من الوظائف للنساء في قانون الانتخابات الجديد. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تمت التوصية بأن تستخدم المرشحات المحتملات الأحزاب السياسية في تحقيق تقدمها، وهو ما يعني أن تقوم المرشحة باستثمار مواردها الشخصية. وقد تم إنشاء قاعدة بيانات عن القيادات النسائية وعن ذوات النشاط في الحركة النسائية، وتم تنظيم تدريب للمرشحات بمدرسة القيادة السياسية التي تديرها المنظمة غير الحكومية "زافيتي ماناسا" في القرن الحادي والعشرين" وتم التعاون على أساس دائم بين المنظمات النسائية غير الحكومية بالجمهورية من أجل تعزيز إمكانياتها ومواردها.

وعلى الرغم مما بُذل من جهد، فإن المرأة لم تستطع الحصول على عدد كاف من المقاعد كنائبات، ويتبين النمط "المهمي" لانعدام التوازن بين الجنسين في الفرع التشريعي للحكومة. فلا توجد سوى سبع نساء بين نواب الهيئة التشريعية بجمهورية قيرغيزستان البالغ عددهم ١٠٥ نواب، كما أن نسبة النساء لا تزيد عما يتراوح بين ١٢ في المائة و ١٣ في المائة في جمعيات الأقاليم والمراكز (البلديات) و ١٦ في المائة على الصعيد الريفي.

وبوجه عام، فإن الحالة تتميز بأن نساء قيرغيزستان، اللاتي يمثلن ٥٢ في المائة من مجموع الناخبين، يأتين بالسياسيين إلى السلطة ولكنهن لا يصبحن شريكات على قدم المساواة في عمليات صنع القرار.

ولا يزال النظام الحزبي في قيرغيزستان في مرحلة التكوين وهو لهذا غير مهياً لتحقيق النهوض بالمرأة. فالعنصر النسائي لا ينعكس إلا انعكاساً قليلاً جداً في الهيكل التنظيمي للأحزاب السياسية. ولا توجد نساء في مجالس إدارة الأحزاب إلا بالنسبة لنصف هذه الأحزاب تقريباً، وإن كانت أعدادهن كبيرة حيث تتراوح بين ٢, ١ في المائة و ٧ في المائة. وفي الوقت نفسه، فإنه لا يوجد حزب واحد يعتبر المرأة قوة سياسية قادرة على وضع استراتيجية للعمل الفردي والعمل المجتمعي. ولا تتضمن برامج أغلبية الأحزاب خططاً لدعم المشاركة السياسية للمرأة أو لتشجيع تصعيد المرأة إلى مراكز القيادة أو لاجتذاب المرأة إلى

صفوف الأحزاب. فالمرأة يُنظر إليها على أنها كائن ينبغي تحسين حياته من الخارج بدون تمكينه من القيام بمبادرته المدنية الخاصة.

وقد استطاعت المنظمات الحكومية، ببلورتها للأفكار والآراء الغامضة لأعضائها وترجمتها إلى برامج بمطالب محددة، أن تتيح عرض مصالح الأفراد على الحكومة، هو أمر بالغ الأهمية في ظروف لم يتطور فيها النظام الحزبي بعد. وتشارك نسبة كبيرة من المنظمات النسائية غير الحكومية مشاركة إيجابية في الأعمال المتعلقة بتطوير المجتمع كما تتعاون مع السلطات في مجالات هامة. وهذا التعاون بين اللجنة الحكومية المعنية بالأسرة والمرأة والشباب من ناحية والمنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى هو تحديداً ما أتاح التنفيذ الناجح نسبياً للبرنامج الوطني "آيالزات" وإعداد خطط العمل الوطنية الجديدة لتحقيق المساواة بين الجنسين قي قيرغيزستان للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وعلى هذا النحو فإن التعاون بين أجهزة الدولة والمنظمات غير الحكومية الذي أُعلن منذ عدة سنوات أنه سيكون من الأهداف ذات الأولوية في سياسة الدولة قد أخذ يتحول تدريجياً من الإعلام والتشاور إلى المشاركة في الإدارة.

وقد تجلّت زيادة وعي المرأة لا في زيادة عدد المنظمات النسائية غير الحكومية فحسب، بل أيضاً في زيادة مشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، وخاصة في مؤسسات المجتمع المحلي، أي الجمعيات المحلية. ونشاط هذه المؤسسات موجه نحو توسيع فرص قطاعات السكان الأقل حظاً من خلال العمل المنسق على زيادة النمو على صعيد قراها أو مراكزها. وتعمل بهذه القرى والمراكز ٩٦٤ مؤسسة محلية يعمل بها ٧ ٠٠٠ شخص، وهي تعمل حالياً في جميع مناطق الجمهورية في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "توفير الإمكانات للتغلب على الفقر"، وتبلغ نسبة النساء بين المشاركين في هذا البرنامج ٥٤ في المائة.

وتوفر الزيادة الكبيرة في عدد مؤسسات المجتمع المحلي، وخاصة في المناطق الريفية، القوى العاملة التي تستطيع، إذا ما توافر لها التدريب المناسب، أن تعمل بعقود مع السلطات المحلية في كل مجالات العمل الاجتماعي تقريباً. وعلاوة على ذلك، فإن استناد الإدارة العامة إلى المبادئ الديمقراطية الحقيقية لا يظهر إلا في المجتمعات المحلية على وجه التحديد. وتكمن قيمة هذه المؤسسات في أنها تشجع على زيادة الثقة بين من يجدون أنفسهم في قاع الهرم الاجتماعي، سواء في التعامل بعضهم مع بعض أو في تعاملهم مع السلطات. كذلك تكمن قيمة هذه المؤسسات في أن العمل بها يشكل قيادات جديدة من المجتمع المدني يمكن عندئذ أن تصبح مرشحةً للتصعيد إلى الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة. وعلى هذا النحو فإن

المنظمات الحكومية ومؤسسات المجتمع المحلي تفتح طريقاً جديداً تستطيع منه المرأة أن تصل إلى مراكز في هيئات الإدارة.

المادة ٨ - التمثيل الدولي والمشاركة

تعمل حالياً ٢٤ امرأة بمكاتب وزارة الشؤون الخارجية في الخارج، وهن يمثلن ١٠ في المائة من مجموع عدد العاملين بها. وتشغل المرأة الوظائف التالية:

- ١ - قنصل عام - ١
- ٢ - مستشار - ٤
- ٣ - سكرتير أول - ٤
- ٤ - سكرتير ثان - ١
- ٥ - ملحق - ٤
- ٦ - وظائف فنية - ١٠

وتنتمي هؤلاء النساء، من حيث الأصل الإثني إلى القيرغيز والروس والدنغان. والمهن التي يمثلنها هي العلاقات الدولية، والطب، والقانون، والاقتصاد، والتدريس.

أما في مؤسسات الأمم المتحدة الموجودة في قيرغيزستان، فتمثل المرأة كما يلي:

- ١ - صندوق الأمم المتحدة للسكان - ٩ موظفين بينهم ست من النساء، منهن مديرتان، وسكرتيرتان، ومحاسبة؛
- ٢ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة - ١٥ موظفاً، بينهم ثماني نساء، بينهن أربع مديرات وثلاث مساعدات برامج وسكرتيرة.
- ٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - ٥٦ موظفاً، بينهم ٣١ امرأة، بينهن مديرتان و ٢٧ في وظائف تنفيذية متوسطة (منسقات، مساعدات، سكرتيرات، الخ).
- ومن بين ٤٨ موظفاً بالمكتب التمثيلي لمؤسسة سوروس-قيرغيزستان، توجد ٢٢ امرأة، بينهن مديرتان و ١٨ في وظائف تنفيذية متوسطة (منسقات، مساعدات) وعاملتان فنيتان.

المادة ٩ - الجنسية

لم تحدث تغييرات في هذا المجال خلال الفترة المنقضية.

المادة ١٠ - التعليم

ما زال الوضع الذي ظهر في قيرغيزستان بالنسبة لتعليم المرأة مستقراً على حاله. فنسبة الفتيات بين تلاميذ المدارس الابتدائية هي ٦, ٤٨ في المائة وبين طلاب المدارس الثانوية هي ٦, ٥٣ في المائة. وفي التعليم المهني، الذي يتم فيه تدريب الفنيين في ١٢٥ حرفة في مجالات التجارة وتقديم الأطعمة للمحال العامة، وصناعة الملابس والخدمات الاستهلاكية، والنقل وصناعة الطباعة، تبلغ نسبة الطالبات ٣٦ في المائة. وقد توسعت مؤسسات التعليم في هذا النظام توسعاً كبيراً في تدريب الفنيين لقطاع الخدمات استجابة للتغيرات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد. وقد تم إدخال التدريب في على أعمال جديدة مثل الزراعة/إدارة المزارع، بما في ذلك تدريب الفتيات في دورة تمهيدية مستقلة على إدارة المزارع مع تعليمهن مهارات تكميلية في مجال الخياطة والطهو وقيادة السيارات.

وقد تم وضع معايير موحدة لتدريب الفتيات في الحرف التقليدية (وخاصة تفصيل الملابس ونسج السجاد والمصنوعات الجلدية)، وصناعة المشروبات الوطنية، وصناعة الخيام وغيرها. وتنظم في الكليات المهنية، بالاشتراك مع دوائر العمالة، دورات قصيرة لتدريب المرأة في المجالات التالية: تصفيف الشعر، والمحاسبة، والتفصيل، والخياطة، والتطريز.

الجدول ٣ - طلاب معاهد التعليم الثانوية المتخصصة في بداية العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١،

حسب فرع التخصص

الحصة كنسبة مئوية		كنسبة مئوية من		
المجموع				
الرجال	النساء	الرجال	النساء	
٣٤ ,٧	٦٥ ,٣	١٠٠ ,٠	١٠٠ ,٠	المجموع
٣٥ ,٤	٦٤ ,٦	٢١ ,٢	٢٠ ,٦	الاقتصاد والتخطيط
٥٠ ,٥	٤٩ ,٥	١ ,٦	٠ ,٨	القانون وإدارة الوثائق
١٠ ,٤	٨٩ ,٦	٣ ,١	١٤ ,١	التربية
١١ ,٦	٨٨ ,٤	٩ ,٨	٣٩ ,٩	الرعاية الصحية
٣٩ ,٦	٦٠ ,٤	٥ ,٩	٤ ,٧	الثقافة والفنون
٨٨ ,٧	١١ ,٣	٢ ,١	٠ ,١	الإيكولوجيا وحماية البيئة
٢٤ ,٥	٧٥ ,٥	٣ ,٤	٥ ,٦	هندسة التعدين
٥٢ ,٥	٤٧ ,٥	٠ ,٣	٠ ,٢	هندسة القوى
٨٤ ,٨	١٥ ,٢	٣ ,٥	٠ ,٣	الهندسة الميكانيكية والأشغال المعدنية
١٠٠ ,٠		٠ ,٧		تكنولوجيا الطيران
٩٩ ,٥	٠ ,٥	٥ ,٩	٠ ,٠	هندسة السيارات والجرارات
٩٩ ,١	٠ ,٩	٣ ,٦	٠ ,٠	تشغيل وخدمة وإصلاح الآلات والمعدات
٧٥ ,٠	٢٥ ,٠	٠ ,٨	٠ ,١	هندسة الأجهزة وتشغيل الأجهزة والمعدات
٩٦ ,٣	٣ ,٧	١ ,٤	٠ ,٠	هندسة التحكم وتشغيل معدات التشغيل الأوتوماتيكي
٧٦ ,٩	٢٣ ,١	١ ,٦	٠ ,٣	هندسة الحاسبات والنظم المُشغَّلة أوتوماتيكياً
٥٢ ,٤	٤٧ ,٦	٢ ,٥	١ ,٢	هندسة الراديو والاتصالات
٩٢ ,٣	٧ ,٧	٤ ,٣	٠ ,٢	إدارة النقل
٨٤ ,٠	١٦ ,٠	٠ ,٧	٠ ,١	استغلال الغابات وتجهيز الأخشاب
٣١ ,٤	٦٨ ,٦	٢ ,٦	٣ ,٠	تكنولوجيا الأغذية
٢ ,٥	٩٧ ,٥	٠ ,٢	٣ ,٨	تكنولوجيا السلع الاستهلاكية
٨٢ ,٨	١٧ ,٢	٧ ,٤	٠ ,٨	الهندسة المعمارية والبناء
٦٤ ,٣	٣٥ ,٧	٠ ,٦	٠ ,٢	الجغرافيا ورسم الخرائط
٨٤ ,١	١٥ ,٩	١٤ ,٥	١ ,٥	الزراعة والحراثة
٢٦ ,٧	٧٣ ,٣	١ ,٥	٢ ,٢	بحوث السلع وتنظيم المبيعات
١٠٠ ,٠	-	٠ ,٢	-	علم الأرصاد الجوية والمعايرة ومراقبة الجودة
٥٦ ,٧	٤٣ ,٣	٠ ,٦	٠ ,٢	النشاط التجاري

وتبلغ نسبة الفتيات بين طلاب المدارس الثانوية المتخصصة ٣, ٦٥ في المائة وبين طلاب مؤسسات التعليم العالي ٧, ٥٠ في المائة. وفي مؤسسات التعليم العالي تختار معظم الطالبات تقليدياً مهنة في مجالي التعليم والرعاية الصحية (حيث يشكلن ٤, ٨٠ في المائة و ١, ٦٢ في المائة من الطلاب على التوالي)، وإن كانت نسبتهن بين الملتحقين بهذه المؤسسات لدراسة التجارة وإدارة الأعمال قد بلغت الآن ٦, ٥١ في المائة. وتبلغ نسبة الفتيات بين طلاب الإنسانيات ٦, ٦٨ في المائة وبين طلاب العلوم الرياضية ٩, ٦٠ في المائة. ويلاحظ انخفاض نسبة الفتيات بين الطلاب الذين يختارون تخصصات مثل النقل (٣, ٤ في المائة)، والطب البيطري (٦, ١٨ في المائة)، والبناء (١, ٢١ في المائة). ويمكن ملاحظة نفس النسب تقريباً في توزيع طلاب الدراسات العليا على مختلف فروع العلم. وبوجه عام، فإن النمط التقليدي لتوزيع الجنسين على قطاعات الاقتصاد ما زال قائماً، حيث توجد النساء والفتيات عادة في قطاعات مهنية قليلة الريح.

الجدول ٤ - طلاب الدراسات العليا في عام ٢٠٠٠، حسب الفرع العلمي والجنس

الفرع العلمي				التوزيع حسب الجنس	
				النساء	الرجال
المجموع					
عدد الأفراد				١٠٤٦	٦٤٢
النسبة المئوية				١٠٠	١٠٠
التوزيع حسب الفرع العلمي:					
الفيزياء/الرياضة				٥,٦	٧,٥
الكيمياء				٣,٤	١,٣
علم الأحياء				٣,٣	٣,١
الجيولوجيا/علم المعادن				١,١	٣,٦
العلوم التقنية				١٠,٧	٢٦,٠
الزراعة				٠,٩	٣,٣
التاريخ				٣,٨	٤,٧
الاقتصاد				١٣,٣	١٥,٠
الفلسفة				٤,١	١,٧
علم اللغة				١٩,٧	٤,٧
الجغرافيا				٣,٢	٣,٧
القانون				٥,١	٨,٧
التربية				١٠,٦	٢,٥
الطب				٦,٥	٧,٩
الصيدلة				٠,٢	-
الطب البيطري				٠,٣	١,١
تاريخ الفنون				٢,٩	١,٧
الهندسة المعمارية				٠,٢	١,٣
علم النفس				١,٤	٠,٣
علم الاجتماع				١,٥	٠,٦
السياسة				٢,٠	١,٣
الدراسات الثقافية				٠,٢	٠,٠

وتؤلف النساء أغلبية كبيرة (٦, ٧٥ في المائة) بين مدرسي التعليم الثانوي، ولكن نسبة النساء بين القائمين بالتدريس في مؤسسات التعليم العالي تبلغ نصف ذلك تقريباً

(٨، ٣٦ في المائة). أما عدد النساء في برنامج دكتوراة العلوم فقد زاد في عام ٢٠٠١ بنسبة ٥, ٦ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٠ وأصبح الآن يمثل ٦, ٤٤ في المائة من المجموع.

وقد تمت بالقرار الحكومي رقم ٢٥٩ المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الموافقة على خطة تطوير التعليم في جمهورية قيرغيزستان حتى عام ٢٠١٠، وفي هذه الخطة تمت الموافقة على المبدأ الرئيسي الذي يوجه الإصلاحات في نظام التعليم وهو "إتاحة فرصة التعليم الجيد، أي حق كل شخص في الحصول على التعليم الجيد بمختلف المراحل بغض النظر عن وضعه الاجتماعي ونوع جنسه وجنسيته وعنصره". كذلك نصّت الخطة على أن من الضروري زيادة الاهتمام بمسائل الجنسين في عملية التعليم وفي تربية الجيل الجديد. وقد تم بالفعل إدخال مقررات تتناول قضايا الجنسين في المقررات الدراسية بعدد مؤسسات التعليم العالي: الجامعة القيرغيزية/الروسية السلافية، والجامعة الأمريكية في قيرغيزستان، والجامعة الإنسانية في بيشكيك. واتفقاً مع خطة التنمية، بدأ الانتقال إلى نظام التعليم الثانوي الذي ينتهي بعد ١٢ سنة من التعليم.

وفي إطار حركة "التعليم للجميع" الدولية، وضعت وزارة التعليم والثقافة بجمهورية قيرغيزستان في عام ٢٠٠٢ خطة عمل وطنية تفسح مجالاً واسعاً للمسائل المتعلقة بتعليم الشباب من الجنسين. وقد تضمنت الخطة بنوداً تتعلق بتطوير المعايير الأكاديمية وإدخالها في مقررات عن "ضمان الحياة الصحية"، و"دروس في الصحة"، الخ.، وهي مقررات ستشتمل على أجزاء تتعلق بمسائل الجنسين. وبمساعدة من مؤسسة سوروس-قيرغيزستان، يجري تنفيذ برنامج تجريبي في عدد من مدارس "التعليم المعزّز"، وهو مشروع يُستخدم للمساعدة في القضاء على الأمية الوظيفية بين الفتيان والفتيات وتثقيفهم فيما يتعلق بجوانب معينة من جوانب الحياة الأسرية والعلاقات بين الجنسين. كما تم إدخال مفاهيم محددة عن الجنسين في المنهج الدراسي لمقرر عنوانه "الفرد والمجتمع". على أن الحصول على نتائج فيما يتعلق بالقضاء على الأنماط الفكرية الجامدة المتعلقة بالجنسين في التعليم المدرسي يقتضي القيام بتحليل على أساس الجنس للكتب والملاحظات المدرسية.

المادة ١١ - العمالة

في عام ٢٠٠١ بلغ عدد الأشخاص الذين هم في سن العمل بالجمهورية ٦٨٦ ٦٠٠ ٢ شخص. وكانت نسبة النساء بين الناشطين اقتصادياً من هذا المجموع هي ٣, ٦٥ في المائة. وتبين من التحليل القائم على نوع الجنس لتوزيع السكان حسب نوع العمل وجود فصل وظيفي أفقي، حيث يختار الرجال والنساء مجالات عمل تقتصر تقليدياً على جنسهم،

وفصل وظيفي رأسي حيث يُستخدم الرجال والنساء في مجال نشاط واحد ولكن على مستويات مختلفة من السلم الوظيفي.

وتبين من بحث النمط القطاعي للعمالة أن المرأة تشغل أكثر من ٧٠ في المائة من الوظائف في مجال الرعاية الصحية وتوفير الخدمات الاجتماعية، وثلاثي الوظائف في التعليم، ونحو نصف الوظائف في الخدمات الفندقية. وما زالت نسبة المرأة عالية جداً في الزراعة (٤٦,٥ في المائة)، والصناعة التحويلية (٤٠,٣ في المائة)، والتجارة (٤٥,٧ في المائة)، بينما يلاحظ غلبة الرجال في وظائف الصناعة التعدينية، وهندسة القوى، والبناء، والنقل، والإدارة العامة.

الجدول ٥ - عدد النساء والرجال العاملين في الاقتصاد في عام ٢٠٠٠، حسب نوع النشاط الاقتصادي

النساء	الرجال	الحصة كنسبة مئوية	
النساء	الرجال		
مجموع العاملين في الاقتصاد بالآلاف			
٧٨٤,٦	٩٨٣,٨	٤٤,٤	٥٥,٦
منهم، كنسبة مئوية من المجموع في:			
٥٤,٨	٥١,٧	٤٥,٨	٥٤,٢
الزراعة والصيد والحراجة			
٠,١	٠,٨	١٢,٢	٨٧,٨
صناعة التعدين			
٥,٨	٦,٩	٤٠,٣	٥٩,٧
الصناعة التحويلية			
٠,٦	١,٦	٢٣,١	٧٦,٩
إنتاج وتوزيع الكهرباء والبخار والغاز والمياه الساخنة			
٠,٧	٣,٨	١٣,٣	٨٦,٧
البناء			
١٠,٧	١٠,٦	٤٤,٥	٥٥,٥
التجارة وإصلاح السيارات والسلع المنزلية وسلع الاستعمال الشخصي			
٠,٩	٠,٦	٥١,٥	٤٨,٥
خدمات الفنادق والمطاعم			
١,٥	٥,٢	١٨,٩	٨١,١
النقل والاتصالات			
٠,٤	٠,٤	٤٧,١	٥٢,٩
النشاط المالي			
١,٣	١,٩	٣٤,٦	٦٥,٤
تجارة وتأجير العقارات وتقديم الخدمات العقارية للمستهلكين			
١,٨	٥,٢	٢١,٧	٧٨,٣
الإدارة العامة			
١١,٨	٥,٣	٦٤,٠	٣٦,٠
التعليم			
٧,٦	٢,٦	٧٠,٢	٢٩,٨
الرعاية الصحية وتوفير الخدمات الاجتماعية			
١,٨	٣,١	٣١,٦	٦٨,٤
توفير الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية			
٢,٠	٤,٠	٢٩,٠	٧١,٠
خدمات التدبير المنزلي			

ويتبين من توزيع العاملين حسب الوضع من حيث نوع العمل أن أغلبية الناس في البلدات والمدن يعملون كمستخدمين وأن نسبة النساء بين هؤلاء (١, ٧٥ في المائة) أكبر من نسبة الرجال (٥, ٦٧ في المائة). وتمثل النساء أكثر من ٣٨ في المائة من العاملين لحسابهم، و ١٧, ٧ في المائة من أصحاب الأعمال التجارية والمزارع، و ٤٦, ٣ في المائة ممن يقومون بمساعدة أفراد الأسر. وفي قطاع العمل الخاص، تتركز النساء في مجالات التعليم، والطب وتقديم الخدمات الاجتماعية، وصناعة الملابس، وخدمات المطاعم والفنادق، وتجارة وإصلاح الأدوات المنزلية.

الجدول ٦- النساء والرجال العاملين لحسابهم، حسب نوع النشاط الاقتصادي

النساء	الرجال	الحصة بالنسبة المئوية	
		النساء	الرجال
المجموع	٦٤ ٥٤٤	١٠٢ ٢٨٧	٣٨,٧ ٦١,٣
الزراعة والصيد والحراثة	١ ٧٤٢	٣ ٨٣٦	٣١,٢ ٦٨,٨
الصناعة التحويلية	٣ ٦١١	٣ ٤٠٤	٥١,٥ ٤٨,٥
البناء	٢٢٥	٣ ٦٩٦	٥,٧ ٩٤,٣
تجارة وإصلاح وصيانة السيارات والدراجات البخارية	٣٦	١ ٤٣٢	٢,٥ ٩٧,٥
تجارة الجملة وتجارة التجزئة، في الأدوات المنزلية وإصلاحها	٥٥ ٧٣٥	٧٢ ٨٤٦	٤٣,٣ ٥٦,٧
الفنادق والمطاعم	٨١٩	١ ٣٥٠	٣٧,٨ ٦٢,٢
النقل	٦١	٤ ٩٢٧	١,٢ ٩٨,٨
النشاط المالي	٢٤	٩٤	٢٠,٣ ٧٩,٧
تجارة وتأجير العقارات وتقديم الخدمات العقارية للمستهلكين	٦٦	٣٠٢	١٧,٩ ٨٢,١
التعليم	١٠٦	٤٩	٦٨,٤ ٣١,٦
الرعاية الصحية وتوفير الخدمات الاجتماعية	٨٧	٩٩	٤٦,٨ ٥٣,٢
توفير الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية	١ ٦٠٧	٨ ٧٥٣	١٥,٥ ٨٤,٥
خدمات التدبير المنزلي	١٥٩	١ ٠٤٥	١٣,٢ ٨٦,٨

الجدول ٧ - النساء والرجال الذين يملكون أعمالهم الخاصة وملاك المزارع الصغيرة موزعين حسب نوع النشاط الاقتصادي

الحصة كنسبة مئوية	الرجال		النساء	
	الرجال	النساء	الرجال	النساء
المجموع	٨٢,٣	١٧,٧	٣٧ ٦٠٢	٨ ١٠٨
الزراعة والصيد والحراثة	٨٤,٨	١٥,٢	٣٢ ٦٧٩	٥ ٨٦٠
الصناعة التحويلية	٦٧,٩	٣٢,١	١ ٠٨٩	٥١٤
البناء	٨٨,١	١١,٩	٣٤٠	٤٦
تجارة وإصلاح وصيانة السيارات والدراجات البخارية	٩٤,٢	٥,٨	٣٥٨	٢٢
تجارة الجملة وتجارة التجزئة في الأدوات المنزلية وإصلاحها	٦٣,٥	٣٦,٥	١ ٣٦٤	٧٨٤
الفنادق والمطاعم	٥٥,٤	٤٤,٦	٥٣٣	٤٢٩
النقل والاتصالات	٨٤,١	١٥,٩	٢١٧	٤١
النشاط المالي	٧٥,٠	٢٥,٠	٧٢	٢٤
تجارة وتأجير العقارات وتقديم الخدمات العقارية للمستهلكين	٧٢,٧	٢٧,٣	١٢٥	٤٧
التعليم	٤٨,٥	٥١,٥	٣٢	٣٤
الرعاية الصحية وتوفير الخدمات الاجتماعية	٧٠,٢	٢٩,٨	٧٣	٣١
توفير الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية	٧١,٢	٢٨,٨	٥٤٦	٢٢١

وحتى عام ٢٠٠٠ انخفضت قليلاً نسبة النساء اللاتي يعملن في ظروف عمل غير ملائمة وكان متوسط هذه النسبة هو ٢٦,٧ في المائة، أما في قطاعات "المرأة" التقليدية فتزيد النسبة على ذلك كثيراً حيث تبلغ ٥٢ في المائة في الصناعات الخفيفة، مثلاً، و ٥٠ في المائة في صناعة الأغذية. وفي الوقت نفسه ما زالت الفجوة بين أجور النساء وأجور الرجال واسعة، كما أنها تختلف باختلاف المناطق، حيث تزيد أجور الرجال على أجور النساء بنسب تتراوح بين ٣٠ في المائة و ٩٠ في المائة.

الجدول ٨ - متوسط أجور الرجال والنساء، حسب نوع النشاط الاقتصادي

نوع النشاط الاقتصادي	متوسط الأجور بالسوم		أجور النساء كنسبة مئوية من أجور الرجال
	الرجال	النساء	
المجموع	١ ٤٢٧,٥	٩٦٤,٦	٦٧,٦
التوزيع حسب النشاط الاقتصادي:			
الزراعة والصيد والحراجة	٦٧٠,١	٥٦٩,٨	٨٥,٠
تربية الأسماك	٦٦١,٠	٤٧٦,٥	٧٢,١
الصناعة التعدينية	٢ ٤٨٠,٢	١ ٧٨٧,٠	٧٢,١
الصناعة التحويلية	٢ ٠٩٨,١	١ ٧١٧,٤	٨١,٩
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة	١ ٧٩٧,٩	١ ٦٨٢,٣	٩٣,٦
البناء	١ ٨٣٥,٢	١ ٥٢٨,٥	٨٣,٣
تجارة وإصلاح السيارات والأدوات المنزلية وبيع الاستعمال الشخصي	١ ١٠٣,٥	٩٤٧,٠	٨٥,٨
توفير خدمات المطاعم والفنادق	٤ ١٦٥,٥	١ ٦٧٣,٨	٤٠,٢
النقل والاتصالات	١ ٧٤٣,٤	١ ٨٢٦,٥	١٠٤,٨
النشاط المالي	٤ ٤٤٧,٧	٣ ٣٢٤,٧	٧٤,٨
تجارة وتأجير العقارات وتقديم الخدمات العقارية للمستهلكين	١ ٢٥١,٧	١ ٠٥٢,٦	٨٤,١
الإدارة العامة	١ ٨٥٨,٦	١ ٧٠٣,٠	٩١,٦
التعليم	٨١٣,٤	٧٧٠,٠	٩٤,٧
الرعاية الصحية وتوفير الخدمات الاجتماعية	٧١٧,٨	٥٧٧,٠	٨٠,٤
توفير الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية	٩٨٦,٥	٨٧٧,٩	٨٩,٠

ونائج الدراسة التي أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان عن كميات الوقت الذي يُنفق في الأعمال المنزلية تثير اهتماماً ملحوظاً. فالعمل المنزلي في قيرغيزستان هو إلى حد كبير عمل تقوم به المرأة لأن المرأة تخصص من ٤ إلى ٥ ساعات في المتوسط يومياً لأعمال البيت، وتنفق ١٩ في المائة من كل أربع وعشرين ساعة في القيام بهذه الأعمال. أما ما ينفقه الرجل على هذه الأعمال فهو أقل من ٥ في المائة وكمية ما ينفقه من وقت لا تزيد إلا قليلاً عن ساعة واحدة.

كذلك تتخذ أنواع العمل المنزلي التي يقوم بها الرجال وأنواع العمل المنزلي التي تقوم بها النساء أنماطاً مختلفة. فالرجال أحرص على شراء الطعام من الأسواق (٣٠ في المائة من

الوقت الذي ينفقونه في العمل المنزلي) والقيام بالإصلاحات المنزلية (٣١ في المائة). وهم يخصصون ما يتراوح بين ١١ في المائة و ١٢ في المائة من وقتهم للأطفال والأحفاد. أما نمط الأعمال المنزلية التي تقوم بها المرأة فهو أكثر تنوعاً ويتوقف على مكان الإقامة، وتكوين الأسرة، وعلى ما إذا كانت المرأة تعمل خارج البيت. فالنساء اللاتي يعملن في المدن والبلدات ينفقن ١٦ في المائة من الوقت الذي ينفقونه على الأعمال المنزلية في التسوق (ترتفع هذه النسبة في أيام الأحد إلى ٢٣, ٦ في المائة). أما الوقت المتبقي (٨٤ في المائة) فينفق في الطهو (٢٩ في المائة)، وغسل الأوعية (٩ في المائة)، وغسل الملابس وكيها (١٤ في المائة)، وتنظيف البيت (١٢, ٧ في المائة)، ورعاية الأطفال والأحفاد (٤, ١٠ في المائة). أما بالنسبة للمرأة في المناطق الريفية فإنها تنفق في التسوق ثلثي الوقت الذي تنفقه المرأة في المناطق الحضرية. وفي الوقت نفسه فإن كمية الوقت الذي تنفقه في الطهو وغسل الأوعية وتنظيف المنطقة المحيطة بالبيت وتدفع البيت أكبر من كمية ما تنفقه المرأة على هذه الأمور في المناطق الحضرية.

وبطالة المرأة نتيجة للعوامل الاقتصادية آخذة في الارتفاع المطرد. وهكذا فإنه في عام ١٩٩٩ كان مستوى البطالة بين النساء ٩, ٨ في المائة ثم بلغ ٥, ٩ في المائة في عام ٢٠٠٠. ويبلغ عدد المتعطلات المسجلات بمكاتب دائرة العمل الحكومية ٤٠٠ ٣٣ امرأة، يؤلفن ٣, ٥٣ في المائة من مجموع عدد المواطنين المتعطلين. وتعيش ١٥ ٠٠٠ من المتعطلات (٤٥ في المائة) في المناطق الريفية. والفجوة الواسعة في معدل البطالة بين الرجال والنساء موجودة بالنسبة لجميع الفئات العمرية، ولكنها أوضح ما تكون في الفئة العمرية ٣٠-٣٤ سنة (٢, ١٥ في المائة مقابل ٣, ٧ في المائة). وترتبط بطالة المرأة في قيرغيزستان، إلى حد كبير، بحقيقة أن المؤسسات التي يصبح لديها فائض في العمال نتيجة لانخفاض الإنتاج وتقليل عدد المشاريع في قطاع الخدمات تلجأ إلى الاستغناء عن النساء بدون مبرر مقبول. وعلى وجه الخصوص فإن ٦٤ في المائة من مجموع عدد الأشخاص المسرحين نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي أدخلت على الاقتصاد كن من النساء اللاتي يكنّ، هن ومن بلغوا أو قاربوا سن التقاعد، أول من يتأثر بتخفيض عدد الموظفين في المشروعات والمؤسسات أو يتركون العمل اختيارياً بعد فترات طويلة من الإجازات التي لا تُدفع عنها أجور أو فترات طويلة من العمل لبعض الوقت فقط.

وتقوم دائرة العمل الحكومية حالياً بتطبيق سياسة اتخاذ تدابير إيجابية في سوق العمل لتسوية المسائل المتعلقة بتشغيل المرأة ووضعها من حيث العمل، بدلاً من الاقتصار على التدابير السلبية وهي دفع استحقاقات البطالة. وتشمل هذه التدابير الإيجابية العمل على النهوض بأنشطة العاملين لحسابهم (برنامج القروض الصغيرة)، وتنظيم التدريب وإعادة التدريب في الأعمال التي توجد بها حاجة إليها في المشاريع والمؤسسات بالمنطقة التي يتعلق بها

الأمر، وتنظيم المشاريع الممولة من الحكومة لإتاحة فرص العمل المؤقت للمرأة. وفي هذا الصدد، يتبين من الإحصاءات أن نحو ٥٠ في المائة من النساء اللائي حصلن على التدريب يستطعن الحصول على عمل. ويمكن أن يُشار هنا، على سبيل المثال، إلى مركز دعم الأعمال الصغيرة وتشجيع تشغيل المواطنين العاطلين، وهو المركز الذي يعمل في بيشكيك منذ عام ٢٠٠٠. وتبلغ نسبة النساء الحاصلات على تدريب بين العاملين بالمركز ٨٢ في المائة، وهن يعملن في أنشطة مثل صناعة الملابس، وإنتاج المعكرونة، وتعبئة المواد الغذائية، وإنتاج الأزياء الوطنية، وإعداد الخبز.

ويزيد في تعقيد مشكلة تشغيل المرأة المهجرة الواسعة للسكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وفي هذا الصدد تقوم دائرة العمل بوضع أشكال جديدة من القواعد المنظمة لسوق العمل. وهكذا تعمل في بيشكيك منذ عام ١٩٩٧ إدارة للتشغيل في الوظائف المؤقتة تقوم بتشغيل العاطلين في مثل هذه الوظائف، ودائرة عمل متنقلة تقدم خدماتها للعاطلين في أماكن إقامتهم.

ويجري حالياً في جمهورية قيرغيزستان تحديد فئة بين المواطنين المتعطلين هي فئة "المتعطلون لفترات طويلة"، ويتم القيام بأعمال خاصة بالنسبة لهذه الفئة. وفي مدن إقليم تشو تقوم دوائر العمل بإدارة ما يُسمى "نوادي الباحثين عن عمل". وقد تبين من الممارسة أن معظم المنضمين إلى هذه النوادي هم من النساء. وتقدم النوادي المساعدة للمواطنين المتعطلين لفترات طويلة في اكتساب مهارات البحث عن عمل كما تتيح لهم فرصاً عملية للاستفادة من معارفهم.

وتقوم البورصة الوطنية لتشغيل الشباب وفروعها بجهد كبير في مساعدة الشباب المتعطلات في العثور على عمل والتوسع في الخدمات الإعلامية المتاحة للشباب. وفي عام ٢٠٠٢ وحده اتصل بالبورصة أكثر من ١ ٥٠٠ شخص بينهم ٨٠٠ فتاة وشابة تم إلحاق ٢٩٢ منهن بوظائف. كذلك تقوم أسواق الوظائف الشاغرة التي تنظمها شهرياً بورصات تشغيل الشباب بالجمهورية بتقديم المساعدة في إيجاد الصلات مع أصحاب العمل وفي القيام بهذه المهمة على نحو أسرع. وتبلغ نسبة النساء بين المتردات على أسواق الوظائف الشاغرة نحو ٥٠ في المائة.

على أن إعادة التدريب على الأعمال والإلحاق بالوظائف لم تحل المهمة الاستراتيجية المتمثلة في تحقيق التوازن بين الجنسين في قطاع العمالة. ففي كثير من الأحيان تُراعى في المقام الأول لدى إعداد قوائم الأعمال التي يتم تدريب الكبار للالتحاق بها توفير الأفراد اللازمين للأعمال "المطلوبة في المدن" مثل التجميل، وتصفيف الشعر، وأعمال

السكرتيرات/المساعدات، وإمساك الدفاتر، وصناعة الملابس، وصناعة الأغذية. ومن الواضح أن معظم النساء الريفيات لا مستقبل لهن على الإطلاق في مثل هذه الوظائف. وعلاوة على ذلك فإن الاختيار المقترح للوظائف التي تتم فيها إعادة التدريب يستبقي ويعزز التوزيع التقليدي للعمال على مختلف الصناعات، ويستبقي ويعزز حصر المرأة في مجالات مثل صناعة الملابس والحرف اليدوية التقليدية وقطاع الخدمات.

ويتضمن التذييل الأول بيانات تظهر الاتجاهات (١٩٩٩-٢٠٠٢) في عدد النساء المُحالات إلى التدريب وفي عدد الملحقات منهن بأعمال بعد التدريب. وتنبغي الإشارة إلى أن نسبة الإحالة للتدريب ما زالت محصورة في نطاق يتراوح بين ٥٩ في المائة و ٦٠ في المائة. وكانت أعلى نسبة لإلحاق النساء بوظائف بعد التدريب هي ٧٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠١. أما بالنسبة للجمهورية ككل فقد بلغت نسبة المُحالات إلى التدريب الوظيفي في الشهور الثلاثة الأولى فقط من عام ٢٠٠٢ أكثر من ٦٥ في المائة، وكانت نسبة من أكملن التدريب واستطعن الحصول على وظائف منهن ٧٧ في المائة.

والانخفاض الحاد الذي حدث في نصيب القطاع المنظم من الاقتصاد هو أحد العوامل التي تقلل فرص إيجاد برامج إعادة التدريب لإحداث أثر حقيقي من حيث تخفيض مستوى البطالة بين النساء. وفي هذه الظروف تقوم نسبة من النساء بمبادرات اقتصادية كما تتدفقن على سوق العمل في القطاع غير المنظم. ويشمل ذلك العمل في ورش الخياطة المخالفة للقانون مثلاً. وقد ثبت أن صناعة الملابس هي من الصناعات القادرة بدرجة عالية على التكيف والمرونة في ظروف تحرير الأسواق: فهناك عشرات من ورش الخياطة تعمل في العاصمة وظهر بينها نوع من التخصص. ويسافر "التجار الرحّل" من قيرغيزستان وأوزبكستان وروسيا للحصول على سلع مصنوعة في قيرغيزستان. وقد أخذت الملابس التي تنتجها نساء قيرغيزستان تستبعد المنتجات الصينية والتركية من أسواق آسيا الوسطى.

على أن الإحصاءات الحكومية لا تأخذ في الاعتبار عدد المواطنين الذين يعملون في هذا القطاع غير المنظم من قطاعات الاقتصاد، كما أنه لم يتم إجراء مسح علمي لسوق العمل في الجمهورية.

ويعتبر منح القروض أداة من الأدوات التي يُراد بها تحقيق المساواة في الفرص الاقتصادية للمرأة وتوفير الفرص الحقيقية لزيادة مستوى العمالة بين النساء. ويجري تنفيذ الوثائق التالية كجزء من برامج الحكومة لتشجيع المشروعات والأعمال من أجل تحسين الحالة الاقتصادية للمرأة في قيرغيزستان:

- برنامج يتضمن تدابير لإعادة التدريب الوظيفي لموظفي الحكومة المسرحين من أعمالهم لإعادة إدماجهم في عمليات التنمية في جمهورية قيرغيزستان، وهو البرنامج الذي تم اعتماده بالقرار الحكومي رقم ٣٦٨ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠١.

- برنامج الحكومة للنهوض بالمشاريع الخاصة في جمهورية قيرغيزستان للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠١ المعتمد بالقرار الحكومي رقم ٤٤٨ المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠١.

- خطة الدولة للنهوض بالمدن الصغيرة والمستوطنات الحضرية في جمهورية قيرغيزستان، الذي اعتمد بالقرار الحكومي رقم ٨٤٣ المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

وتُعطى الأولوية في هذه البرامج لدعم أصحاب المشاريع في أقاليم المرتفعات بالجمهورية، وذلك، مثلاً، عن طريق تخفيض أسعار الفائدة على القروض التي يحصلون عليها. وبدعم من اللجنة الحكومية للنهوض بالمشاريع الخاصة التي تقدم تقاريرها إلى حكومة جمهورية قيرغيزستان، استطاعت ١٥٦ من منظمات المشاريع الحصول على تمويل لمشاريع خاصة في عام ٢٠٠١، وذلك عن طريق خطوط ائتمان مختلفة تمثل ٠,٠١ في المائة من مجموع الائتمانات المقدمة. كذلك تقوم بمنح القروض في قيرغيزستان مؤسسات مثل شركة التمويل العقاري في قيرغيزستان، والصندوق الأمريكي لدعم المشاريع الخاصة بآسيا الوسطى، وشركة الائتمان الآسيوية "مفترق الطرق"، ومصرف التنمية الألماني KfW، وفينكا-قيرغيزستان، والاتحاد السويسرية "Helvetas".

على أن خطوط الائتمان التي يتم اجتذابها إلى قيرغيزستان تكون موجهة في كثير من الأحيان نحو فئة معينة مثل سكان مناطق المرتفعات أو سكان المناطق التي تعرضت لكوارث طبيعية، ولهذا السبب تظل الموارد الاستثمارية الموجهة للنهوض بنشاط المرأة في مجال تنظيم المشاريع غير كافية.

المادة ١٢ - المساواة في فرص الحصول على الخدمات الطبية

كانت النتائج الرئيسية للإصلاحات التي تمت في قطاع الرعاية الصحية خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ هي: إعادة تنظيم شبكة النظم التي تقدم المساعدة الطبية، ووضع سياسة للدولة في مجال توفير الأدوية، وفرض نظام التأمين الصحي الإلزامي، وإنشاء معهد طب الأسرة، والموافقة على إدخال أساليب جديدة للتمويل تُستخدم فيها تكنولوجيا المعلومات،

وإعداد قطاع الرعاية الصحية لتقسيمه فيما بعد بين "مشتري" و"بائعي" الخدمات الطبية، واشترك المجتمع الطبي وشعب قيرغيزستان اشتراكاً إيجابياً في عملية الإصلاح. وقد تم حتى الآن وضع خطط لترشيد المؤسسات الطبية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ تقوم على إلغاء المؤسسات التي تكرر عمل غيرها، أو تتسم بالانعدام النسبي للكفاءة، أو لا تسائر المتطلبات الحديثة فيما يتعلق بالمعدات التقنية.

وبالإضافة إلى هذا فإن تمويل قطاع الرعاية الطبية من الميزانية الوطنية قد انخفض انخفاضاً حاداً في السنوات الأخيرة، من ٧,٣ في المائة إلى ٩,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠١. ونتيجة لذلك فإن الاعتمادات المخصصة في ميزانية الدولة لا تغطي سوى ٥٠ في المائة من الاحتياجات الفعلية لهذا القطاع. أما النصف الآخر من تكاليف الخدمات الطبية فيغطيه المرضى في الواقع. والسبب الرئيسي في تقييد فرص الحصول على الخدمات الطبية هو انعدام القدرة المالية لكثير من فئات السكان (مثل المعوقين، وأرباب المعاشات، والفقراء، والأسر الكبيرة العدد، والأسر غير الكاملة) على دفع تكاليف هذه الخدمات.

وسوف يؤدي إدخال نظام التأمين الصحي الإلزامي في الجمهورية إلى زيادة الفرص المتاحة للسكان للحصول على المساعدة الطبية. وحتى عام ٢٠٠٢، كان التأمين الصحي الإلزامي يشمل ٧,٨٣ في المائة من السكان، مما وفّر الشروط اللازمة لتوفير الحماية الاجتماعية لجميع فئات السكان الضعيفة تقريباً. وفي عام ٢٠٠٠ كان معدل المواليد في قيرغيزستان قد انخفض إلى ٧,١٩ لكل ألف من السكان، وذلك من ٦,٢٣ لكل ألف من السكان في عام ١٩٩٦، وكان الانخفاض في عدد المواليد خلال هذه الفترة بنسبة ٩,٣٥ في المائة، ويبلغ متوسط الوضع بالنسبة للمرأة ٦,٢ من الأطفال. وفي الوقت نفسه، فإن الأيسر حالياً من نساء المناطق الحضرية يقل إنجابهن للأطفال عن إنجاب نساء الريف بنسبة ٧٠ في المائة. كذلك يمكن تتبع الاتجاه إلى الانخفاض في معدل المواليد بمقارنة الفئات العمرية: فبينما يبلغ متوسط الإنجاب ٥ أطفال بالنسبة للنساء اللاتي تقع أعمارهن بين ٦٠ سنة و ٦٤ سنة و ٣,٤ من الأطفال بالنسبة للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٤٠ سنة و ٥٩ سنة، فإن هذا المتوسط لا يزيد عن ٣ أطفال بالنسبة للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٣٠ سنة و ٣٩ سنة. وإزاء هذا الانخفاض الواضح في معدل المواليد فإن الارتفاع الكبير في الأرقام المتعلقة بوفيات الرضع ووفيات الأمومة أمر يبعث على القلق الشديد.

الجدول ٩ - وفيات الرضع، حسب المنطقة (لكل ١ ٠٠٠ مولود حي)

شهران من عام	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	
٢٠٠٢							
٢١,٥	٢١,٦	٢٢,٦	٢٢,٧	٢٦,٢	٢٨,٢	٢٥,٩	جمهورية قيرغيزستان
٣٠,٦	٢٥,٠	٢٧,٦	٢٦,٣	٣٠,٤	٢٩,٦	٢٨,٩	باتكين
١٩,٢	١٨,٨	١٨,٣	١٩,٤	٢١,٣	٢٧,٨	٢٤,٢	حلال-أباد
١٧,٧	١٦,٧	١٨,١	١٩,٥	٢١,٨	٣٠,٥	٢٣,١	إسيك-كول
٢٥,٤	٢٢,٠	١٨,٥	١٨,٣	٢١,٢	٢٨,٩	٢٢,٥	نارين
١٩,٩	٢٤,٠	٢٥,٥	٢٧,٧	٣٢,٢	٢٩,٦	٣٠,٢	أوش
٢٠,٣	٢٠,٢	٢٣,١	٢٣,١	١٩,٢	٢٩,٠	٢٠,٧	طالاس
١٧,٤	١٦,٩	١٩,٤	١٦,٤	٢٠,١	١٩,٨	٧٠,٠	تشنو
٢٩,١	٢٧,٤	٢٧,٥	٢٣,٨	٢٩,٠	٣٠,٤	٣٠,٣	مدينة بيشكيك (مجلس المدينة)

ولا تحدث الولادة الطبيعية إلا في ٣, ٤٠ في المائة من الحالات. وقد انخفض هذا الرقم في المناطق الأقل حظاً من الناحية الاقتصادية (طالاس و باتكين) إلى ما يتراوح بين ١٩ في المائة و ٢٤ في المائة. وإذا كان معدل وفيات الأمومة قد انخفض في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠١ بنسبة ٣٨, ٦ في المائة ووصل الآن إلى ٩, ٤٩ في المائة، فإن هذا المعدل يزيد ما يقرب من مرتين ونصف مرة عن المتوسط الأوروبي. وخلال السنوات الخمس الأخيرة (١٩٩٦ إلى ٢٠٠١) انخفض معدل وفيات حديثي الولادة حتى بلغ ٦, ٢١ لكل ١ ٠٠٠ مولود في عام ٢٠٠١.

الجدول ١٠ - وفيات الأمومة (لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي)

	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦
الجمهورية	٤٩,٩	٤٦,٥	٤٥,٩	٥٤,٧	٧٦,٤	٦٥,٠
مدينة بيشكيك	٣٨,٥	٩١,٠٧	٧٨,٠	٥٣,١	١٣٨,٧	٨٢,٨
تشو	٧٤,٩	٣٦,٥	٣٥,٣	٢٧,٥	٥٤,٠	٢٥,١
طالاس	٤٠,٠	٤٣,٣	٢٠,٥	٤٠,٧	٤٤,٨	١٩,١
نارين	١٢٩,٣	٣٢,٤	٥٨,٥	٨١,٨	١٠١,٩	١٣٢,٤
إسيك-كول	٧٠,١	٥٩,٩	٥٨,٤	٤٧,٧	١٦٩,٧	١٠٣,٨
أوش	٣٣,٩	٣٠,٠	٣٠,٠	٥١,٤	٦٠,٤	٥٠,٩
بيتكين	٣١,٣	٣٢,٢	-	-	-	-
جلال-أباد	٣٣,٠	٤٨,٦	٥٢,٩	٦٣,٥	٦٠,٨	٨٣,٥

ومن الأسباب الرئيسية لوفيات الرضع اضطرابات الجهاز التنفسي، وتعقيدات ما قبل الوضع أو ما بعد الوضع، والأمراض المعدية، والأمراض الطفيلية. ومع التدهور في مستوى الخدمات الطبية التقليدية وفي فرص الحصول عليها أخذ الناس يتحولون بشكل متزايد إلى مقدمي الطب التقليدي أو الشعبي طلباً للمساعدة أو أخذوا يقومون بعلاج أنفسهم.

وإذا كان من الصحيح أن النساء أثناء الوضع يدخلن في فئة المخاطر العالية كما يدخل فيها المولودون حديثاً فإن المجتمع والدولة لا يتخذان التدابير الكافية لتقليل الخطر الذي يهدد حياتهم وصحتهم إلى مستوى مقبول. وارتفاع معدل وفيات الرضع ناجم أيضاً عن كون أكثر من ٦٠ في المائة من الأسر في المناطق الريفية لا تستطيع توفير الحد الأدنى من المنتجات الغذائية الأساسية لأطفالها. والحال شبيهة بذلك بالنسبة لكثير من الأسر الحضرية. ففي عام ٢٠٠٠ كان ٦,٦ في المائة من أطفال قيرغيزستان الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة وست سنوات مصابين بالهزال، وكان الفتيات يمثلن أعلى نسبة بين المصابين بانخفاض الوزن من الأطفال الذين تبلغ أعمارهم ٥ سنوات.

وقد ساءت المؤشرات الصحية لمن هن في سن الحمل بالقياس إلى ما كانت عليه في الفترة السابقة. فالأنيميا أثناء فترة الحمل تصيب ما متوسطه ٧,٥٤ في المائة من نساء البلد كله، وتصل هذه النسبة إلى ما يتراوح بين ٧٠ في المائة و ٩٠ في المائة في المناطق الأقل حظاً من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. وقد بلغت نسبة المصابات بأمراض الجهاز البولي-

التناسلي ٥, ١٣ في المائة ونسبة المصابات بأمراض الرحم ٧, ٥ في المائة، ولكن هذين الرقمين يصلان إلى ٣٠ في المائة في بعض المناطق (طالاس). وأمراض الرحم والالتهابات والإجهاضات والنزيف هي الأسباب الرئيسية لوفيات الأمومة. وهناك مجموعة أخرى من الأسباب وهي الحمل المبكر وارتفاع معدل المواليد وقصر فترات ما بين الولادات. ويجب أن يضاف إلى ذلك عدم تأهيل أو عدم كفاية مقدمي المساعدة الطبية، حيث يذكر الخبراء أن كثيراً من حالات وفيات الأمومة كان يمكن تجنبها. وقد أدى إنهاء نظام الرعاية الطبية السابق وقلة الموارد وقلة وسائل النقل إلى إكراه عدد متزايد من الريفيات على الوضع بالبيت.

ويوجد بالبلد ٨٩٠ من الأطباء المولدين/أطباء النساء والعاملين في مجال تنظيم الأسرة والزائرات الصحيات وأكثر من ٦٠٠ طبيب أطفال، وإن كان مستوى مرتبات العاملين في القطاع الطبي من أدنى المستويات في القطاع العام. ولا تستطيع الموارد الحالية الموفرة للخدمات الصحية توفير الرعاية الطبية الجيدة للحوامل، كما أن الموارد المادية والموارد من حيث المعدات لا تكفي لمواجهة المطالب التي تواجهها حالياً المؤسسات التي توفر الرعاية المتخصصة للمرأة. ومن سوء الحظ فإن عدد الأطباء لا يضمن مستوى الخدمة. وفي هذه الحالة بالذات فإن عدد الأطباء في قيرغيزستان، التي يبلغ عدد سكانها ٥ ملايين نسمة، يزيد ٥ مرات على عدد الأطباء في الدانمرك، ولكن مستوى الخدمة الطبية في قيرغيزستان لا يمكن مقارنته بمستوى الخدمة الطبية في الدانمرك.

ويسمح قانون الحقوق الإنجابية للمواطنين في جمهورية قيرغيزستان الذي اعتمد في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بإنهاء الحمل في المؤسسات الطبية المتخصصة كوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة. وهذه الخدمات تقدّم مجاناً بالنسبة لبعض الفئات (الطالبات، الفقيرات، الخ). أما حالات الإجهاض غير القانوني فلا يتم اكتشافها إلا بسبب حدوث تعقيدات، وتُسجّل سنوياً عدة عشرات من هذه الحالات. وفي عام ٢٠٠١ توفيت امرأتان نتيجة للإجهاض غير القانوني. ويتم سنوياً حدوث ما يتراوح مجموعه بين ١٥ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ حالة من حالات الإجهاض. وفي الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١ حدث انخفاض كبير جداً في عدد حالات الإجهاض السنوية، حيث انخفض عددها من ١٨٧ ٢٤ حالة إلى ٩٣٣ ١٥ حالة. على أن ما يبعث على القلق الشديد هو أن ١٠ في المائة من حالات الإجهاض قد تمت لفتيات تقل أعمارهن عن ١٩ سنة.

الجدول ١١ - عدد حالات الإجهاض التي تمت في قيرغيزستان

١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
٢٤ ١٨٧	٢١ ٦٧١	١٩ ٤٨١	١٧ ٨٩٠	١٥ ٩٣٣	١٥ ٩٧٩

الجدول ١٢ - توزيع حالات الإجهاض حسب النوع

١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
٧ ٦٧٥	٦ ١١١	٧ ٤١١
١- حالات إجهاض بسيطة (السيطرة على دورة الحيض)		
٦١,٦	٥٠,٧	٥٥,٩
١١ ٠١٣	٨ ٠٨٢	٨ ٩٣٦
٤١,٣	٣٩,٩	٣٦,٨
٧ ٣٨٢	٦ ٣٥٨	٥ ٨٧٧
١٠,١	٥,٣	٣,٤
١ ٨٠١	٨٤٢	٥٥٠
٠,٢	٠,٣	٠,١
٣١	٤٦	١٢
٢- حالات إجهاض لأجنة عمرها ١٢ أسبوعاً		
٣- حالات إجهاض صناعي		
٤- حالات إجهاض لأجنة عمرها بين ٢٢ أسبوعاً و ٢٦ أسبوعاً		
٥- حالات إجهاض غير قانونية		

وبقرار وزارة الصحة رقم ٣٦٣ بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ تم التصديق على البرنامج الوطني لحماية الصحة الإنجابية، الذي يجري بمقتضاه تنفيذ برامج مشتركة مع المنظمات الدولية تتعلق بحماية الصحة الإنجابية للسكان. وتشمل هذه البرامج، على سبيل المثال، مشروع TSARAK "حماية صحة الأم والطفل" (اليونيسف)، ومشاريع "إقامة بنية تحتية محلية في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة"، و"نظام توفير وسائل منع الحمل وتوزيعها"، وإعداد وتوزيع المواد الإعلامية والتعليمية المتعلقة بمسائل الصحة الإنجابية" (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، وبرنامج Procter & Gamble المتعلق بالتربية الصحية للمراهقات. وقد حقق تنفيذ هذه البرامج زيادة في وعي السكان بمختلف طرق منع الحمل، وهو ما انعكس في انخفاض عدد حالات الحمل غير المرغوب وعدد حالات الوضع في عدد من المناطق. ويتبين من نتائج الرصد الذي قام به صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ٥, ٦٥ في المائة من نساء المناطق الحضرية و ٩, ٥٣ في المائة من نساء المناطق الريفية يستخدمن وسائل منع الحمل. ولسوء الحظ فقد لوحظ انخفاض في كمية وسائل منع الحمل التي تقدمها قنوات المساعدة

الإنسانية الدولية، وسوف يؤدي ذلك في الواقع إلى الإقلال من استخدامها بكل ما يترتب على ذلك من نتائج.

ولتنفيذ تدابير حماية الصحة الإنجابية للمرأة، تم تنقيح الوثائق المعيارية الموجودة لتؤخذ في الاعتبار توصيات منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق ببرنامج "الأم والطفل"، وتم إعداد برنامج للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بالاشتراك مع اليونيسيف بشأن "البقاء والنمو والحماية للأم والطفل". كذلك تم وضع برنامج وطني لمكافحة التهابات الجهاز التنفسي الحادة، وأمراض الإسهال والأنيميا، وبدأ تنفيذ برنامج الدولة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ فيما يتعلق بمنع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي والأمراض التي تنتقل عن طريق الحقن، وتم التصديق عليه بقرار الحكومة رقم ٧٨٥ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وفي الفترة من عام ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠ تم إنفاق ما مجموعه ١٨,٥ مليون دولار على برنامج "ماناس" الذي يستهدف إصلاح نظام الرعاية الصحية. وقد استطاع هذا البرنامج تحسين بعض المؤشرات، ولكن الحالة عموماً ما زالت أسوأ مما كانت عليه في زمن السوفيت. وعلى وجه الخصوص فإن الإصابة بالأمراض ذات الأهمية الاجتماعية، مثل السل والأمراض الناجمة عن نقص اليود والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي والإيدز، أخذت في الارتفاع.

وفي بداية عام ٢٠٠٢ كان عدد المصابين بالسل ٦ ٢٨٤ شخصاً منهم ٤٣ في المائة تقريباً من النساء. وكان بين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ١٦ امرأة. وقد زاد من حدة تدهور مستوى الرعاية الطبية انتشار الفقر وزيادة تعاطي المشروبات الكحولية وإدمان المخدرات، وهي أمور انتشرت إلى أبعد تبعد على القلق. فخلال السنوات الثلاث الأخيرة فقط (١٩٩٩-٢٠٠١) زاد عدد من يسيئون استعمال المشروبات الكحولية والمسجلين رسمياً بهذه الصفة بنسبة ٨, ١٠ في المائة وكانت نسبة النساء بينهم أكثر من ١٠ في المائة. وخلال الفترة نفسها، زاد عدد الأشخاص المسجلين باعتبارهم مدمنين للمخدرات بنسبة ٩, ١٠ في المائة وكانت نسبة النساء بينهم ٨, ١٠ في المائة. ومما يبعث على القلق بوجه خاص عدد الأشخاص الذين شُخصوا لأول مرة على أنهم من مدمني المشروبات الكحولية. وخلال السنوات الثلاث زاد عددهم بنسبة ٢٧٦ في المائة وكانت نسبة الزيادة بالنسبة للنساء ٣٢٦ في المائة.

وقد بلغ إنتاج واستيراد المنتجات الكحولية (بما فيها المنتجات غير المشروعة) والاتجار بالمخدرات عن طريق قيرغيزستان وانتشار المخدرات أبعاداً تتجاوز بشكل كبير ما كانت

عليه في الماضي، ولكن التدابير التي تُتخذ لمكافحةها لا تكون مجدية في كثير من الحالات بسبب وجود قدر من الفساد وانعدام الكفاءة في الهيئات الحكومية. وفي الوقت نفسه فإنه يتبين من تحليل الحالة فيما يتعلق بالجريمة أن ثمة ارتباطاً مباشراً بين مستوى إدمان المشروبات الكحولية والمخدرات في المجتمع ومستوى العنف الموجه ضد المرأة وتخريض المرأة على البغاء. وقد زاد من سوء الحالة أن الأمر لم يقتصر على ازدياد المجتمع عدوانية فيما يتعلق بأضعف شرائحه وأقلها قدرة على الدفاع عن نفسها، ولكن ضحايا إدمان المشروبات الكحولية والمخدرات أنفسهم قد أخذوا يتحولون إلى الجريمة بشكل متزايد.

كذلك ينبغي أن يُلاحظ الوضع الباعث على القلق الذي ظهر في السجون فيما يتعلق بانتشار أمراض مثل السل والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي. ففي مستعمرة النساء (OP 36/2) وحدها كان بين المحكوم عليهن البالغ عددهن ٦٩٤ امرأة خمس نساء مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية و ٩٦ امرأة مصابة بأمراض تناسلية و ١١ امرأة مصابة بالسل.

ولا توجد بالجمهورية مطبوعات أو برامج متخصصة عن الموضوعات المتعلقة باتباع نمط صحي في الحياة أو تربية الأسرة أو تنظيم الأسرة. ولتحسين الحالة في هذا المجال، تم تكثيف العمل على الصعيد المؤسسي. ففي المركز العلمي للتناسل البشري بقرغيزستان تم إنشاء إدارة لتقديم المساعدة الطبية والاجتماعية للشباب فيما يتعلق بمسائل التثقيف الجنسي والحفاظة على الصحة، كما افتتحت مراكز مختلفة للعمل مع المراهقين. كذلك يعمل عدد كبير من المنظمات غير الحكومية على التصدي لهذه المشكلة في مختلف مناطق الجمهورية. ومما هو جدير بالذكر على وجه الخصوص أن من بين هذه المنظمات نقابة أطباء الولادة وأطباء النساء في قرغيزستان، وهي منظمة غير حكومية للمهنيين في هذا المجال.

وكجزء من إصلاح نظام التعليم، بدأت وزارة التعليم والثقافة في قرغيزستان في جمهورية قرغيزستان العمل في وضع معايير تعليمية بينها عنصر عن "أسلوب الحياة الصحي". ويجري وضع هذا العنصر بالاشتراك مع الهيئات القائمة على الرعاية الصحية، وهو يغطي موضوعات مثل "الأخذ بأسلوب صحي في الحياة" و"ضمان السلامة في الأنشطة اليومية" و"دروس في الصحة"، وهي موضوعات تُدرس لتلاميذ الصفوف من الأول إلى الثاني عشر لمدة ساعة كل أسبوع (٣٤ ساعة في السنة). وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تحسين صحة التلاميذ والشباب ونشر الوعي بينهم فيما يتعلق بالأسلوب الصحي في الحياة، بدأ في عام ٢٠٠٢ تنفيذ مشروع "المدارس الصحية" على الصعيد الوطني. وفي إطار هذا المشروع سيتم تدريب معلمي المدارس الثانوية وأطباء المدارس والأخصائيين النفسيين والتربويين أو إعادة تدريبهم على العمل في مجال الوقاية من إدمان المخدرات والتدخين وتعاطي المشروبات

الكحولية ومرض نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، وعلى إشراك الآباء والأمهات والمجتمعات المحلية في القيام بالحملات الإعلامية وغيرها من الأعمال المختلفة والمساعدة على تشجيع التربية البدنية والرياضة.

المادة ١٣ - الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية

تقدم الدولة في قيرغيزستان مساعداتها للفقراء والعاجزين عن العمل من الرجال والنساء على السواء. والأساس التشريعي للدعم الاجتماعي هو قانون المساعدات المالية التي تقدمها الدولة الذي تم اعتماده في عام ١٩٩٨. ويشمل المستحقون للمساعدات المالية المعوقين، ومنهم الأطفال، الذين لا يحق لهم الحصول على معاشات تقاعدية، والأشخاص المعوقين منذ الطفولة، والأسر الفقيرة (مع مراعاة ما إذا كان دخلها أقل من الحد الأدنى المطلوب للاستهلاك بالنسبة لكل فرد من أفراد الأسرة). ويقدم الدعم الاجتماعي في صورة إعانات تقدمها الدولة (إعانات الفقر والإعانات الاجتماعية)، وامتيازات خاصة لفئات معينة من المواطنين، وخدمات اجتماعية (رعاية المرضى في بيوت الإقامة والخدمات الخارجية التي تقدم بالمنازل للأشخاص الذين يعيشون بمفردهم وللمسنين). ويجري العمل في قيرغيزستان على وضع نظام للبطاقات الاجتماعية يشمل جميع السكان والغرض منه هو إيجاد قاعدة يطمأن إليها عن الأسر الفقيرة ثم وضع برامج فردية لتخليصها من الفقر.

وفي قيرغيزستان يعيش ٨, ١٧ في المائة من السكان في فقر مدقع و ٢, ٥٣ في المائة في فقر، ويتلقى مواطن من كل عشرة مواطنين مساعدة مالية من الدولة كما تتلقى أسرة من كل ثلاث أسر استحقاقات تتعلق بامتيازات من نوع أو آخر. وعلى سبيل المثال، فإن ٦٠٠ ١٥١ أسرة، منها ٢ ٨٠٠ أسرة ذات عائل واحد من أب أو أم يتراوح عدد أطفالها من طفل واحد إلى ثلاثة أطفال تتلقى إعانة الفقر. ويبلغ عدد من يحصلون على الاستحقاقات الاجتماعية بالجمهورية نحو ٤٣ ٣٠٠ شخص، بينهم ١٦٨ من الأمهات المدمنات لتعاطي الهيروين، و ٣ ٤٠٠ بلغوا سن التقاعد ولكنهم لم يعملوا الفترة التي تجعل لهم حقاً في المعاشات، و ١٧ ٩٠٠ شخص من المعوقين الذين لا حق لهم في الحصول على معاشات. وما زال نظام توفير الامتيازات الاجتماعية في الجمهورية متسع النطاق جداً حيث يوجد أكثر من ٣٠ نوعاً من الامتيازات تنطبق على ٣٦ فئة من المواطنين، ولكن سيتم ابتداءً من عام ٢٠٠٠ العمل إيجابياً على تبسيط نظام الامتيازات وتحويله إلى نظام يستهدف فئات معينة. وتُمنح الأسر الفقيرة علاوة للتدفئة والمياه الساخنة والغاز والكهرباء كما تُمنح حق الحصول على الخدمات الطبية بأسعار استثنائية. وعلى سبيل المثال فقد كانت هناك ٢٠٠ ٠٠٠ أسرة

تستحق الحصول على الخدمات الطبية بأسعار استثنائية في عام ٢٠٠٠، مما تطلب إنفاق ما مجموعه ٤٥٠ مليون سوم من الميزانية.

ويعتضى قانون المساعدات المالية التي تقدمها الحكومة يُمنح للأطفال حق الحصول على الأنواع التالية من الاستحقاقات الاجتماعية:

- للأطفال المعوقين المصابين بشلل الأطفال - ٣٠٠ في المائة من الحد الأدنى المضمون للاستهلاك؛
- للأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو الأطفال المصابين بالإيدز - ٢٢٥ في المائة من الحد الأدنى المضمون للاستهلاك؛
- للأطفال المعوقين - ٢٢٥ في المائة من الحد الأدنى المضمون للاستهلاك؛
- للأطفال الذين فقدوا العائل - ١٥٠ في المائة من الحد الأدنى المضمون للاستهلاك؛
- للأطفال الذين فقدوا الوالدين (اليتيم الكامل) ٢٢٥ في المائة من الحد الأدنى المضمون للاستهلاك.

وبالإضافة إلى ذلك، يُمنح الأطفال أيضاً، ولكن مع مراعاة تقدير دخل الأسرة (عندما لا يتجاوز متوسط نصيب الفرد من دخل الأسرة الحد الأدنى المضمون للاستهلاك)، العلاوات التالية:

- مبلغ إجمالي يُدفع عند مولد الطفل - ٣٠٠ في المائة من الحد الأدنى المضمون للاستهلاك؛
- للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ شهراً - ١٠٠ في المائة من الحد الأدنى المضمون للاستهلاك؛
- للتوائم - ١٠٠ في المائة من الحد الأدنى المضمون للاستهلاك؛
- للتوائم حين يكونون ثلاثة أو أكثر عند الميلاد - ١٥٠ في المائة من الحد الأدنى المضمون للاستهلاك؛
- علاوة شهرية إجمالية للأطفال - يمثل مجموعها الفرق المطلق بين الحد الأدنى المضمون للاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد من دخل الأسرة.

ولسوء الحظ فإن هذه العلاوات تُعتبر ضئيلة جداً لأن الحد الأدنى المضمون للاستهلاك كان في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ يصل إلى ١٠٠ سوم، وهو ما يعادل نحو دولارين من

دولارات الولايات المتحدة، وزاد الآن إلى ١٢٠ سوماً. ويمكن أن يُشار، على سبيل المقارنة، إلى التكلفة الحقيقية لسلعة من السلع الاستهلاكية في قيرغيزستان في عام ٢٠٠١ حيث بلغت هذه التكلفة ما يقرب من ١٢٠٠ سوم. وترد بالرفق ٢ بيانات توضح الاتجاه (١٩٩٩-٢٠٠١) في عدد المتلقين لإعانات الأطفال بين الأسر الفقيرة والمواطنين في الجمهورية.

وقد بدأ في آب/أغسطس ٢٠٠٠ إدخال نظام التأمين الصحي الإلزامي التكميلي في قيرغيزستان لتوفير الأدوية الأساسية. ورد ما يُنفق على الأدوية الأساسية يزيد قدرة السكان من الناحية الاقتصادية على الحصول على الأدوية ويعمل كآلية سوقية لتخفيض أسعار الأدوية.

واعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، تم رفع الحد الأدنى لسن الحصول على المعاش التقاعدي في قيرغيزستان من ٥٥ سنة إلى ٥٨ سنة للمرأة ومن ٦٠ سنة إلى ٦٣ سنة للرجل. ويجري تنفيذ هذه الزيادة تدريجياً ومن المقرر الانتهاء من تنفيذها بحلول عام ٢٠٠٧. وفي إطار هذا الترتيب سوف تتمتع المرأة في قيرغيزستان بمزايا معينة: فهي تستطيع، كما كانت من قبل، أن تتقاعد في سن أقل بخمس سنوات عن سن التقاعد للرجل، ومن ثم تحتاج إلى فترة أقصر لدفع اشتراكات التأمين. ويجوز لمن يعيش في المناطق المرتفعة التقاعد قبل عشر سنوات من السن المقررة عموماً للتقاعد إذا بلغت مدة دفع اشتراكات التأمين ١٢ سنة وكان عدد من أنجب من الأطفال ثلاثة أطفال أو أكثر وقمن بتربيتهم حتى سن ثماني سنوات. وبطبيعة الحال فإن الأمهات اللاتي أنجبن خمسة أطفال أو أكثر وقمن بتربيتهم حتى سن ثماني سنوات لا يلزمهن دفع اشتراك التأمين إلا لمدة ١٥ سنة وبذلك يستطعن التقاعد بعد مدة تقل بمقدار خمس سنوات. كذلك توجد امتيازات للأمهات الأطفال المعوقين، أهمها أن سن التقاعد بالنسبة لهذه الفئة يقل عن السن المقررة لغيرهن بمقدار خمس سنوات.

الجدول ١٣ - عدد المتقاعدين ومتوسط قيمة المعاش التقاعدي

١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
٥٤٣ ٤٧٢	٥٤٤ ٢٦١	٥٤٦ ٣٦٠	٥٤٠ ٤٧٢	٥٣٩ ١٣٩	٥٢٩ ٠٢٣
٣١٨ ١٤٦	٣١٠ ٨٩٤	٣٢٢ ٢٨٦	٣١٨ ٦٧٥	٣٢٦ ١٣٨	٣٣١ ٥٨١
٢٢٥ ٣٢٦	٢٣٣ ٣٦٧	٢٢٤ ٠٧٤	٢٢١ ٧٩٧	٢١٣ ٠٠١	١٩٧ ٤٤٢
١٩٧,٠٣	٢٤٦,٩٢	٣٠٧,٠١	٣٧٧,٧٠	٣٨٥,٤٠	٤٦٢,٠٠
١٨٩,٠٩	٢٣٩,٠١	٢٩٢,٧٠	٣٤٨,١٢	٣٦١,٥٦	٤٣٤,٧١
٢٠٨,٢٣	٢٥٧,٤٦	٣٢٧,٥٩	٤٢٠,١٣	٤٢١,٨٧	٥٠٧,٨٤

مجموع عدد المتقاعدين

منهم: نساء

رجال

متوسط قيمة المعاش التقاعدي:

المتوسط للنساء

المتوسط للرجال

وقد بدأ التحول من نظام المعاشات الموزعة إلى نظام المعاشات القائم على أساس المدخرات الشخصية لكل مواطن. ويحدد مقدار المعاش على أساس مبادئ التأمين، ويعتمد على اشتراكات يدفعها الشخص العامل في صندوق للمعاشات خلال فترة حياته العملية. ويقل متوسط معاشات المرأة بنسبة تتراوح بين ١٥ في المائة و ١٦ في المائة عن معاش الرجل، وهو وضع يفسره انخفاض مستوى الأجور وانخفاض عدد سنوات العمل بالنسبة للمرأة. وتمثل النساء ٦٣ في المائة بين مجموع أرباب المعاشات. وترى وزارة العمل والرعاية الاجتماعية أن من الضروري إجراء تحليل لقانون المعاشات على أساس نوع الجنس.

والصكان التشريعيان المنظمان للدعم الذي تقدمه الدولة للمواطنين غير القادرين على العمل هما قانون الحماية الاجتماعية للمعوقين الصادر في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ مع إضافاته وتعديلاته الصادرة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، والقرار الحكومي رقم ٢٨١ الصادر في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨ بشأن تحسين نظام الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة والفقراء من المواطنين. ووفقاً لهذين الصكين، تُمنح للمعوقين، بغض النظر عن نوع جنسهم، ولكن على أساس نوع وفئة العجز، وللأسر التي بها أطفال معوقون تقل أعمارهم عن ١٦ سنة، معدلات استثنائية في أسعار المنافع العامة، والأدوية، وإمدادات الوقود الصلبة، كما تُقدّم الكراسي ذات العجلات مجاناً للأشخاص المصابين باضطرابات في الجهاز الحركي.

على أنه لم تتم الاستجابة، على مدى عدد من السنوات، لطلبات الحصول على الكراسي ذات العجلات إلا فيما يتراوح بين ٢٠ في المائة و ٣٠ في المائة من الحالات. وما يعوق التوفير الكامل للكراسي ذات العجلات للمعوقين هو قلة التمويل المقدم من موارد ميزانية الجمهورية.

ومن أهم الوثائق التي تحكم سياسة الدولة فيما يتعلق بالمعوقين البرنامج الوطني للدعم المقدم من الدولة للمعوقين، الذي صدّق عليه رئيس جمهورية قيرغيزستان في عام ١٩٩٩. وقد ركّز هذا البرنامج على تهيئة الظروف لنظام الرعاية الاجتماعية للمعوقين. بما يكفل تحقيق الإنصاف الحقيقي والمساواة الحقيقية للمعوقين وتسوية المسائل المتعلقة بإعادة تأهيلهم اجتماعياً. ويعمل حالياً ٢٥ مركزاً من مراكز التأهيل. ويُعتبر نقص الموارد المالية ونقص وعي الدوائر المعنية بالخبرة المكتسبة عالمياً في حل المشاكل الاجتماعية عائقاً من عوائق توفير الأشكال الجديدة من الخدمات الاجتماعية للجمهورية. وتسعى المؤسسات الوطنية، من خلال التعاون مع المؤسسات والمنظمات الخيرية الدولية، إلى تنفيذ مشاريع مشتركة لإصلاح الحماية الاجتماعية، كما أن الهيئات المعنية بالرعاية الاجتماعية تتعاون بنشاط مع قطاع المنظمات غير الحكومية ومع المؤسسات الخيرية في تنفيذ سياسة اجتماعية. وعلى سبيل المثال، فإن المانحين الدوليين، ومؤسسة سوروبس-قيرغيزستان، والمؤسسات العاملة في مجال فيروس نقص المناعة البشرية تقدم الدعم لشبكة تتألف من ١٠ مراكز أزمات لخدمة المرأة، تقدم خدماتها لمن تعرضن للعنف مع تقديم المساعدة الطبية والنفسية والقانونية المجانية وتوفير المأوى المؤقت عند الاقتضاء.

وتتضمن الاستراتيجية الوطنية لتخفيف وطأة الفقر للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ التي يجري وضعها حالياً تدابير لتحسين مستوى الحماية الاجتماعية وتحسين توجيهها، وتوفير الحماية الاجتماعية الصحيحة لأرباب المعاشات، وضمان دفع استحقاقات الضمان الاجتماعي على وجه السرعة.

المادة ١٤ - المرأة الريفية

يمثل سكان الريف ثلثي سكان جمهورية قيرغيزستان، وتقوم ٤٦,٥ في المائة من النساء بأعمال في مجال الزراعة، منهن ٣١,٢ في المائة يعملن لحسابهن. وتمثل المرأة نحو ١٥ في المائة من ملاك المزارع الصغيرة.

وقد قام البرنامج الوطني "آيالات" من خلال مؤسساته في المناطق ومراكز مبادرات المرأة، بتنفيذ مشروع لتوفير فرص العمل للمرأة وتشجيعها على تنظيم المشروعات. وفي الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، على سبيل المثال، بدأ تنفيذ برنامج للقروض الصغيرة في المناطق الريفية لتقديم التمويل لمشروعات الأسرة التي تديرها نساء. وقد تم تحديد فئات خاصة للأمهات الفقيرات والمتعطلات ولأمهات اللاتي لديهن أطفال كثيرون، وتم بالنسبة لهن وضع نظام للدعم المالي يتمثل في تقديم قروض صغيرة بغرض التوسع في الأنشطة المدرة للدخل، ولمشاريع الأعمال لحسابهن لتوفير فرص عمل جديدة وتشجيع العمل من البيت وتشجيع

النساء على تنظيم المشروعات. وكان معظم القروض الصغيرة التي حصلت عليها النساء قروضاً لتمويل إنتاج الخبز وغيره من المنتجات الخبزية وإنتاج الملابس، بما فيها الأزياء الوطنية) وإنتاج المفروشات المنزلية، الخ. كذلك يعمل عدد كبير من المنظمات النسائية غير الحكومية في المناطق، حيث تسهم هذه المنظمات إسهاماً متميزاً في تشجيع أنشطة تنظيم المشاريع والأنشطة الزراعية وبحل مشاكل العمالة بالنسبة للمرأة الريفية من خلال توفير المعلومات والتدريب فيما يتعلق بمسائل الجنسين والمسائل الاقتصادية والقانونية.

ويؤدي تدريب المرأة في السلطات المحلية إلى نتائج تؤثر على الحياة اليومية للمرأة الريفية. ومن أمثلة ذلك نورمانيت آيل أوكموتو في مقاطعة تشو، حيث بدأ العمل، بعد التدريب، في مجال النهوض بالمرأة. وتقيم بالمنطقة المذكورة ٢٧٩ ٢ امرأة منهن ١٠ نساء يشغلن وظائف من وظائف الإدارة و ١١٠ نساء يعملن في نظام التعليم، و ٥ نساء في الحقل الثقافي، و ١٠ نساء في إدارة منطقة آيل-أوكموتو؛ كما توجد امرأتان بين نواب آيل-أوكموتو، ومجموعهم ١٣ نائباً)، كما أقيم مجلس للمرأة. ولدى جميع الأسر الفقيرة ممتلكات زراعية، ولهذا السبب يعمل أغلب النساء في الزراعة. وفي آيل-أوكموتو يوجد اتحادان اثنيان يقدمان القروض في المقام الأول للأمهات غير المتزوجات ولنساء الأسر الفقيرة. وهناك ١٥٨ امرأة بين أعضاء المنظمين النسائيتين غير الحكوميتين. وقد قامت المنظمة غير الحكومية المحلية "ألغا"، بالاشتراك مع السلطات، بتنظيم حلقة دراسية لمدة يومين عن "الحياة بلا عنف"، كما تم من خلال جهود مجلس المرأة تقديم المعونة إلى ٤٠ أسرة فقيرة في شكل أدوية مجانية.

وبفضل الإصلاحات الزراعية التي يجري تنفيذها في قيرغيزستان أمكن، من ناحية، تخفيض مستوى البطالة في البلاد عن طريق التزام مئات وآلاف المتعطلين إلى مزارع صغار الملاك. ومن ناحية أخرى فإن الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة قد قلت إلى حد ما كما يتبين من الدراسات التي أجرتها المنظمات الدولية (البنك الدولي، وزارة التنمية الدولية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة). ويرتبط هذا بحقيقة أنه على الرغم من الرغبة الرسمية للمؤسسات والمنظمات الاجتماعية والاقتصادية في إيجاد سوق للأرض وتنفيذ إصلاحات زراعية جذرية، فإن العمل اليومي الفعلي لهذه المنظمات ما زال إلى حد كبير يسير على منواله السابق. كذلك فإن انخفاض مستوى الوعي القانوني بين السكان، وخاصة عدم فهم قانون الملكية الخاصة للأرض، يؤدي إلى صعوبات وتكاليف إضافية في تنفيذ الإصلاحات الزراعية. وتجد العقليّة التقليدية للقرويين، التي تتميز بالزراعة الأبوية والقيم الجماعية، نفسها في صراع مع قيم السوق الحرة التي لم تتطور بعد تطوراً كاملاً، مثل إحساس الشخص بأنه رئيس نفسه والنزعة إلى النجاح التجاري.

وهذا الصراع بين القيم، إذا نُظر إليه في ضوء قصر مدة الإصلاحات، يؤدي إلى اعتماد "معايير مزدوجة" في التفكير والسلوك، وهو ما يبدو على وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بمواقف الجنسين والعلاقات فيما بينهما.

وكما يتبين من دراسة لتقييم احتياجات المرأة الريفية للإصلاح الزراعي، وهي دراسة أجرتها رابطة دعم منظمات المشاريع في ربيع عام ٢٠٠٢ بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، فإن المرأة لا تعي انتهاك حقوقها في ملكية الأرض ولا تملك آليات أو تقاليد تعارض التمييز على أساس نوع الجنس فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية. وفي النسبة بين الجنسين في رئاسة الأسر المعيشية دليل غير مباشر على ذلك:

الجدول ١٤ - رؤساء الأسر المعيشية

المنطقة	رئيسات الأسر المعيشية (كنسبة مئوية)	رؤساء الأسر المعيشية (كنسبة مئوية)
باتكين	٧,٩	٩٢,١
جلال-أباد	١٨,١	٨١,٩
إسيك-كول	٨,٥	٩١,٥
نارين	٥,١	٩٤,٩
أوش	٢٤,٥	٧٥,٥
طالاس	٤,١	٩٥,٩
تشو	١٥,٧	٨٤,٣
بيشكيك	١٦,١	٨٣,٩

وانخفاض مستوى الحساسية لمسائل الجنسين بالإضافة إلى تأثير الرأي العام التقليدي هما عاملان يحددان الوضع الاقتصادي الشديد للضعف للمطلقات والأرامل وغير المتزوجات والمعوقات. على أنه لا توجد بعد إحصاءات أو بيانات ممثلة أخرى يُعتمد عليها عن أعمال الحقوق الاقتصادية للمرأة في قيرغيزستان. ويبدو أن التعداد الزراعي الذي سيبدأ هذا العام سوف يتيح فرصة فريدة لدراسة هذه المشكلة. ومن سوء الحظ فإن الاستبيان الخاص بالتعداد، والذي قامت بوضعه اللجنة الإحصائية الوطنية بجمهورية قيرغيزستان، لا يتضمن عنصراً يبين نوع الجنس بالنسبة لمجموعة واسعة من المؤشرات الاقتصادية الهامة.

وبوجه عام فإن ثمة تغييراً كبيراً يحدث في الريف بالنسبة للعمل: فتوزيع الأرض في شكل ملكيات خاصة يزيد مستوى العمالة وعبء عمل المرأة في الأسرة، كما أخذ هيكل العمل داخل الأسرة يعيد الماضي على نحو متزايد. فالعودة إلى الإنتاج الزراعي على أساس عمل أفراد الأسرة غير المممكن يؤدي إلى ظروف تسمح بعودة الترتيبات والقيم الأبوية. وهكذا فإن الأسرة بمعناها الواسع، بما تضمنه من أعداد كبيرة من الأطفال وما يترتب على ذلك من دور حيوي للمرأة في الأسرة، قد عادت تكتسب أهميتها. وهناك عوامل تؤدي إلى تعزيز التقاليد والقانون العرفي للمسلمين (العادات). وفي هذا الوضع فإن المرأة تكون مهددة بفقدان كل ما حققته من مكاسب فيما يتعلق بحقوقها ولا تحصل على أية مزايا من الإصلاحات الزراعية. وهكذا فإن ما يحدث من تغييرات في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة ينشئ حاجة عاجلة إلى المساعدة المؤسسية في الحصول على حق الانتفاع على قدم المساواة بالموارد من الأرض والممتلكات العقارية.

وعلى هذا النحو فإن قواعد القانون العرفي (العادات) تعود من جديد بين السكان لا بسبب القصور الذاتي أو سيطرة الأنماط الفكرية التقليدية المتعلقة بالجنسين بل بسبب عودة الوجود الموضوعي لظروف ومعايير تتعلق بتنظيم عمل المرأة والظروف التي تعيش في ظلها. وفي الوقت نفسه، فإن وعي المرأة الريفية، يتميز، بوجه عام، بانعدام التفكير الجدي في موضوع الإصلاح الزراعي ومشاركة المرأة فيه، ومن ثم فإن المناقشات المتعلقة بحقوق المرأة في الإصلاح الزراعي هي مناقشات عفى عليها الزمن. ونتيجة لهذا، فإن انعدام الفهم الواضح من جانب المرأة لاحتياجاتها ومتطلباتها خلال عملية الإصلاح الزراعي يؤدي إلى انعدام التوقعات الواضحة في إدراكهن للإصلاح الزراعي.

إن المرأة بحاجة إلى المساندة في مشاريعها الأسرية عن طريق تقديم قروض طويلة الأجل (بفائدة معقولة). وكثير من النساء اللاتي يمارسن الزراعة أو يقمن بغيرها من الأنشطة الاقتصادية في الريف في وضع لا يتيح لهن الحصول على قروض تكون فوائدها وشروط سدادها معقولة بالنسبة لمشاريعهن الزراعية الصغيرة. كما أن هؤلاء النساء ليست لهن ممتلكات يمكن أن تُقدّم ضماناً للحصول على القروض المصرفية. وهكذا فإنهن في نوع من الحلقة المفرغة: فلن يمكنهن البدء في أعمالهن لا بد لهن من الحصول على رأس مال. ولكن الحصول على قرض كمورد حيوي للنهوض بأعمالهن يتطلب أن تكون لديهن أصول مادية كبيرة كافية. وينبغي ملاحظة أن المنظمات الدولية والمصارف وإن كانت قد عملت بنشاط على توفير القروض المتاحة للزراعة في كل هذه السنوات، فإن نظام القروض الصغيرة التي تُقدّم إلى المشروعات الريفية هو نظام أكثر كفاءة. فمُنظمات دولية مثل FINCA-Kyrgyzstan (وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة) قد مكنت آلاف المواطنين في قيرغيزستان،

وخاصة النساء، من القيام بمبادراتهم الخاصة في مجال الأنشطة الاقتصادية وإيجاد وظائف لأنفسهم. على أن الدعم المالي الذي تقدمه مؤسسات الإقراض المماثلة إلى أفقر فئات السكان لا يتيح لهم سوى اتخاذ استراتيجيات تحقق لهم مجرد البقاء.

كذلك تقوم الجمهورية بإدخال نظام للقروض الصغيرة للمواطنين المتعطلين غرضه الأساسي هو تشجيع عدد متزايد من المتعطلين، ومنهم المتعطلون في المناطق الريفية، لكي يصبحوا من منظمي الأعمال. ومنذ بداية عام ٢٠٠٢، قدمت مراكز القروض الصغيرة ما مجموعه ٥, ٥ مليون سوم، وكانت المرأة تمثل ٥٢ في المائة من مجموع الحاصلين على القروض الصغيرة. وفي التذييل ٣ بيانات توضح الاتجاه (١٩٩٩-٢٠٠٢) في إصدار القروض الصغيرة للمرأة في جميع مناطق الجمهورية.

كذلك تستخدم المنظمات الدولية مشاريع لتقديم المنح بغرض زيادة مستوى العمالة بين السكان. ففي إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "دعم إمكانيات المنظمات النسائية" حصل ٤٦ مشروعاً، مقدمة في أغلبها من المنظمات النسائية الريفية، على منح مجموعها ٣٩٠.٠٠٠ ١٤١ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وكان الغرض من هذا المشروع هو المساعدة على اجتذاب المرأة إلى اقتصاد السوق، وتشجيعها على القيام بمشاريعها الخاصة، وتوفير فرص العمل لها، وتحسين ظروف معيشتها، وخاصة في المناطق الريفية.

المادة ١٥ - المساواة أمام القانون والقانون المدني

للمرأة في قيرغيزستان فرص مساوية لفرص الرجل في الحصول على الخدمات القانونية. وتستطيع المرأة الحصول على المساعدة القانونية مجاناً من الجهات الاجتماعية المتخصصة، أو مراكز الخدمات ودور المأوى، وكذلك من خلال مجموعة من المراكز التي أنشأتها المنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدة القانونية. ويجري النظر حالياً في فكرة إنشاء معهد للدعوة الاجتماعية على نسق الفصول التدريبية لطلاب القانون بالجامعات، يكون الغرض من أنشطته هو توفير المساعدة القانونية المجانية لفئات السكان الضعيفة بما فيها المرأة.

ووفقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٧ المتعلقة بالعمال المهاجرين، تقوم بكونمولت الدول المستقلة، باعتبارها أعضاء في منظمة العمل الدولية، لمنح أفراد أسر المهاجرات حق اللحاق بهن.

وحتى اليوم فإن أكثر البلدان ترحيباً بالمواطنين للعمل بها هي الاتحاد الروسي وجمهورية قيرغيزستان (نظراً للروابط التاريخية الطويلة، وانعدام الحاجز اللغوي، الخ). على أن هذين

البلدين قد قاما، لحماية أسواق العمل بهما من التدفقات الكبيرة للعمال الأجانب، بتحديد حصص للأجانب وإدخال نظام تصاريح العمل بالنسبة لهم. ولسوء الحظ فإن بعض مواطنينا المقيمين في روسيا وقيرغيزستان، ومنهم بعض النساء، يقومون بمشروعات اقتصادية بطريقة غير قانونية، بدون اللجوء في كثير من الأحيان إلى تسجيل هذه المشروعات أو الحصول على إذن الجهات الرسمية أو إخطارها (إدارة الشؤون الداخلية، الوكالات الضريبية، الخ).

وأكثر ما يميز قيرغيزستان الحديثة من أشكال الهجرة هو الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن، وهذه مؤشر من أهم مؤشرات إعادة الهيكلة والإصلاحات السوقية في الاقتصاد. وهذا التحول السكاني سببه ترك العمال للقطاع الزراعي الذي يوجد به فائض من العمال والتحول إلى أنشطة اقتصادية أخرى. وإذا كانت الوظائف التي اعتاد المهاجرون الداخليون من القرى والمدن الصغيرة القيام بها لا تتناسب دائماً مع متطلبات السوق في المدن الكبيرة، فإن وجود هؤلاء المهاجرين في بعض المناطق يمكن أن يوجد منافسة ويشجع على النهوض بأنشطة تنظيم المشاريع في الجمهورية.

وقد أبرزت الهجرة الداخلية للسكان مشاكل مثل صعوبة الحصول على عمل لعدم توافر المؤهلات المطلوبة في تخصص معين، ومشاكل العيش في مكان جديد، والتسجيل للحصول على مكان للإقامة. وكل هذه العوامل تزيد الضغط على سوق العمل، وتزيد حالة البطالة سوءاً، وتؤدي إلى وجود ظروف غير صحية في الأماكن التي يتراكم فيها الناس بأعداد كبيرة، الخ.

والأسباب الرئيسية لترك السكان لأماكن إقامتهم الدائمة هي: الرغبة في الحصول على عمل أو في تغيير العمل (٦, ٣٣ في المائة بالنسبة للرجال)، والأسباب ذات الطبيعة الشخصية أو العائلية (٤, ٢٩ في المائة بالنسبة للمرأة)، والعودة إلى مكان الإقامة السابق بعد انتهاء الدراسة.

الجدول ١٥ - أسباب هجرة السكان في قيرغيزستان

السبب	المجموع (للجنسين)	الرجال	النساء
للعمل	٢٩,٢	٣٣,٦	٢٥,٧
لأسباب شخصية وعائلية	٢٥,٣	٢٠,٢	٢٩,٤
للدراية	١٨,٠	١٩,٣	١٦,٩
للعودة إلى محل الإقامة السابق	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
لتدهور العلاقات الإنسية	٠,١	٠,١	٠,٢
لتدهور الحالة فيما يتعلق بالجريمة	٠,١	٠,٠	٠,١
لظروف اقتصادية	٠,٩	٠,٩	٠,٨
لظروف بيئية/مناخية	٠,٥	٠,٤	٠,٧
لأسباب أخرى	٨,٢	٧,٧	٨,٥

ويعتمد سلوك السكان فيما يتعلق بالهجرة اعتماداً كبيراً على تكوين السكان من حيث نوع الجنس والعمر. ففي الجمهورية عموماً يُلاحظ أن تنقل المرأة بين مختلف المناطق أكثر حدوثاً من تنقل الرجل، حيث تبلغ نسبة المرأة بين المهاجرين القادمين ٥٧ في المائة ونسبتها بين المهاجرين إلى الخارج ٥٥ في المائة، وهذا يدل على أن المرأة أكثر حراكاً من الرجل.

الجدول ١٦ - المهاجرون في عام ٢٠٠١، حسب الجنس

المناطق	الهجرة إلى الداخل	الهجرة إلى الخارج	صافي الهجرة إلى الداخل/ إلى الخارج
	المجموع	منهم	المجموع
	رجال	نساء	رجال
باتكين	٦٧٨	٣٠٧	٣٧١
جلال-أباد	٩٨١	٤٢١	٥٦٠
إسيك-كول	٨٠٩	٣٨٢	٤٤٧
نارين	٣٧٧	٦١٢	٧٦٥
أوش	١٤٤٨	٦٥٨	٧٩٠
طالاس	٥٩٢	٢٧٤	٣١٨
تشو	٧١٠٠	٣١٠٦	٣٩٩٤
مجلس مدينة بيشكيك	٨٥٨٧	٣٧١٦	٤٨٧١

وفي جميع مناطق الجمهورية تتألف تدفقات الهجرة أساساً من النساء، باستثناء جلال-أباد التي يُهاجر منها الرجال أساساً. وفي منطقة تشو ومدينة بيشكيك يزيد عدد المهاجرين إلى الداخل عن عدد المهاجرين إلى الخارج، ويتساوى عدد المهاجرين إلى تشو من الرجال مع عدد المهاجرات من النساء إليها. وتنبغي الإشارة إلى أن المرأة تمثل ما يقرب من ٦١ في المائة من صافي الهجرة إلى مدينة بيشكيك.

المادة ١٦ - المساواة في الزواج وقانون الأحوال الشخصية

تجمع الإحصاءات الرسمية في قيرغيزستان معاً ضحايا جميع أنواع الجرائم ولا تورد على انفصال عدد ضحايا جرائم العنف في الأسرة. على أنه يتبين من بيانات وزارة الشؤون الداخلية بجمهورية قيرغيزستان أنه على مدى فترة ثلاث سنوات كانت جرائم القتل وإحداث الإصابات الجسدية الخطيرة في البيئة الأسرية وحدها تزيد دائماً عن ١٥ في المائة من مجموع الجرائم المسجلة.^٢ وبمبادرة من المنظمات غير الحكومية، وضعت حكومة جمهورية قيرغيزستان مجموعة من البرامج التي يُراد بها إحداث تغيير في الطريقة التي تُسجَّل بها الإحصاءات، ومن هذه التغييرات تسجيل حالات العنف المنزلي. ويظهر من البيانات الإحصائية لمراكز الأزمات ودور المأوى أن أكثر من ٥٠ في المائة من النساء والفتيات اللاتي اتصلن بها طلباً للمساعدة في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١، وعددهن ٢٩ ٣٠٠ تقريباً، قد تعرضن للعنف داخل الأسرة.

وما زال التكتّم الشديد يحيط بالعنف داخل الأسرة. وفي معظم الحالات يمكن تلخيص عقلية المرأة في قيرغيزستان في المثل القائل - لا تنشر غسيلك القذر على الناس. فالمرأة التي تكون ضحية في علاقات العنف داخل الأسرة تحاول حلّ مشاكلها بدون اللجوء إلى الوكالات القائمة على تنفيذ القانون. وأحد أسباب هذا السلوك هو قلة خبرة المرأة بالقانون وعدم وعيها بحقوقها وبالآلية الموجودة لممارسة هذه الحقوق. ولهذا السبب كان مجموع عدد الأسر المضطربة المقيد بسجلات الشرطة كان في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بالجمهورية كلها مجرد ٨٨١ حالة، وإن كان المقيد سنوياً من الاتصالات بالشرطة هو ١٠ ٠٠٠ اتصالاً. ولم تُدرَس بعد ما إذا كانت هناك صلة بين الجرائم التي ترتكبها المرأة والعنف المستمر الذي تتعرض له داخل الأسرة أو في مكان العمل.

ولا توجد في قيرغيزستان تشريعات جنائية خاصة تنظم العلاقات في مجال العنف داخل الأسرة. فليست هناك فئة خاصة بهذا المجال ولكنه مُدرج في العنف المنزلي الذي يُعتبر

^٢ تقرير وزارة الشؤون الداخلية بجمهورية قيرغيزستان عن الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠.

في علم الجريمة مفهوماً يشمل مجموعة واسعة من أعمال العنف، أو أعمال التهديد بالعنف، التي تُرتكب في علاقات محددة مثل علاقات القربى والعلاقات الزوجية وعلاقات الجوار وربما علاقات الصداقة. وعدم وجود تعريف واضح لعبارة "العنف داخل البيت" وللمؤشرات المحددة التي يُقاس بها يحول دون رصد ما يحدث من تغيرات في مدى العنف في البيت وفي أشكاله وظروفه، ويجعل التحليل والتقييم أمرين صعبين بوجه عام.

وتُطبّق التشريعات الجنائية والمدنية والإدارية حالياً في حالات العنف داخل البيت. ويمكن توجيه الاتهام من جانب فرع الشؤون الداخلية (الشرطة) أو مكتب المدعي العام أو المحكمة أو الضحية، ولكن التحقيق الجنائي تقوم به الدولة. ولا توجد دوائر خاصة تابعة للدولة لتقديم الدعم لضحايا العنف من النساء، ولكن الخدمات القانونية التي تقدمها مراكز الأزمات قد استُخدمت لهذا الغرض مؤخراً.

وقد أخذ يتلاشى في قيرغيزستان مبدأ أن الدولة مسؤولة فقط عن نشاط السلطات العامة ولكنها غير مسؤولة عن أعمال الأفراد. وبدأ الأخذ بمبدأ "الاشتراك في الجريمة" الدولي الذي يفرض المسؤولية على الدولة التي لم تستطع منع انتهاك حقوق الإنسان أو قمعه، سواء في المجال العام أو المجال الخاص.

وفي هذا الصدد قامت مجموعة من المنظمات غير الحكومية في قيرغيزستان، هي رابطة "الجوهرة" ورابطة القانونيين الأكاديميين المستقلين ومعهد تساوي الحقوق والفرص، بإعداد مشروع قانون بشأن التدابير التي تُتخذ لتوفير الحماية الاجتماعية والقانونية من العنف داخل الأسرة. وينظم هذا المشروع العلاقات فيما يتصل بالحماية الاجتماعية والقانونية لضحايا العنف داخل الأسرة كما يحدد الإجراءات الوقائية التي يتخذها الأشخاص لمنع حدوث العنف داخل الأسرة.

وقد مضى القائمون بوضع مشروع القانون في أعمالهم انطلاقاً من فرضية أن الاتجاه العام للقانون الجنائي في أداء وظيفته العقابية هو توقيع العقاب أولاً وقبل كل شيء. ويتبين من التطبيق العملي للقانون أنه لا يكفي للقضاء على العنف داخل الأسرة وجود استجابة عامة في القانون الجنائي لوقائع العنف، لأن ما يهدده الخطر هو مصالح الأسرة ككل. وعلى سبيل المثال فإنه عندما تُعرض قضية على المحكمة وتتم إدانة الشخص الذي استعمل العنف فإن الأسرة تُحرم أحياناً من عائلها وتنتقل من موقف صعب إلى موقف صعب آخر. كذلك لا تُراعى في القانون الجنائي حقيقة أن ضحية العنف قد تكون حريصة على بقاء العلاقات الأسرية. وعلى هذا فإن القانون الجنائي القائم لا تتوافر فيه المرونة اللازمة في اختيار التدابير التي يتم بها قمع العنف داخل البيت.

ويحدد القانون الأشكال الأساسية للعنف داخل الأسرة - من أديبة ونفسية وجنسية، حيث وضع القانون العنف الجنسي لأول مرة في فئة مستقلة. وينبغي أن يُذكر من بين التحديدات التي جاء بها المشروع توسيع مفهوم الأسرة ليشمل الأشخاص الذين يعيشون معاً (زواج الأمر الواقع) وعلاقات الإقامة الدائمة مع أفراد الأسرة، وإدخال مفهوم عضو الأسرة المُعال، أي عضو الأسرة الذي يعوله سائر أفراد الأسرة مادياً بسبب الكبر أو العجز أو المرض.

ومن العناصر الجديدة التي تنعكس في مشروع القانون إيجاد آليات، تمثل للمعايير الدولية، لتقديم المساعدة لضحية العنف من أفراد الأسرة. والمقصود بهذه التدابير تحديداً هو قمع العنف في الأسرة - أوامر الحماية. ولناهضة العنف في الأسرة بطريقة منهجية وفعالة ينص مشروع القانون على الأخذ بنهج متكامل يتم تنفيذه بتضافر جهود الوكالات القائمة على تنفيذ القانون والمحاكم والدولة والمؤسسات الاجتماعية ومؤسسات التعليم العام والمؤسسات الطبية والدوائر الاجتماعية.

وقد اشتركت في مناقشة مشروع القانون وزارة الشؤون الداخلية ووزارة العدل ووزارة العمل والرعاية الاجتماعية ومكتب المدعي العام وأمانة المجلس الوطني للمرأة والأسرة والنهوض بالجنسين الذي يقدم تقاريره إلى رئيس جمهورية قيرغيزستان، وخبير دولي، وممثل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجموعة من المنظمات غير الحكومية، مما أتاح تسليط الضوء على بعض أوجه القصور والعوامل التي لم تؤخذ في الاعتبار. ويجري حالياً وضع مشروع القانون في صيغته النهائية لتقديمه إلى برلمان الجمهورية.

ولتقديم مشروع القانون، تم تنفيذ قاعدة تتعلق بالمبادرات التشريعية (العامة) وردت في المادة ٦٤ من قانون جمهورية قيرغيزستان، وهي تتطلب جمع توقيعات ٣٠ ٠٠٠ من مواطني الجمهورية.

التذييل رقم ١

بيانات عن عدد نساء قيرغيزستان اللاتي أرسلن للتدريب وتم تعيينهن في وظائف بعد التدريب في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢

اسم المنطقة	١٩٩٩						٢٠٠٠						٢٠٠١						كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٢			
	المرسلون للتدريب			عدد النساء	كنسبة	مئوية من	المرسلون للتدريب			عدد النساء	كنسبة	مئوية من	المرسلون للتدريب			عدد النساء	كنسبة	مئوية من	المرسلون للتدريب		عدد النساء	كنسبة
	الاجموع	النساء	كنسبة				الاجموع	النساء	كنسبة				الاجموع	النساء	كنسبة				الاجموع	النساء		
جمهورية قيرغيزستان	٦٤٦٠	٣٩١٢	٦٠,٦	١٩١٣	٤٨,٩	٨٦٥٨	٥١٦٩	٥٩,٧	٢٥٨٢	٥٠,٠	٨١٥٧	٤٨٧١	٥٩,٧	٣٥٦٦	٧٣,٢	١٣٠٠	٧٧٩	٥٩,٩	٤٠٩	٥٢,٥	٥٢,٥	٥٢,٥
مدينة بيشكيك	١٣٦١	١٠١٤	٧٤,٥	٥١٧	٥١,٠	١٨٩٤	١٤١٢	٧٤,٦	٨١٣	٥٧,٦	١٩٥٣	١٤٣٣	٧٣,٤	١٢٧٩	٨٩,٣	٣٣١	٢٣٩	٧٢,٢	١٨٤	٧٧,٠	٧٧,٠	٧٧,٠
جالال-أباد	٧٧٢	٤٦٢	٥٩,٨	١٦٨	٣٦,٤	٩٩٣	٥٥٠	٥٥,٤	٢٥٦	٤٦,٥	١٠٣٣	٦٠٦	٥٨,٧	٤٤١	٧٢,٨	٢١٥	١٠٠	٤٦,٥	٥٢	٥٢,٠	٥٢,٠	٥٢,٠
اسيك-كول	٥٠٧	٣١٩	٦٢,٩	٨١	٢٥,٤	٥٤٥	٣٤٣	٦٢,٩	١٤٩	٤٣,٤	٥٦٤	٢٨٣	٥٠,٢	١٥٢	٥٣,٧	٢٠	صفر	٠,٠	٣٠			
نارين	١١٥	٦٠	٥٢,٢	٣٩	٦٥,٠	٢٠١	١٢١	٦٠,٢	١٦	١٣,٢	٢٤٠	١٣٨	٥٧,٥	٦٧	٤٨,٦	١٠	٩	٩٠,٠	٤	٤٤,٤	٤٤,٤	٤٤,٤
أوش	١٨٠٦	٨٥٣	٤٧,٢	٣٢١	٣٧,٦	١٩٤٦	٩٣٢	٤٧,٩	٣٣٤	٣٥,٨	١٦٩٣	٨٧٥	٥١,٧	٤٠٧	٤٦,٥	٢٢٨	١١٦	٥٠,٩	١٤	١٢,١	١٢,١	١٢,١
باتكين							٦١٢	٢٦٩	٨٦	٤٤,٠	٥٧٢	٢٤٦	٤٣,٠	١٤٢	٥٧,٧	٧٤	٣٢	٤٣,٢	١٤	٤٣,٨	٤٣,٨	٤٣,٨
طالاس	٢٥٢	١٢٩	٥١,٢	٦٣	٤٨,٨	٢٩٤	١٣٤	٤٥,٦	٨٥٧	٦٣٩,٦	٣٨٤	١٧٥	٤٥,٦	٨٩	٥٠,٩	٥٠	١٣	٢٦,٠	٨	٦١,٥	٦١,٥	٦١,٥
تشو	١٦٤٧	١٠٧٥	٦٥,٣	٧٢٤	٦٧,٣	٢١٧٣	١٤٠٨	٦٤,٨	٧١	٥,٠	١٧١٨	١١١٥	٦٤,٩	٩٨٩	٨٨,٧	٣٧٢	٢٧٠	٧٢,٦	١٠٣	٣٨,١	٣٨,١	٣٨,١

ملاحظة: تم تدريب النساء وتعيينهن في الأعمال التالية أساساً: إمساك الحسابات، التدريس الخصوصي، نسج السجاد، جني القطن، تصفيف الشعر، الطهو، التفصيل، البيع، أعمال السكرتيرات/المساعدات، التطريز، التدبير المنزلي، الكي، الإرشاد، الخدمة بالمطاعم، إدارة المكاتب.

التذييل رقم ٢

بيانات عن عدد المتلقين لإعانات الطفل من الأسر الفقيرة والمواطنين الفقراء في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ في جميع أنحاء الجمهورية

اسم المنطقة	عدد الأسر المتلقية لإعانات الطفل			منها أسر بما									
				توأمان دون سن ١٨ شهراً	ثلاثة توائم دون سن ١٨ شهراً	أطفال دون سن ١٨ شهراً	أطفال من ١٨ شهراً إلى ١٦ سنة						
	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	
مدينة بيشكيك	٢ ٢٥٥	٢ ٤١٧	٢ ٢٩٠	٦٢	٣٣	٥٠	١٨	صفر	٦	٤٥٩	٥٨٤	٥٠٨	٣ ٩٤٦
تشو	٥ ٣٦٤	٤ ٩٧٨	٤ ٥٧٩	٦٨	٣٢	٤٦	٦	صفر	صفر	٨٨٤	٨٦٧	٨٢٠	١٣ ٣٨٩
طالاس	٨ ٠٣٣	٩ ٨٤٢	٩ ٥٩٢	٥٨	٤١	٣٩	٣	صفر	صفر	١ ٤٩٤	٢ ١٧٩	٢ ٢١٥	٢١ ٧٨٦
نارين	١٨ ٢٦٣	١٧ ٨١٦	١٦ ٦٠٩	٥١	٦٧	٧٤	صفر	صفر	١	٤ ٠٥٠	٥ ١٥٥	٤ ٥٢٧	٥٠ ٠٠٥
اسيك-كول	٧ ٤٧٢	٩ ٨٩٧	٨ ٦٣٦	٢٥	٦٨	٩٨	٣	٣	٣	١ ٣١٩	١ ٩٧٦	٢ ٠٤١	٢١ ٩١٢
أوش	٦٤ ٣٢٣	٥٣ ٩٣٥	٤٧ ٧٨٩	٥٢٣	١٧٤	١٥٢	١٥	صفر	صفر	١٧ ٧٨٧	١٣ ٧٧٥	١٢ ١١٨	١٨٩ ٠٣٨
باتكين		١٤ ٧٣٢	١٦ ٢٨٤		٥٦	٧٢		صفر	٣		٣ ٢٧٢	٣ ٥٩٣	صفر
جلال-أباد	٤٢ ٦١٠	٤٢ ٩٢٤	٤٣ ٣٧٦	٣٠٤	١٧٢	١٦٠	١٢	صفر	٦	٨ ١٨٧	٩ ٦٤١	٩ ٠٠٢	١٢٧ ٨٦٦
المجموع للجمهورية	١٤٨ ٣٢٠	١٥٦ ٥٤١	١٤٩ ١٥٥	١ ٠٩١	٦٤٣	٦٩١	٥٧	٣	١٩	٣٤ ١٨٠	٣٧ ٤٤٩	٣٤ ٨٢٤	٤٢٧ ٩٤٢

